الفصل الخامس

# الإخوان فى وجه العاصفة

## (١)
## لماذا الإخوان؟

سادت فى الدول الغربية توجهات سلبية لدى الحكومات نحو الحركة الإسلامية عامة، فقد نظر لها بوصفها حركة تحمل رؤية فكرية تختلف عن الرؤية الغربية السائدة. وأصبح ينظر لها من واضعى السياسة الغربية، على أنها حركات لا توجد بينها وبين الغرب قيمًا مشتركة، أى أنها لا تشارك الغرب فى قيمه السياسية الأساسية. وتلك نظرة فى جوهرها تعبر عن الحقيقة، فالقيم السياسية الغربية تختلف عن القيم السياسية الإسلامية. ولكن السياسى الغربى يهتم بوجود قيم مشتركة مع الأنظمة الحاكمة فى البلاد العربية والإسلامية؛ لأن تلك القيم المشتركة تمثل بالنسبة له أساسًا للتحالف مع تلك الحكومات. ولكن رغبة الدول الغربية فى وجود حكومات تتحالف مع الغرب فى المنطقة العربية والإسلامية، تفوق رغبته فى انتشار قيمه فى المنطقة، فإن لم تقم الحكومات على القيم السياسية الغربية، وتحالفت مع الغرب، فإن هذا كاف بالنسبة له. ولكن التيارات التى لا تحمل قيمًا غربية، ولا تشارك الغرب فى أسس نظريته السياسية، ولا تميل للتحالف مع الغرب، فهى تمثل بالنسبة للغرب عدوًا محتملاً.

والناظر إلى الحكومات المتحالفة مع الغرب فى المنطقة العربية والإسلامية، يجد أنها تنتمى بدرجات مختلفة للقيم العلمانية، رغم أن غالبها علمانى مستبد وليس ديمقراطيًا. وهذا فى حد ذاته يحقق المطالب الغربية، ولو جزئيًا. فالدول الغربية تريد حكومات متحالفة معها، وتشاركها فى القيم السياسية أو بعضها. ولم يعرف القاموس السياسى

الغربى، شكلاً للتعاون الدولى، خارج إطار التحالف القائم على التبعية. فالسياسة الغربية ترى ضمنًا، أن كل حكومة مستقلة عنها، حتى وإن تعاونت على المستوى الدولى مع الغرب، هى فى النهاية خارج إطار الهيمنة الغربية، وبالتالى فهى قادرة على مخالفة المصالح أو السياسات الغربية، وهى بهذا عدو محتمل.

تلك النظرة لم تختلف كثيراً عن نظرة الحكومات المتحالفة مع الغرب فى المنطقة العربية والإسلامية، والتى رأت أن الحركة الإسلامية ليست فقط عدواً محتملاً، بل هى عدو حاضر ومتحقق. فقد نظرت الحكومات للحركة الإسلامية بوصفها حركة شعبية، تمتلك رصيداً شعبيًا واسعًا، وهذا الأمر فى حد ذاته يعنى أنها قادرة على التأثير على الرأى العام وتوجيهه، ولذا فهى قادرة أيضًا على حشد الرأى العام ضد الحكومات. لذا أصبحت الحركة الإسلامية عدواً سياسيًا لأنظمة الحكم القائمة، بسبب أنها حركات شعبية تملك رصيداً جماهيريًا يتيح لها الوقوف أمام النظم الحاكمة، بقوة الرأى العام.

والتيار الإسلامى يقدم رؤية مختلفة عن تلك الرؤية التى تحملها الحضارة الغربية، ويحمل أيضًا مشروعًا للاستقلال الحضارى الشامل، وهو بهذا يعادى الهيمنة الغربية. لذا أصبح التيار الإسلامى ممثلاً لبديل مختلف عن مشروع الهيمنة الغربية، ومشروع الالتحاق بالمجال الغربى السياسى، ومثل حركة استقلال عميقة، أى حركة استقلال حضارى شامل. فأصبحت الدول الغربية فى عمومها، لا ترغب فى رؤية الحركة الإسلامية فى مقاعد الحكم فى أى بلد عربى أو إسلامى. وأصبحت الأنظمة الحاكمة تحاول حصار الحركة الإسلامية، حتى لا تصبح بديلاً شعبيًا عنها. وتوافق الغرب مع حلفائه فى المنطقة على التصدى للحركة الإسلامية، مما جعلهما يتوافقا أيضًا على التصدى لجماعة الإخوان المسلمين خاصة، فلماذا؟

### التيار المنتشر

منذ اللحظة الأولى لبدايات حركة الإخوان المسلمين، بدأ الإمام حسن البنا فى النظر إلى أهمية نشر رؤية الجماعة فى مختلف الدول العربية والإسلامية، ففكرة الأمة كانت حاضرة منذ اللحظة الأولى، والمشروع الإسلامى الذى تحمله جماعة الإخوان، يخص كل جماهير الأمة الإسلامية فى كل أوطانها. لذا بنت جماعة الإخوان مشروعها على تشكيل

تيار ممتد فى كل الدول العربية والإسلامية، ثم امتد مع المهاجرين إلى العديد من الدول الغربية، وبقية دول العالم، حتى بلغ مساحة من الانتشار تجعله حاضراً فى مساحة واسعة من العالم.

هذا الانتشار الواسع لجماعة الإخوان المسلمين، وأيضًا للجماعات التى تحمل رؤية الجماعة ولا تنتمى لها مباشرة، شكل تياراً متجانسًا إلى حد كبير، يحمل مشروعًا له منهجه وتوجهاته، ويؤثر فى الملايين حول العالم، خاصة فى البلاد العربية والإسلامية. لذا أصبحت جماعة الإخوان المسلمين، تمثل مدرسة لها أسس منهجيه ثابتة، مما جعلها تمثل تياراً شعبيًا قويًا ومؤثراً. ومثل هذا تحديًا للقوى الغربية والأنظمة المتحالفة معها؛ لأن هذا الانتشار الواسع لمدرسة الإخوان شكل تياراً عابراً للحدود والقوميات، وأصبح يمثل قطاعًا مهمًا من الأمة. ومع هذا الانتشار، أصبحت حركة الإخوان تمثل أحد المحاولات المهمة للتوفيق بين جماهير الأمة، وبناء تيار قاعدى يمثل قطاعًا مركزيًا فى الأمة، وبالتالى يعمل على توحيد الأمة داخل إطار مشروع للنهضة الحضارية الشاملة.

ولأن كل سياسات الهيمنة التى تتعرض لها الأمة من الدول الغربية والأنظمة الحاكمة تعتمد على تفريق الأمة داخل قوميات وفرق، لذا فقد مثل تيار الإخوان حركة فى الاتجاه المضاد لعملية تفريق الأمة، فأصبح نواة لوحدة الأمة، من خلال توحيد تيار مركزى داخلها يعمل على توحيدها تدريجيًا.

### التيار المنظم

اعتمدت جماعة الإخوان المسلمين منذ البداية على بناء التنظيم بوصفه الوسيلة الأساسية لتحقيق أهدافها، فلم تتحول إلى تيار فكرى فقط، بل أصبحت تياراً تنظيميًا قويًا. وتلك كانت واحدة من الأسس المنهجية للجماعة عبر تاريخها، حيث رأت أن التنظيم يحول الفكرة إلى عمل تنفيذى جماعى، مما يكسبها قوتها الحقيقية. والفكرة الإصلاحية الحضارية تعتمد فى قوتها على التأييد الجماهيرى، لذا يعد التنظيم ممثلاً للأداة الجماهيرية التى تحول التأييد الشعبى إلى قوة منظمة. ولم يغب عن الدول الغربية والأنظمة الحاكمة المتحالفة معها، خطورة التنظيم، بل رأت أن التنظيم يمثل خطراً عليها أكثر من الفكرة؛ لأن الفكرة يمكن أن تنتشر، ولكن يمكن أن يصيبها الوهن، كما يمكن أن يصيبها

التفكك، أو يصيبها التردد والاختلاط والاضطراب، مع محاولات اختراقها التى تمارسها القوى المهيمنة، ولكن الفكرة التى تتحول إلى تنظيم، وينتشر هذا التنظيم عبر الدول، ويعتمد منهجًا لحماية الفكرة، كما يعتمد منهجًا لتنظيم الجماهير المؤيدة للفكرة داخل إطار مؤسسى، تمثل بنية صلبة قادرة على البقاء، وقادرة على التصدى لكل عمليات الاختراق، وكل عمليات التدمير والحصار، مما يمكنها من البقاء، ويمكنها من الانتشار والتوسع.

فأصبح التنظيم الواسع الممتد، يمثل عقبة أمام القوى التى تريد حصار نشاط وتأثير جماعة الإخوان المسلمين. كما اعتمدت جماعة الإخوان المسلمين على منهجية لبناء التنظيم القوى المحكم، وأصبحت دقة التنظيم أحد سماته البارزة، فأصبحت تشكل كتلة جماهيرية صلبة ومنظمة، وتؤمن بفكرة محددة، ولها انتشارها الواسع، فأصبحت تمثل حائط صد أمام المشروع المعادى لها، أى مشروع الالتحاق بالغرب، وبهذا أصبحت العدو الأول لمشروع الهيمنة الغربية.

**الجهاد فى فلسطين**

لم يكن إدراك الإمام حسن البنا لأهمية مواجهة الخطر الصهيونى فى فلسطين، إلا قراءة مبكرة لمعركة الأمة الأولى والأساسية، وهى ليست المعركة الأساسية بالنسبة للأمة الإسلامية فقط، بل هى أيضًا المعركة الأساسية بالنسبة للغرب أيضًا. فقد أقام الغرب دولة الاحتلال الصهيونى فى فلسطين، حتى تكون النواة الصلبة التى تقوم بحماية المشروع الغربى فى المنطقة، والتى تحافظ على تفكك الدول العربية والإسلامية، وتمنع وحدة الأمة الإسلامية السياسية، وتحافظ على النمط القومى القطرى، وتحمى الدول المتحالفة مع الغرب. لقد بنى الغرب النواة الصلبة لحماية مصالحه من خلال تأييده ومساندته لدولة الاحتلال الصهيونى، ولكن فى المقابل، وقبل بداية المشروع الصهيونى على الأرض، كان حسن البنا يبنى النواة الصلبة التى تحمى الهوية الحضارية الإسلامية، وتبنى الأمة الإسلامية الناهضة، وتبنى الوحدة السياسية للأمة، كما تبنى نهضة الأمة وتعيد دورها الحضارى التاريخى، وتعيد رسالتها الحضارية العالمية.

هكذا أصبحت المواجهة فى أرض فلسطين، هى بين النواة الصلبة للأمة ممثلة فى الحركة الإسلامية الجهادية، وفى قلبها حركة حماس، الممثلة لجماعة الإخوان المسلمين، وبين

النواة الصلبة التى تحمى المصالح الغربية فى المنطقة ممثلة فى دولة الاحتلال الصهيونى. لذا يمكنا أن نتخيل ما يترتب على كل مواجهة تحدث فى أرض فلسطين، ويمكننا أن نتخيل حالة الصدام بين دولة الاحتلال الصهيونى وبين حركة حماس وحركات المقاومة الإسلامية، خاصة حركة الجهاد الإسلامى، فنحن بصدد المعركة الأساسية بين النواة الصلبة للمشاريع المتنافسة على المنطقة، أى مشروع الموالاة للغرب، ومشروع النهوض الحضارى الإسلامى. وكل معركة تجرى على أرض فلسطين، تمثل حلقة من حلقات المواجهة بين مشروع الهيمنة الحضارية الغربية، ومشروع الاستقلال الحضارى الإسلامى. وكل لحظة انتصار يحققها أى طرف، تأتى على حساب الطرف الآخر، بل وتعرقل مشروع الطرف الآخر فى كل المنطقة، وبقدر تحقيق طرف لانتصار ما على أرض فلسطين، فهذا يمكنه من تحقيق انتصارات أخرى فى بقية بقاع العالم العربى الإسلامى. لذا تصبح المعركة على أرض فلسطين هى فى جوهرها معركة لقيادة الأمة الإسلامية، فهى المعركة الرمزية والفعلية فى نفس الوقت، لفرض الهيمنة على الأمة الإسلامية من قبل الدول الغربية وحلفائها، وفى الوقت نفسه هى معركة تحرير الأمة الإسلامية وبناء مشروعها الخاص للنهضة.

الدور المركزى لجماعة الإخوان المسلمين فى قضية فلسطين، كان وما زال من أهم الأسباب التى تدفع الغرب لاعتبار جماعة الإخوان المسلمين خطراً محتملاً، وعدواً محتملاً، بل ويعتبرها تمثل السند العميق لحركة المقاومة فى فلسطين. وكما تدرك جماعة الإخوان المسلمين أن معركة فلسطين هى معركة الأمة الأولى، تدرك الأنظمة الحاكمة أيضًا أن معركة فلسطين أصبحت تمثل المعركة الأساسية التى سوف تحدد مستقبل أنظمة الحكم فى العالم العربى والإسلامى. فكل الدول والأنظمة التى تنازلت عن تحرير فلسطين، تدرك أنها سوف ترحل إذا رحلت دولة الاحتلال الصهيونى. فقد ترابطت الخطوط بين العدو الصهيونى والدول الغربية الراعية له، والأنظمة الحاكمة المتحالفة مع الغرب فى المنطقة العربية والإسلامية، بحيث أصبح مصير الكل مترابطًا أيضًا. وجماعة الإخوان المسلمين، ومعها التيار الإسلامى تدرك أن تحرير القدس وكل أرض فلسطين واجب على كل الأمة وشرط من شروط نهضتها، فلا يمكن لأمة أن تنهض قبل أن تتحرر.

## الاعتدال الخطر

مرت تجربة جماعة الإخوان المسلمين بالعديد من التحديات، والتى تبلورت فى النهاية فى منهجية للحفاظ على اعتدال الجماعة، وكل الجماعات المنتمية لها، فكلما مالت يمينًا أو يسارًا، نجدها تعود لاعتدالها مرة أخرى. وقد حاولت الجماعة منذ تأسيسها أن تمثل الفكرة السائدة والغالبة فى فكر أهل السنة والجماعة، وحاولت أن تمثل التيار المعتدل والسائد بين أهل السنة والجماعة، وحاولت أن تكون إطارًا واسعًا لكل روافد الفكرة الإسلامية الوسطية المعتدلة. كل تلك المحاولات جعلت الجماعة تشكل اعتدالها وتنشره فى المجتمع، ثم تتفاعل إيجابيًا مع المجتمع، وكأنها تعمل ضمنًا على تشكيل التيار السائد والمتفق عليه بين الناس، فأصبحت تمثل حالة عامة وسائدة فى المجتمع، وتمثل الفكرة الشائعة بين أبناء الأمة، ولم تتحول إلى حالة خاصة، أو فريق أو مذهب، بل ظلت إطارًا جامعًا للفكرة الإسلامية فى إطارها العام السائد عبر تاريخ الأمة الإسلامية.

وكلما أمعنت الجماعة فى اعتدالها، أصبحت تمثل خطرًا أكبر على القوى المناهضة لها؛ لأنها تتحول لفكرة لها قبول واسع، ويصعب حصارها فى خانة الإفراط أو التفريط. ورغم أن التشدد أحيانًا يساعد على اكتساب أرض واسعة، خاصة فى لحظات المواجهة مع الخطر الخارجى والغزو الحضارى، إلا أن الجماعة ظلت تحافظ على اعتدال موقفها نسبيًا وبقدر ما تستطيع، حتى تظل حالة عامة منتشرة، وحتى تظل مشروعًا لا يعبر فقط عن لحظة، خاصة إذا كانت لحظة غضب، بل يظل مستمرًا مع الأمة عبر تاريخها. لذا تخلصت الجماعة من أى لحظة غضب أصابتها أو أصابت جزءًا منها وأدت إلى تشدد بعض المواقف، وتخلصت من أى لحظة مرونة تدفعها إلى خارج إطار فكرتها، حتى تبقى صورتها الأساسية بوصفها تعبر عن الفكرة الأساسية السائدة فى تاريخ الأمة، والتى تعبر عن نقطة الاعتدال داخل المرجعية الحضارية الإسلامية. وهو ما مثل خطرًا فى وجهة نظر القوى المعادية لفكرة الاستقلال الحضارى للأمة الإسلامية؛ لأن هذه المنهجية أدت لقيام تيار قادر على البقاء والتكيف مع ظروف العصر، والحفاظ على ثوابته، فأصبح تيارًا مستمرًا، لا يرتبط بلحظة تاريخية معينة، ولا يمكن اختراقه.

هكذا أصبحت جماعة الإخوان المسلمين فى المواجهة مع مشروع فرض الهيمنة الحضارية الغربية على المنطقة العربية والإسلامية، وأصبح ينظر لها أنها تمثل النواة الصلبة للتيار الإسلامى، وحائط الصد الرئيس أمام المشاريع الغربية.

## (٢)
## الإخوان والنصر المؤجل

بسبب طبيعة التحديات التى تواجه الأمة الإسلامية، رسمت الحركة الإسلامية لنفسها مساراً يمكنها من مواجهة تلك التحديات، ولكنه لا يتيح النصر السريع، بقدر ما يتيح النصر المؤجل. فواقع الأمة الإسلامية، يشهد هيمنة داخلية من النظم الحاكمة على أوطان الأمة، تمثل نوعًا من الاستعمار الداخلى، الذى يمنع مجتمعات الأمة من تحديد اختياراتها السياسية، ويمنعها من اختيار مرجعيتها، كما يمنعها من اختيار حاكمها وممثليها. يضاف لذلك الهيمنة الغربية والتى تمثل الاستعمار الخارجى، وتتحالف مع الاستعمار المحلى وتدعمه وتتيح له الهيمنة على مقدرات أوطان الأمة. وتقوم النظم السياسية الحاكمة بخدمة المصالح الغربية فى المنطقة، وتكرس الأوضاع التى تسمح باستمرار الهيمنة الغربية.

وتعتمد الهيمنة الخارجية على تفكيك الأمة إلى دول قطرية، تعلى من العلمانية والقومية، حتى تمنع نمو الهوية التاريخية الحضارية للأمة، وتمنع توحد الأمة الإسلامية. ومن خلال عملية تغريب واسع النطاق، وعلمنة عميقة، يتم إخراج الأمة من هويتها، لتكريس هيمنة الطبقات الحاكمة، والهيمنة الغربية. وأمام هذه التحديات، سلكت الحركة الإسلامية مساراً مختلفًا، فبدأت تعمل من أسفل، أى من إصلاح الأمة أولاً، قبل أن تفكر فى إصلاح النظم السياسية. وبهذا أصبحنا أمام مسار للعلمنة من أعلى، ومسار للإسلامية من أسفل.

فى هذه المواجهة بنت جماعة الإخوان المسلمين إستراتيجيتها لمواجهة التحديات التى تواجه الأمة منذ تأسيسها، وحدد الإمام حسن البنا تلك الإستراتيجية فى خطوات متدرجة تبدأ بتكوين الجماعة ثم نشر رؤيتها وتعريف الناس بها، ثم دعوتهم وإصلاح حال المجتمع، حتى يبنى المجتمع الإسلامى كخطوة أولى، قبل تغيير الأحوال السياسية. بهذا

تأسست عملية البناء من أسفل، فى مواجهة التعدى من أعلى. ولأن مسار التعدى من أعلى، يأخذ وقتًا حتى يصل إلى تمزيق الهوية فى قاعدة المجتمع، فكان البناء من أسفل يبنى القاعدة على أسس الهوية الحضارية للأمة، ويمنع التعدى من أعلى من التسرب إلى قاعدة المجتمع.

والناظر إلى تاريخ جماعة الإخوان المسلمين فى مصر وفى العديد من البلاد العربية والإسلامية، يجد أنها استطاعت صد التغريب والعلمنة القادمة من أعلى النظام السياسى، بتحصين القاعدة ضد التغريب والعلمنة. وعندما كانت حركة الجماعة تتراجع بفعل طغيان النظام السياسى، كما حدث فى العهد الناصرى، كانت عملية العلمنة والتغريب تتمدد بسرعة فى المجتمع، وعندما عادت الجماعة مع غيرها من الحركات الإسلامية فى ممارسة نشاطها، أصبحت قادرة مرة أخرى لتحصين قاعدة المجتمع ورد عملية التغريب والعلمنة.

**الحصار المتبادل**

الملاحظ من المواجهة بين المشروع الإسلامى والمشروع التغريبى العلمانى، أن النظم السياسية الحاكمة تحاول حصار جماعة الإخوان المسلمين بكل السبل، حتى لا تصل إلى البناء الفوقى الرسمى، أى بناء النظام السياسى. ولكن جماعة الإخوان المسلمين، تقوم بعملية حصار مضاد تجاه النظم الحاكمة، بأن تعزل تلك النظم عن القاعدة الجماهيرية وتحاصرها بالجماهير، حتى تبقى نظامًا رسميًا فوقيًا، ليس له قاعدة جماهيرية. وبهذا تتم عملية الحصار المتبادل بين الطرفين، فإستراتيجية جماعة الإخوان تتأسس على بناء القاعدة السليمة أولاً، والنظم الحاكمة لا تستطيع منع تمدد الجماعة بين الجماهير، كما لا تستطيع منع انتشار فكرتها بين الناس، لذا يتمدد المشروع الإسلامى فى قاعدة المجتمع، وشرائحه المختلفة، حتى يصبح مشروعًا جماهيريًا، مما يدفع النظم الحاكمة إلى حماية نفسها وحماية مقاعد السلطة من هذا التمدد ومنع الحركة الإسلامية عامة، وجماعة الإخوان المسلمين خاصة من التمدد داخل النظام السياسى.

وعليه يصبح النظام الحاكم محاصرًا داخل المجال السياسى، وتصبح جماعة الإخوان المسلمين محاصرة داخل المجال الاجتماعى، وكلما تمددت فى المجال السياسى، زادت

الضغوط التى تتعرض لها. وتتشكل منطقة المواجهة فى المساحة الفاصلة بين الاجتماعى والسياسى فى المجال العام. فالمجال العام يشمل النظام السياسى والنظام الاجتماعى، ويشمل هوية المجتمع كما يشمل هوية الدولة والنظام السياسى. لذا نلاحظ أن المجال العام يشهد ازدواجية واضحة، حيث يظهر المجتمع إسلاميًا والدولة علمانية، وتظهر جماعة الإخوان المسلمين جزءًا لا يتجزأ من مجتمع إسلامى الهوية، ويظهر النظام الحاكم جزءًا من منظومة علمانية مستبدة.

لقد فشل النظام السياسى فى مختلف الدول العربية والإسلامية فى مواجهة تلك الإستراتيجية، فهى إستراتيجية التمدد الاجتماعى من أسفل، والتى تؤدى إلى إبراز هوية المجتمع فى المجال العام، وحضور هوية المجتمع المختلفة عن هوية الدولة والنظام السياسى، وفشل النظام السياسى فى نشر هويته فى الفضاء العام خارج نطاق المجال السياسى الرسمى، حتى باتت هوية النظام محاصرة فى البناء الفوقى الرسمى، ويظهر تعارضها مع هوية المجتمع واضحًا. ولم تستطع النظم السياسية الحاكمة إيجاد حل لتلك المعضلة، أكثر من اهتمامها فى كثير من المواقف بإظهار تبنيها للهوية السائدة شكليًا. فبات النظام السياسى يخشى من هويته العلمانية، ويخشى من المجاهرة بتلك الهوية، فأصبح محاصرًا بالرأى العام المخالف له، حتى بات خطابه أحيانًا بلا هوية محددة، خوفًا من انكشاف هويته العلمانية بصورة فجة أمام الجماهير، مما قد يترتب عليه خروج واسع للجماهير عليه.

### الحضور السياسى للإخوان

الحاصل فى مصر، أن الحضور السياسى لجماعة الإخوان المسلمين، ورفعها لشعار الإسلام هو الحل، مثل مأزقًا شديدًا للنظام الحاكم. فقد أرادت الجماعة التوسع فى عملها السياسى والدعوى من خلال المشاركة فى الانتخابات البرلمانية، وغيرها من الانتخابات، واعتبرت ذلك جزءًا مهمًا من أدوات نشر فكرتها بين الناس، ولكن هذا العمل أدى إلى تمدد الحالة الإسلامية إلى مجال العمل السياسى، بما يعنى أن الجماعة بدأت تخترق الحصار المضروب على المجال السياسى من قبل النظام الحاكم، حتى تجعل للفكرة الإسلامية حضورًا فى المجال العام بكل جوانبه بما فيه الجانب السياسى. ولكن النظام وجد أن هذا التمدد ينذر

بخطر بالنسبة له، حيث يعنى أن المشروع الإسلامى يمكن أن يخرج من حالة الحصار المضروب عليه، ويتمدد فى البناء الفوقى الرسمى، بعد أن تمدد فى البنية الاجتماعية القاعدية، مما يسمح له بعد ذلك بتغيير قواعد النظام السياسى، واستكمال مشروعه فى بناء الدولة الإسلامية، أى الدولة المستندة للمرجعية الإسلامية. وفى المقابل فإن جماعة الإخوان المسلمين استخدمت أسلوب الضغط المتدرج حتى تقلل من الحصار الذى تتعرض له، وتتحرك فى كل مساحة ممكنة، وتدفع لتحجيم مساحة الحصار المضروب عليها.

لذا بدأ النظام الحاكم فى شن حرب على الجماعة وشعارها، وأراد تشويه صورة الجماعة وفصلها عن الإسلام، واعتبار شعارها يمثل خلطًا بين الدين والسياسة. وهنا تورط النظام؛ لأنه أصبح يبدو علمانيًا أكثر فأكثر، وأصبح يحاول الفصل بين الدين والدولة، مما جعل سلوكه يفضح علمانيته. ولكن النظام الحاكم أدرك أن التساهل مع التمدد الإسلامى فى المجال السياسى يعنى نهاية النظام الحاكم نفسه، وخروج الطبقة الحاكمة من الحكم.

وظهر جليًا أن النظام يحاول منع جماعة الإخوان المسلمين من تحقيق نصرًا يؤدى إلى تغيير طبيعة نظام الحكم، وأنه يعمل على تقليل حجم الانتصارات التى تحققها الجماعة، ويحاول إفساد بعض ما تحققه من انتشار، حتى يحاصرها فى حيز من الوجود الاجتماعى، الذى لم يعد يقدر على مواجهته، رغم أنه مؤثر. ولكن الجماعة اعتمدت أسلوبًا فى المقابل، حيث تركز على أهمية التمدد المستمر، أيًا كانت درجة التمدد، حتى تستطيع تحصيل قدرًا مستمرًا من الإنجاز والتقدم إلى الأمام، وحتى تستطيع بناء قاعدة جماهيرية لا يمكن كسرها أو تجاوزها، وفى الوقت نفسه تستطيع تحريك هذه القاعدة فى المجال السياسى.

### الضغط المتبادل

الملاحظ أن الضغط الحادث ليس من طرف النظام الحاكم على جماعة الإخوان المسلمين فقط، بل هناك ضغط آخر من قبل جماعة الإخوان المسلمين على النظام. فالنظام يستخدم الضغط الأمنى على جماعة الإخوان المسلمين، من خلال الاعتقالات ومصادرة الأموال وقطع الأرزاق وغيرها، أما جماعة الإخوان المسلمين فتستخدم الضغط الشعبى على النظام؛ حيث أصبحت تمثل كتلة اجتماعية متحركة تنتشر كل يوم فى مساحات جديدة،

وتدخل فيها شرائح متعددة، وتصل إلى أبواب النظام السياسى الحاكم، وإلى أبواب الطبقة الحاكمة نفسها، بصورة تجعل النظام محاصراً شعبيًا، والجماعة محاصرة أمنيًا.

والنظام يحاول حماية نفسه بتمديد عملية العلمنة فى المجتمع حتى يوقف التوسع الإسلامى فيه، ولكن الجماعة فى المقابل تصد عملية العلمنة بتعميق إسلامية المجتمع. وتصبح إسلامية المجتمع فى حد ذاتها، دليلاً على فشل النظام السياسى الحاكم، وأيضًا دليلاً على غربة النظام السياسى وهويته عن المجتمع وهويته. ويعانى النظام السياسى الحاكم من صعوبة نشر العلمنة والحداثة الغربية، وتعانى معه النخب العلمانية المتحالفة معه، والتى تنشر فكرًا ليس له أرضية ويتعارض مع فكر المجتمع وهويته. وتبدأ معركة المصطلحات بين النظام ونخبه والحركات الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، فالعلمانية تحتاج إلى ساتر من التدليس اللغوى حتى يمكن نشرها، ولكن الإسلامية تنشر بلغتها الصحيحة، لذا يحاول النظام ونخبه بث مصطلحات تشوه الفكرة الإسلامية، أو ترسم لها صورة متطرفة. والمعركة هنا ليست بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين مباشرة، بل هى معركة على مساحة من الجماهير، فالجماهير التى تنتمى للفكرة الإسلامية تضغط على هوية النظام العلمانى المستبد، والنظام يحاول تخفيف الضغط عليه بنشر رؤى تساعد على علمنة جزء من الجماهير، أو على الأقل تشوه رؤيتهم، وتجعلهم غير قادرين على التمييز بدقة بين الفكرة الإسلامية والفكرة العلمانية.

## المعركة الأخيرة

يتصرف النظام الحاكم بصورة تؤكد أنه يريد منع جماعة الإخوان المسلمين من الوصول إلى السلطة، ويعتبر وصولها للسلطة هو الانتصار الأخير والكامل لها، ويعتبر ذلك نهاية للنظام الحاكم ونهاية لكل الطبقة الحاكمة. لذا يعمل النظام الحاكم على منع جماعة الإخوان المسلمين من الوصول إلى السلطة. ولكن الجماعة تواجه ذلك بإستراتيجية النصر المؤجل، فهى لا تعمل من أجل الوصول إلى السلطة، بل تبعد نفسها أحيانًا من احتمال حدوث ذلك، من خلال إصرارها على المشاركة بنسب محدودة فى الانتخابات، فهى لا تريد أن تصل إلى السلطة إلا فى ظروف مناسبة، لذا تؤجل ذلك، وهى بهذا تؤجل النصر الذى يحاول النظام منعها من الوصول له.

تلك هى المفارقة، فالنظام يعمل من أجل النصر العاجل، أى بقائه من السلطة، والجماعة تعمل من أجل النصر المؤجل، أى تحقيق مشروعها فى المستقبل. والجماعة لا تعتبر وصولها إلى السلطة هو النصر، ولكن تعتبر قيام الدولة المستندة على المرجعية الإسلامية هو النصر، حتى وإن لم تصل الجماعة للسلطة، ووصلت نخبة أخرى تؤيد مشروع الجماعة وتؤيدها الجماعة.

والنظام الحاكم يركز على منع الجماعة من الوصول إلى السلطة، أما الجماعة فتركز على توفير الشروط اللازمة لقيام المشروع الإسلامى فى المجال السياسى، وتأسيس الدولة على المرجعية الإسلامية. لذا فكل منهما يقف على نفس خط المواجهة، أى الخط الفاصل بين المجتمع الإسلامى الهوية والنظام العلمانى القومى الهوية، ولكن كل منهما يفهم النصر بصورة مختلفة، لذا فكل منهما يحاول تحقيق أهدافه بصورة مختلفة. فالنظام يحاول تحقيق النصر العاجل، ويمنع الجماعة من الوصول للسلطة، أما الجماعة فتريد البعد عن النصر العاجل، وتريد تحقيق النصر الآجل، بأن تجعل الظروف والعوامل مهيأة ومناسبة لإقامة المشروع الإسلامى سياسيًا، وبالتالى تجعل الظروف المحيطة بالنظام الحاكم غير مناسبة لبقائه، فيصبح رحيله ممكنًا أو ربما حتميًا، ويصبح قيام البديل الإسلامى ممكنًا أو ربما حتميًا.

## (٣)
## الإخوان فى السياسة: الاقتراب المتتالى

تحاول جماعة الإخوان المسلمين بناء مشروعها بالتدرج، من أسفل إلى أعلى، وتبدأ بالإصلاح الاجتماعى، وبناء المجتمع القوى، وتنتقل إلى المجال السياسى، حتى تنشر فكرتها فى المجال الرسمى، وتبنى قاعدة لها، تؤسس لمرحلة إصلاح النظام السياسى، ثم استكمال بناء الدولة. ولكن المجال السياسى له طبيعة خاصة، فهو المجال الذى تتبلور فيه المعركة بين الجماعة وخصومها، أو بين الجماعة وخصوم المشروع الإسلامى عامة. لذا يظل المجال السياسى هو مجال المواجهة، وربما الصراع المفتوح. فإذا كانت الجماعة تدرك أن الإصلاح السياسى ضرورة لاستكمال مشروعها، فإن خصوم المشروع الإسلامى يدركون أيضًا أن بناء هذا المشروع فى المجال السياسى، يمهد لقيام الدولة الإسلامية،

المستندة بالكامل للمرجعية الإسلامية. وهو ما يجعل العمل فى المجال السياسى، يمثل النقطة الأكثر التهابًا فى عملية الإصلاح.

والحادث أن تمدد الجماعة فى المجال الاجتماعى يساعدها على تحقيق قدرًا مناسبًا من الحضور السياسى، مما يجعل النظام الحاكم يتمادى فى الضغط على الجماعة فى المجال الاجتماعى أيضًا؛ لأنه يدرك أن القاعدة الشعبية للجماعة، والتى تتشكل من عملها الدعوى والاجتماعى، سوف تصبح القاعدة الجماهيرية المساندة لها فى العمل السياسى، والتى تمكنها من فرض الإصلاح السياسى فى نهاية الأمر.

وكلما أدرك النظام أن الجماعة تضغط عليه فى المجال السياسى، يعود للضغط عليها فى المجال الاجتماعى، حتى يبعد المعركة من المجال السياسى، ويعود بها إلى المجال الاجتماعى، ثم يحاول محاصرة الجماعة حتى فى المجال الدينى. وهو بهذا يدفع الجماعة إلى المجال الاجتماعى، حتى تعيد بناء قاعدتها المجتمعية الأساسية. والجماعة تمارس إستراتيجية الكر والفر فى المجال السياسى، فهى تدخل إلى العمل العام وتكثف نشاطها، ثم تخفف منه أحيانًا، وتعود لتركيز نشاطها مرة أخرى، تبعًا للظروف والمتغيرات.

هذا ما يجعل المواجهة فى المجال السياسى، مفتوحة ومستمرة، وليس لها نهاية واضحة؛ لأنها تمثل المرحلة الأصعب فى أى عملية إصلاح سلمى ومتدرج. فعندما يصل قطار الإصلاح إلى المجال السياسى، يكون بصدد بلوغ محطة مهمة من محطاته النهائية. فكيف تواجه جماعة الإخوان هذا التحدى؟

### رفض التراجع السياسى

أهم ما يميز إستراتيجية جماعة الإخوان المسلمين فى المجال السياسى، أنها تربط بين التقدم بخطوات محسوبة، مع عدم التراجع عما تم تحقيقه من حضور سياسى. فالملاحظ أن الجماعة تتجنب الدخول فى المجال السياسى بقوة، مما قد يترتب عليه اضطرار الجماعة إلى التراجع بقوة أيضًا. فهى لم تحاول تحدى النظام المصرى الحاكم، بالمواجهة المباشرة والشاملة، ولم تحاول الوصول إلى مقعد الحكم، وتحاول حصر دورها تحت شعار مشاركة لا مغالبة، وهى بهذا تريد القول: بأنها لا تطلب القيادة، بل تطلب المشاركة فى المجال

السياسى، وليس فى الحكم. وبهذا تحاول الجماعة تحقيق قدرا من التواجد والفاعلية، بحيث لا تضطر إلى التراجع عما حققته، وفى الوقت نفسه، تحاول الحفاظ على ما تحقق والبناء عليه. وهى بهذا تريد إنجاز خطوات محسوبة ومتدرجة، ولكن ثابتة، وغير قابلة للهدم. والأمر لا يتعلق بما تحققه الجماعة من مقاعد برلمانية، ولكن يرتبط أكثر بما تحققه من تواجد شعبى، وقدرة على حشد الجماهير.

ولكن النظام الحاكم من الجهة المقابلة يحاول تحقيق نصر على جماعة الإخوان المسلمين، بتحجيم المقاعد التى تحصل عليها، من خلال التزوير والتدخل فى الانتخابات. والناظر لما يحدث مع جماعات الإخوان المسلمين فى البلاد العربية، يجد نفس التوجه. فكل الأنظمة تحاول تقليل الحصاد السياسى لجماعة الإخوان، خاصة بعدما تبرز باعتبارها القوة الأولى للمعارضة، أو كواحدة من أهم قوى المعارضة. ولكن إستراتيجية تغيير قوانين الانتخاب والتدخل فى الانتخابات، لا تغير من حقيقة القاعدة الشعبية المساندة للجماعة، ولا تؤثر بالفعل على مركزها السياسى والاجتماعى، كحركة اجتماعية سياسية، لها وزن مقدر فى المجتمع.

وجماعة الإخوان المسلمين فى المقابل، تحاول الحفاظ على تواجدها وحضورها، رغم ما يحدث فى الانتخابات، لذا نجدها تتمدد فى المجال العام بطرق مختلفة، حسب الظروف المحيطة، بما يحقق لها استمرار تواجدها كقوة اجتماعية أساسية، رغم ما تقوم به الأنظمة الحاكمة من محاولة تقليص تواجد الجماعة الرسمى.

### تأجيل الوصول للسلطة

هناك العديد من المداخل لفهم موقف جماعة الإخوان المسلمين من قضية الوصول للسلطة خاصة فى البلاد العربية والإسلامية التى تحظى فيها بحضور واسع. فالملاحظ أن الجماعة تعتبر نفسها حركة إصلاحية، فهى لا تبغى الوصول للسلطة، مثل الأحزاب السياسية، والتى تعتبر الوصول للسلطة هو غايتها الأساسية. ولكن جماعة الإخوان المسلمين تركز أساسًا على الإصلاح السياسى، وأهمية تغيير النظم السياسية لتعبر عن المجتمعات تعبيرًا صحيحًا، وهى تعتبر أن مشروعها قابل للتحقق بوصولها للسلطة أو عدم وصولها للسلطة، فالمهم بالنسبة لها هو تحقق المشروع.

ولكن هناك جانبًا آخر لا يقل أهمية عن الجانب السابق، فالجماعة تعتبر طلب السلطة، أو طلب الوصول للسلطة، هو من المراحل النهائية، وليس من المراحل التأسيسية؛ لأن وصول الجماعة للسلطة عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة فى بلد ما، خاصة إذا كان مصر، قد يكون مقدمة لوصول الجماعة للحكم فى عدد من البلاد، بما يؤدى إلى حدوث تغيير واسع فى الأوضاع السياسية فى المنطقة. وهنا نجد الجماعة تلتزم الحذر، حيث تتجنب حدوث تطور واسع لدورها السياسى فى أى بلد عربى أو إسلامى، فى وقت لا تستطيع فيه الحفاظ على ما تحققه من مكتسبات سياسية، وبما يضطرها فى النهاية إلى التراجع، وهو ما تخشاه الجماعة.

لذا يصبح تأجيل الوصول للسلطة، له العديد من المبررات، ومنها أيضًا تخير الوقت المناسب إقليميًا ودوليًا، حتى لا تصل الجماعة للحكم فى لحظة غير مناسبة، بما يدخلها فى مواجهات مفتوحة على المستوى الدولى، فلا تستطيع الحفاظ على ما حققته، أو يفرض عليها القبول بأوضاع ومواقف تعارض مشروعها بما يؤثر سلبًا عليها. وتلك هى المشكلة الأساسية فى إستراتيجية جماعة الإخوان المسلمين السياسية، فهى تحاول تحقيق إنجازات متراكمة، حتى تتجنب الإنجازات المهدرة، مما يجعلها تلتزم الحذر فى حركتها فى المجال السياسى، عكس حركتها فى المجال الاجتماعى.

**المشاركة فى السلطة**

واجهت جماعة الإخوان المسلمين فى بعض الدول اختبار المشاركة فى الحكم، لم يحدث هذا فى مصر؛ لأن مصر لها وضع مركزى، ومجرد المشاركة فى الحكم قد تكون بداية لتغيرات واسعة فى مصر والمنطقة، ولكن بعض الحكومات العربية والإسلامية سمحت بقدر من المشاركة لجماعة الإخوان المسلمين فى الحكومة، مثل ما حدث فى الجزائر والأردن مثلاً. ولكن تلك التجربة أثبتت الوقائع أنها من أصعب التجارب. فقد حاولت الجماعة استخدام إستراتيجية التعاون فى المساحة المتفق عليها، مع الحكومات القائمة، ولكن الحكم القائم على فرض نفسه بالقوة، لا يقبل شركاء مستقلين، بل يقبل فقط الشريك التابع. لذا حاولت الأنظمة استقطاب الجماعة بالكامل، أو حصارها، حتى لا تصبح شريكًا مستقلاً فى الحكم. وأصبحت المشاركة فى الحكم مسار اختلاف داخلى،

فالبعض يرى أنها تفيد حركة الجماعة، وتساعدها على تحقيق المزيد من التواجد السياسى، وتكسر حالة المواجهة بينها وبين النظم الحاكمة، والبعض رأى أنها لا تحقق تغييراً واسعاً أو حتى محدوداً فى مسار الحكم، بما يجعل الجماعة أو حزبها شريكاً غير قادر على تحقيق التغيير والإصلاح، رغم أنه يصبح مسئولاً عما يحدث من النظام الحاكم ولو نسبياً.

لهذا أصبحت الجماعة تدفع ثمناً للمشاركة فى حكم قائم، رغم أنها لا تعتبر نفسها شريكاً له، بل مجرد مشارك فى العملية السياسية تحاول تحقيق الإصلاح التدريجى. وكان نهج الجماعة الذى يسمح بالمشاركة فى بعض الحكومات، يراد منه تحسين العلاقة بين النظام الحاكم والجماعة، وفتح الباب أمام التفاعل السياسى التدريجى، وتحسين العلاقة بين الدولة والحركات الإسلامية. ولكن هذا النهج لا يتوافق مع مواقف الأنظمة الحاكمة، والتى تقرب الجماعة عندما تواجه بتحديات واسعة كما حدث فى الجزائر مثلاً، ولكنها لا ترغب فى تحقيق مشاركة حقيقية معها؛ لأنها تدرك أن تلك المشاركة سوف تفتح الباب أمام الجماعة لتوسيع القاعدة المؤيدة لمشروعها.

والملاحظ أن العديد من المشكلات التى تعرضت لها بعض جماعات الإخوان المسلمين، دارت حول الخلاف فى موضوع المشاركة فى الحكومات القائمة، والعلاقة مع نظم الحكم والدولة. وحقيقة تلك الخلافات ترتبط بالتوقعات التى يراها كل فريق، فهى ليست خلافات حول إستراتيجية العمل، بقدر ما هى خلاف حول المتوقع كنتيجة لما تتخذه الجماعة من قرارات. وهنا تظهر مشكلة المشاركة المتتالية المتدرجة فى العمل السياسى.

### الاقتراب المتدرج

تحاول جماعة الإخوان المسلمين التركيز على منهج الإصلاح المتدرج، ولكن هذا المنهج يؤدى إلى تشكل مراحل بينية، تظهر فيها الجماعة كفاعل حاضر فى المجال السياسى، ولكنه غير قادر على تحقيق إصلاحات فى المجال السياسى. والجماعة تتجنب دور المعارض الذى يريد إزاحة النظام الحاكم والجلوس محله، وتقدم نفسها كجماعة تحمل مشروعاً، أكثر من كونها تحاول تحقيق المشروع بالوصول للسلطة فقط.

وهنا يبرز أهمية إظهار الجماعة وتأكيدها على مشروعها، وعلى المسافة الفاصلة بينها وبين النظم الحاكمة القائمة، وهذا التأكيد يؤثر على نظم الحكم القائمة، ويجعلها أكثر

قلقًا؛ لأنها لا تستطيع سحب الجماعة إلى أرضيتها، فتظل الجماعة محافظة على هويتها وهوية مشروعها، مما يميزها عن غيرها من التيارات والنخب، ويميزها أيضًا عن نظم الحاكم القائمة. ومن الواضح أن جماعة الإخوان المسلمين تحاول الموازنة بين ما يطلب منها من مرونة، وبين التمسك بهوية مشروعها، حتى تستطيع إنجاز الممكن دون تفريط فى الغايات الأساسية.

ومن المفارقات أن مخاوف الأنظمة الحاكمة من الحركة الإسلامية، هى التى ترفع عنها الكثير من الحرج، وتؤكد مشروعها فى مواجهة المشروع العلمانى القائم، كما أن الأحداث المتلاحقة التى تمر بها الأمة، تفتح الباب أمام بروز الاختلاف الواسع بين التوجهات السياسية غير الإسلامية، والمشروع الإسلامى. ولكن تبقى لحظات الاقتراب المتتالى من العمل السياسى، تمثل أصعب اللحظات التى تحاول فيها الجماعة الحفاظ على مشروعها، وفى الوقت نفسه الحفاظ على التمدد التدريجى لعملها السياسى.

**سياسة الإصلاح**

الواضح فى حركة جماعة الإخوان المسلمين، أنها ترى أولوية للعملية الإصلاحية بكل شروطها الموضوعية، باعتبارها الحل المناسب لبناء المشروع الحضارى الإسلامى. لذا فهى تبنى فى المجال الاجتماعى نواة المجتمع الإسلامى، كما تبنى فى المجال السياسى التيار الذى يحمل المشروع الإسلامى. وكل خطوات الجماعة يمكن تفسيرها فى نهج الاقتراب المتتالى، والذى يقوم على تحقيق الإنجازات المتتالية والمتدرجة. ويلاحظ أن الجماعة تحاول التمدد بقدر ما لها من شعبية، وأيضًا بقدر ما لهذه الشعبية من قدرة على الحركة والفاعلية. كما أن الجماعة تحسب حساب قدراتها وما تستطيع القيام به، من خلال حساب قدرة وقوة المجتمع. وهى بهذا ترى أن منهجها يقوم على بناء المجتمع القادر على بناء المشروع الإسلامى، وأن دورها يتركز فى بناء المجتمع، ثم قيادة المجتمع فى المجال السياسى وغيره من المجالات.

فالمنهج الإصلاحى يتركز على القوة البشرية أساسًا، بحيث تصبح تلك القوة هى العامل الفاعل فى حركته، والتى تحدد ما يمكن للحركة الإصلاحية القيام به، وما لا يمكنها القيام به. لذا سنجد جماعة الإخوان تتحرك بقدر حضورها الشعبى، وبقدر ما

تسمح به الأوضاع الإقليمية والدولية، وتحاول تحقيق إنجازات متتالية بدون تراجع. وهو ما يجعل الجماعة ترى أنها تتقدم بالفعل إلى الأمام، رغم تأخر مرحلة التحقق الكامل للإصلاح الحضارى الشامل.

## (٤)
## الإخوان وإستراتيجية التنظيم

أسست جماعة الإخوان المسلمين منذ بدايتها، على أساس أنها تنظيم يقوم بالتنفيذ العملى لمشروع. وهى مرحلة تمثل انتقال فكر التجديد الحضارى من مرحلة الفكر والنخبة، إلى مرحلة التوسع الجماهيرى والعمل المنظم. وبهذا أصبح التنظيم هو الأداة الرئيسة لجماعة الإخوان لتحقيق المشروع الحضارى الإسلامى. وأصبح التنظيم يمثل المؤسسة التى تحمل الفكرة وتطبقها عمليًا، وتحمل مسئولية الوصول إلى الأهداف النهائية، بتحقيق الوحدة السياسية الإسلامية، وتحقيق النهوض الإسلامى، وتحرير كامل أراضى الأمة الإسلامية من أى عدوان خارجى.

لهذا أصبح للتنظيم دور مركزى فى تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، فهو المؤسسة الجماعية، التى تقوم بعملية حماية المشروع ونشره وتنفيذه على أرض الواقع. فأصبح التنظيم يمثل الخطر الأكبر فى نظر خصوم المشروع الإسلامى؛ لأنه يمثل الأداة البشرية الجماهيرية لتحقيق المشروع. فأصبحت حماية التنظيم ضمن أهداف الجماعة، بوصفه أداتها الرئيسة لتحقيق أهدافها. ومن هنا تحولت العديد من المعارك، لتصبح حول التنظيم نفسه، والذى يحاول خصوم الجماعة الحد من قدراته، والحد من قدرته على البقاء والاستمرار. وأصبحت الجماعة تدرك ضمنًا أن بقاء التنظيم ضرورة، وتوسعه ضرورة أيضًا.

### التنظيم وفكرة الإصلاح

أهمية التنظيم بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، ترتبط بفكرة الإصلاح السلمى المتدرج، والقائم على القوة الشعبية. فعندما أسس الإمام حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين، وضع تصوره منذ البداية معتمدًا على الأمة، على أساس أنها صاحبة الدور الأول فى تحقيق الوحدة والنهضة. ولهذا أصبحت الطاقة البشرية هى عماد المشروع، وأصبحت قوة الجماعة تنبع من قوة القاعدة الجماهيرية المرتبطة بالمشروع والمرتبطة

بالجماعة. ومن هنا ارتبط التنظيم بوصفه البناء البشرى المنظم، بفكرة الإصلاح نفسها. فما دام الإصلاح يرتبط بوجود قاعدة بشرية مؤيدة للمشروع، لذا يصبح وجود القاعدة البشرية المنظمة، والتى تعمل على تكوين القاعدة الجماهيرية الأكبر، أمر ضرورى.

واتضح من اختيارات حسن البنا الأولى، أنه يرى أن الفكرة مهما كانت قوية ومنتشرة، لا يمكن لها أن تحقق الغايات النهائية لها، إلا إذا توفر لها الجهاز المنظم، الذى يعمل على نشر الفكرة وتحقيقها على أرض الواقع. فالجماهير ليست منظمة، وحركتها ليست منظمة أيضًا، لذا لا يمكن تنظيم حركة الجماهير، بدون وجود حركة منظمة من تنظيم قوى، قادر على قيادة حركة الناس، حتى تصبح حركة منظمة وفاعلة.

لهذا كانت كل رسائل حسن البنا إلى الإخوان المسلمين، ترتبط بقدرة التنظيم على الصمود، وقدرة أعضائه على دفع فاتورة الإصلاح. فالإصلاح ليس عملية سهلة؛ لأنه تغيير لواقع قائم، لهذا كان حسن البنا يرى خطورة المرحلة التى تدرك فيها القوى الحاكمة حقيقة مشروع جماعة الإخوان المسلمين، وكان دائمًا يقدر أن فى تلك اللحظة سوف تواجه الجماعة بعواصف عاتية، وهو ما حدث. فالإصلاح عملية سلمية متدرجة، ولكنه فى الوقت نفسه عملية تغيير للوضع القائم، بما يؤثر على القوى المستفيدة من الوضع القائم، ويحرمها من المكاسب التى تحققها من حماية الوضع القائم واستمراره. ولكل عملية تغيير ثمنًا، وكان حسن البنا يرى أهمية وجود تنظيم يدفع ثمن الإصلاح، فبدون وجود فئة قادرة على دفع ثمن الإصلاح، لا يمكن تحقيق عملية الإصلاح والتغيير، رغم أن الانتصار النهائى للمشروع الحضارى الإسلامى، سيعتمد على قدرة الأمة على تقديم التضحيات، وليس التنظيم فقط.

### الجماهير والتنظيم

العلاقة الجدلية بين التنظيم والجماهير فى منهج الإخوان المسلمين، تمثل حلقة مهمة فى فهم كيفية مواجهة الجماعة للأوضاع القائمة، وطريقها لتحقيق أهدافها رغم العقبات. فالجماهير هى القوة الحقيقية للمشروع الإسلامى فى نظر الجماعة، ولكن الجماهير بدون تنظيم، لا يمكن أن تحقق الغايات المرجوة. فالتنظيم هو الذى يمنح الجماهير القوة والتنظيم والعمل المرتب والمنهجى، كما أن التنظيم هو الذى يسمح بتراكم النتائج

والإنجازات. والجماهير تحتاج للعمل المنظم حتى يتم تعظيم أثر حركتها، وتحتاج للعمل المنظم حتى تستطيع مواجهة العقبات التى تواجهها. لذا أصبحت الجماهير هى القوة الحقيقية فى منهج الإخوان المسلمين، وأصبح التنظيم هو الوسيلة الأولى والمركزية التى تحقق قوة الجماهير.

ومن هنا أصبح التنظيم هو الأداة القائدة لحركة الجماهير المؤيدة لمشروع جماعة الإخوان المسلمين، والمؤيدة للمشروع الإسلامى عامة. فكل عمل يحتاج إلى قيادة منظمة ومدربة، وقادرة على التحمل والاستمرار وتحقيق التراكم فى العمل، لذا أصبح التنظيم هو القيادة الجماعية للجماهير المؤيدة للمشروع. لذا أسس حسن البنا التنظيم بوصفه وعاءً لكل الأمة، يفتح أبوابه للجميع، ويحاول أن يضم الكل له، رغم اختلافاتهم الفرعية، على أساس أن تتوافق الأمة على مرجعيتها الأساسية، وتحمل قيمها الحضارية الإسلامية، ويصبح التنظيم تعبير عن قاعدة واسعة من الأمة. لم يكن حسن البنا يتوقع أن تصبح الأمة أو أغلبيتها أعضاء فى التنظيم، ولكنه كان يعمل من أجل توفير إطار جامع وواسع، لقطاع عريض من جماهير الأمة.

ومع مرور الوقت، أصبح التنظيم يواجه بالعديد من القوى الأخرى التى تختلف معه، فصار يمثل مسارًا أساسيًا فى التيار الإسلامى، وليس كل التيار الإسلامى، وأصبح يمثل البديل الأكثر شعبية بين الجماهير، مع غيره من القوى الإسلامية. وظل التنظيم يمثل الأداة المركزية لحشد الجماهير وتحريكها من أجل المشروع الإسلامى، ليصبح عنوانًا للجماهير المؤيدة للمشروع الإسلامى.

### تحصين التنظيم

لهذا يمكن فهم أسباب اهتمام قيادات جماعة الإخوان المسلمين بالحفاظ على التنظيم، فهو يمثل الأداة الرئيسة لتحقيق المشروع، وأى ضعف يلحق بالتنظيم يصيب المشروع فى مقتل؛ لأنه يهدد بتراجع المشروع على أرض الواقع، حتى وإن لم يتراجع كفكرة يؤمن بها قطاع واسع من الناس. فالاعتماد على الطاقة البشرية، جعل التنظيم هو النواة التى يرتكز عليها مشروع جماعة الإخوان المسلمين، وهو الركيزة التى تساهم فى بقاء المشروع رغم كل التحديات والعقبات. مما جعل الجماعة تضع فى أولوياتها الحفاظ على التنظيم،

وأصبحت حماية التنظيم من ضمن الوسائل الضرورية للحفاظ على المشروع، والحفاظ على القدرة البشرية القادرة على تحقيق غايات المشروع.

من هنا جاء الترابط بين التنظيم والغايات التى أسس من أجلها، وليس صحيحًا أن التنظيم أصبح أهم من الغاية أو أهم من الأمة؛ لأن التنظيم بدون الغاية التى أسس من أجلها، ينفرط عقده. فالغاية هى التى توحد التنظيم، بل إن حماية التنظيم تتم من خلال ربطه بغاياته العليا، وإبعاده عن الاختلاف فى القضايا الفرعية، حتى يتم تحصين التنظيم ضد الآفة الشائعة فى الجماعات والأحزاب، وهى آفة الخلاف والفرقة. وهو ما يؤدى إلى التشدد أحيانًا، فى أمور التنظيم، وفى مواجهة الأفكار التى تثير الخلاف. فجماعة الإخوان المسلمين، تعمل من أجل الغاية العليا، وترى أن أهمية النقاش حول الفروع والأساليب ترتبط بالظرف المناسب لها، وتحاول ربط المسار الفكرى والمنهجى للجماعة بما تحقق على أرض الواقع، فلا تستغرق نفسها فى قضايا قبل أوانها.

وفى المقابل سنجد أن التيارات غير الإسلامية، والنظم الحاكمة والدول الغربية، تحاول حصار الجماعة بالعديد من الأسئلة حول مختلف القضايا، مما يجعل الجماعة أحيانًا مضطرة للدخول فى التفاصيل التى ترى أنها أصبحت ملحة. ولكن حصار الجماعة بالأسئلة، يهدف أيضًا إلى تخليق تيار داخل الجماعة يشق صفها أو يدفعها للمرونة بأكثر مما ينبغى. مما يجعل الجماعة محاصرة بمحاولة شق الصف، وفى الوقت نفسه تواجه العديد من القضايا التى تتطلب اجتهادًا جديدًا ومرونة عملية. وتصبح الجماعة فى كثير من الأحيان، محاصرة بين رغبتها فى التجديد، وخوفها على التنظيم. مما يجعل الجماعة تركز على وحدة الصف، ووحدة الغايات العليا، التى قامت من أجلها.

### التنظيم والحزبية

حاول حسن البنا من البداية تشكيل تنظيم ليس فيه من صفات الحزبية شيئًا؛ لأنه كان يرى وقتها ما فى الحزبية من سلبيات، تعوق عمل الأحزاب، وتفرط فى مصالح الوطن. وتلك كانت وما زالت مهمة شاقة، فالجماعة تحاول الحفاظ على نمطها الخاص، بوصفها وحدة جماعية مترابطة حول غاية، ومتميزة بأعلى درجات إنكار الذات، فى حين أن المجال السياسى المحيط بالجماعة يتميز بخصائص أخرى غلب عليها الصراع والخلاف والتمزق. من هنا

أصبحت الجماعة تقاوم أمراض الحزبية، وتحاول تأكيد طبيعتها كجماعة دينية متماسكة، لها غايات يضحى الكل من أجلها. وأصبحت قيادات الجماعة تركز على أخلاقيات العضو، فى مواجهة كل محاولات الضغط على أعضائها، حتى يتمسك العضو بطابع خاص، يتميز بالعمل الطوعى، والقدرة على التضحية ودفع ضريبة العمل من أجل الأمة.

من هنا نفهم لماذا تحاول الجماعة تمييز نفسها، وتحصين أفرادها ضد تقليد ما هو سائد من منافسة حزبية داخل التيارات والتنظيمات الأخرى، خاصة وأنها ترى أن التنافس على المقاعد والمناصب، يؤدى إلى جعل الجماعة مثل الأحزاب التى يرتبط أعضائها بها من أجل المصالح. ولهذا تتشدد الجماعة فى مسألة تربية العضو، ويصبح العضو المنضبط هو القادر على الحفاظ على أمن التنظيم داخليًا. وكل هذا يؤدى إلى ظهور الجماعة فى صورة الجماعة المنضبطة، ويجعل لها صورة التنظيم الصارم.

والحقائق على الأرض، تكشف أن جماعة الإخوان المسلمين تمثل تنظيمًا من أكثر التنظيمات انضباطًا، ولكن هذا الانضباط ليس تامًا وليس كاملاً، فكثيراً ما تحدث مشكلات أو أزمات، ولكن التنظيم يظل قادرًا على البقاء والاستمرار، رغم كل ما يتعرض له. وفى ظل الضغوط التى تواجه الجماعة، يصبح من الصعب تحقيق التوازن بين المرونة الداخلية والانضباط الداخلى، وعندما تواجه الجماعة خطرًا، فهى تلجأ إلى الانضباط الداخلى، وتؤجل أى جدل داخلى يمكن أن يسحب من رصيد تماسكها. وهكذا يظل من أهداف الجماعة الأساسية تحصين التنظيم ضد أى مخاطر يتعرض لها، قد تؤثر على تماسكه، أو تعرضه للانشقاق.

### هل أصبح التنظيم غاية؟

تلك واحدة من الجدليات المهمة فى تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، فالتنظيم بالنسبة لها لم يصبح غاية فى حد ذاته؛ لأنه لو أصبح الغاية، ما قدمت كل هذه التضحيات من أجل الحفاظ عليه. فهو فى كل الأحوال وسيلة، ولكنه الوسيلة الأساسية التى لا يمكن للجماعة الاستغناء عنها. ومن هنا حدث الخلط بين الاهتمام المتزايد بالتنظيم، ودور ومكانة التنظيم فى مشروع جماعة الإخوان المسلمين. ولكن الجماعة فى المقابل، تحاول الحفاظ على غايتها، وهى تحقيق الوحدة والنهضة الإسلامية، وعلى وسيلتها المركزية،

وهى التنظيم. فالجماعة ترى أن التضحية بالتنظيم، يعنى التضحية بالأداة التى تستخدمها لتحقيق المشروع الذى تتبناه، وليس للجماعة من أداة أخرى، كما أنها ترى أن التنظيم هو الأداة المناسبة لعملية الإصلاح السلمى المتدرج، وهو الأداة المناسبة لعمل يعتمد على التأييد الجماهيرى. ويصبح التنظيم بالنسبة للجماعة مثل التأييد الجماهيرى لمشروعها، فهى لا يمكن أن تستغنى عن التأييد الجماهيرى؛ لأنه الركيزة التى تبنى عليها مشروعها. فمن خلال تأييد الجماهير ينتشر المشروع، وكلما وصلت الجماهير المؤيدة للمشروع إلى الأغلبية، أصبح من الممكن بناء المشروع وفرضه على أرض الواقع.

فأصبح التنظيم هو الجماهير المنظمة المؤيدة للمشروع، وهو الجزء القوى من الجماعة، وهو الذى يدفع ضريبة الإصلاح، ويحمل عبء الاستمرار فى التبشير بالمشروع الذى تحمله الجماعة. وهنا قد تبدو الصورة، وكأن التنظيم قد توحد مع الهدف، والصحيح أن الجماعة ترى أن التنظيم هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الهدف، فإذا ضحت به، تكون قد ضحت بالهدف نفسه. والصحيح أيضًا، أن الجماعة ترى أن الإصلاح يحتاج لقوة بشرية، ولا يمكن بناء تلك القوة البشرية بدون التنظيم، لذا يصبح التنظيم هو مصدر القوة لبناء المشروع، وهو الوسيلة التى تحقق الغاية وبدونه لن تتحقق الغاية.

## (٥)
## الإخوان والأمة: تمدد الجذور

المتابع لمسار العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والمجتمع، سيجد أن الجماعة منذ تأسيسها فى مصر، وهى تنتشر فى مختلف قطاعات المجتمع، وتقدم نفسها كتعبير جماعى عن الأمة، وتحاول ضم كل شرائح وفئات المجتمع لها. من هنا كان الانتشار الرأسى فى المجتمع، من أهم مصادر قوة الجماعة، فهى لا تعبر عن فئة أو شريحة، ولا تعبر عن منطقة جغرافية، أو فئة وظيفية، ولكنها تعبر عن مختلف الفئات والشرائح. ورغم أن الوزن النسبى لتلك الشرائح والفئات، لا يتوازن دائمًا، ولكن تواجد مختلف الفئات يظل دليلاً عمليًا على تعبير الجماعة عن المجتمع بمعظم مكوناته.

وانتشار الجماعة بهذه الصورة فى المجتمع المصرى، وغيره من المجتمعات، جعل الجماعة تتحول إلى جزء من بنية المجتمعات التى تعمل فيها. وتلك حقيقة مهمة، لها

علاقة بإستراتيجية الجماعة فى الإصلاح. فالجماعة تريد تحقيق الإصلاح عن طريق قوة الأمة وجماهيريها، لذا تحاول أن تصبح جزءًا لا يتجزأ من الأمة بكل فئاتها وقومياتها ومذاهبها، حتى تنتشر الفكرة التى تحملها الجماعة فى كل أرجاء الأمة.

## الجماعة والمجتمع

تقدم الجماعة نفسها للمجتمع بوصفها تحمل مشروعًا إصلاحيًا، وتحمل رؤية إسلامية تعبر عن صحيح الإسلام، والملاحظ أن الجماعة لم تغرق نفسها فى خلافات المذاهب، بل حاولت صياغة رؤيتها لتعبر عن المتفق عليه فى الفكر الإسلامى، وتمثل السائد والمجمع عليه فى معظم روافد الفكرة الإسلامية، حتى تصبح بالفعل نابعة من التيار السائد فى التاريخ الإسلامى، ومعبرة عن الرؤى التى سادت الجماعة المسلمة. وبهذا تقدم الجماعة رؤيتها من خلال ما هو متفق عليه، ولا تحاول أن تكون مذهبًا من المذاهب، بل إطارًا جامعًا لما هو متفق عليه بين المذاهب. ولهذا تركز الجماعة على الثوابت الأساسية التى تمثل المشروع الإسلامى، حتى تصبح معبرة عن جوهر الفكرة، أكثر من الفروع التى تتنوع فيها الآراء. ولا تحاول الجماعة تحديد موقفها فى الفروع، إلا فى القضايا المهمة والتى تؤثر على منهجها فى العمل، ويلزم أن تحدد فيها موقفًا.

فالجماعة لا تفترض أنها تعبر عن كل المجتمع، أو تفرض نفسها بوصفها المعبرة عن كل المجتمع، ولكنها ألزمت نفسها بجوهر الرؤية الإسلامية، حتى تكون بالفعل معبرة عن الفكرة التى غالبًا ما تتوافق عليها الأمة. مما يجعل الجماعة مؤهلة أساسًا كى تنتشر فى المجتمع، دون أن تكون ممثلة لرؤية خاصة بها، أو رؤية ليس لها انتشار واسع بين الناس، أو رؤية يصعب أن تنتشر بين الناس. فكلما ربطت الجماعة نفسها بالرؤية والموقف السائد فى الفكر والعلم الإسلامى، أصبحت مؤهلة للانتشار بين الناس.

ويلاحظ أن جماعة الإخوان المسلمين لم تحاول استرضاء الجماهير، ولم تحاول اتباع هوى الجماهير، ولم تتبع عواطفهم أيضًا. ومن هنا حددت العلاقة بين الجماعة والمجتمع، فى أن الجماعة تدعو الناس لما تراه صحيحًا، وتطور رؤيتها بتفاعلها مع الناس، ولكنها لا تقدم تنازلات عن رؤيتها لتنال جماهيرية أكبر، حتى مع ظهور مدى التحديات التى تواجهها الجماعة، ظلت تقدم رؤيتها للناس، وهى تعرف صعوبة تأييد الناس لها، فلم

يكن توسع الجماهير المؤيدة للجماعة هدفا فى حد ذاته، بل كان توسع القاعدة الجماهيرية المؤمنة بالمشروع الإصلاحى الحضارى الشامل، والقائم على المرجعية الإسلامية، هو الغاية التى تحاول الجماعة الوصول لها. كما أن الجماعة لا تريد التخفيف على الناس؛ لأنها تدرك أن مشروعها يحتاج للتضحيات، وهى تؤمن أن مشروعها هو المشروع الذى تحتاجه الأمة، لذا يلزم تقديم التضحيات من أجل تحقيق هذا المشروع، والذى لن يتحقق بدون تضحيات جسام.

وفى نفس الوقت، قدمت الجماعة نفسها بوصفها طليعة للمجتمع، تعمل من أجله وتدفع الأذى عنه. وحاولت بذلك تقديم النموذج، حتى يتبلور النموذج أمام الناس، ويجذبهم لتقديم المزيد من التضحيات والعطاء، وتصبح الجماعة فعل يسبق القول، ويقدم النموذج، ويحفز الناس على اتباع مسار المصلحين. وهذا المنهج يؤدى إلى تشجيع الجماهير على العطاء، وتحفيز قدرتهم على المواجهة، خاصة مع قدرة الجماعة على الاستمرار فى نهج التضحية، لعقود طويلة، حتى أصبحت تمثل النموذج المهم للتضحية المستمرة عبر الأجيال. وبهذا أصبحت الجماعة تملك تاريخًا من النضال والجهاد، يساعد على التأثير على جماهير الأمة، حتى وإن كانت أغلب تلك الجماهير غير مستعدة بعد لتقديم التضحيات. ولكن وجود النموذج، يظل مهمًا تاريخيًا؛ لأنه يمهد لتوسع النموذج جماهيريًا، بما يحقق الغاية التى تحاول الجماعة تحقيقها، وهى تحفيز القدرة النضالية للأمة بالصورة التى تمكنها من مواجهة التحديات التى تقف فى طريق وحدتها ونهضتها.

### الجماعة والأمة

الملاحظ انتشار الجماعة فى كل فئات المجتمع، ثم انتشارها فى كل أوطان الأمة، بما يجعلها تعبر عن شريحة واسعة من الأمة، تمثل مختلف الفئات المتنوعة فيها، بما فيها التنوع القومى والعرقى والمذهبى والجغرافى. وتلك الحقيقة، تمثل منهجًا مهمًا لجماعة الإخوان، فالجماعة توجد فى بعض البلدان، دون أن يكون لها حضور واسع، ومع ذلك تحرص على التواجد فى مختلف بلاد الأمة العربية والإسلامية، بل ومختلف بلاد العالم، بما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من كل مجتمع عربى أو إسلامى، وأيضًا جزءًا لا يتجزأ من كل جالية إسلامية فى البلاد الغربية، أو غيرها من البلاد. وأهمية هذا التواجد، هو أن الجماعة

أصبحت أحد المكونات الأساسية لكل تجمعات الأمة الإسلامية، وأصبحت توجد حيثما وجدت شريحة أو فئة من الأمة، وتوجد حيثما وجد وطن من أوطان الأمة.

وهنا يظهر أهمية وتأثير هذا الانتشار، رغم أن الجماعة تمثل جماعة صغيرة فى بعض البلدان، وتمثل جماعة مؤثرة فى بلدان أخرى، كما تمثل الجماعة الأكبر فى بعض البلدان. والملاحظ أن هذا التواجد يقوم بدور مهم فى نشر رؤية الإخوان فى كل أرجاء الأمة، حتى أصبحت الجماعة تمثل التيار الأكثر تنظيمًا واستقرارًا واستمرارًا فى التاريخ المعاصر للأمة الإسلامية. وهذا الوضع يكسب الجماعة فرصة حقيقية للتأثير على وضع الأمة، مما يسمح لها بتحفيز الأمة ونشر الوعى بين أبنائها. والجماعة لا تهدف من ذلك، أن تصبح تيار الأغلبية فى كل البلدان، قدر ما تهدف لتكوين تيار مركزى داخل الأمة. ووظيفة هذا التيار، تتمثل فى قدرته على نشر رؤية، ونشر الرغبة فى الإصلاح، كما أن من وظائفه خلق حالة نموذجية لوحدة الأمة، تتمثل فى توحد الأمة داخل إطار تيارات فكرية معبرة عنها، ليصبح تيار الإخوان ممثلاً لواحد من التيارات المعبرة عن وحدة الأمة واقعيًا.

ويبدو أن فكرة النموذج لها موضع مهم فى منهج الجماعة؛ حيث إنها قدمت من خلال تنظيمها، أكبر شبكة علاقات اجتماعية مترامية الأطراف، وتصل لكل مكان وموضع داخل أوطان الأمة وداخل جمهورها. فأصبحت الجماعة تمثل الرابطة التاريخية الحضارية بصورة عملية، فهى جماعة مترابطة، متعاونة، تساند بعضها، وتتعاون بشكل إيجابى وإنسانى، يجعلها نموذجًا اجتماعيًا يمثل الأمة الواحدة، وهى بهذا تقدم نموذجًا لقدرة التنظيم على تحقيق قوته من قوة الأمة نفسها، بما يقدم نموذجًا للأمة، على مدى القوة والقدرة التى يمكن أن تحققها من خلال توحدها. وبهذا يصبح تنظيم جماعة الإخوان المسلمين ممرًا لتحقيق وحدة الأمة، ونموذجًا لتلك الوحدة، ويمثل شبكة علاقات اجتماعية واسعة، قادرة على تحقيق إنجازات، معتمدة على القدرات المتنوعة للأمة.

يضاف لهذا ما تقوم به الجماعة، كتجسيد لوحدة الأمة من عمل يعبر عن ثوابت الأمة وقضاياها الأساسية، لذا ظلت الجماعة تعتبر أن قضية فلسطين هى قضية الأمة المركزية؛ لأنها أدركت منذ وقت مبكر أن الاحتلال الصهيونى لفلسطين يمثل ركيزة الاستعمار فى المنطقة، فحاولت جمع الأمة حول قضية مركزية، ترتبط ارتباطًا مباشرًا باستقلال الأمة،

وهو الشرط اللازم لتحقيق وحدتها ونهضتها. وبهذا أصبحت القضايا المركزية، مثل وحدة الأمة وتحرير فلسطين وتطبيق الشريعة الإسلامية، تمثل منهج الجماعة فى ربط الأمة بما هو متفق عليه، وبما يمثل ثوابت المشروع الإسلامى القادرة على تحقيق توافق الأمة، حتى يتحقق توافق حركة الأمة فى اتجاه الإصلاح، وبناء المشروع الحضارى الإسلامى.

## منهج الجماعة الحركى

اعتمدت الجماعة على منهج حركى يقوم على تأصيل وجودها الاجتماعى، ووجودها بين الناس، واستخدمت هذا المنهج فى مواجهة كل عمليات التشويه التى تتعرض لها، حتى تصبح كيانًا منتشرًا فى المجتمع، ومتفاعلاً معه، بصورة تمنع من انتشار أى صورة سلبية عن الجماعة بين الناس. وهذا المنهج الحركى، يرتبط بالعمل أكثر من الدعاية والإعلام، وهو منهج يعتمد على الاحتكاك المباشر بين الجماعة والمجتمعات التى تعمل بها، حتى تصبح العلاقة بين الناس والجماعة علاقة مباشرة، وليست علاقة قائمة على الدعاية غير المباشرة. ورغم أهمية الدعاية والإعلام، إلا أن المنهج الحركى الرئيس للجماعة يعتمد سياسة الفعل قبل القول، بما يجعل حضور الجماعة، ليس حضوراً إعلاميًا أو سياسيًا، ولكنه فى الأساس حضور اجتماعى واقعى، يحدث على أرض الواقع، بين الناس، ويعتمد سياسة التفاعل المباشر، بما يجعل الجماعة جزءًا رئيسًا من حياة الملايين من أبناء الأمة، ومن حياتهم اليومية، وتصبح الجماعة بذلك، حاضرة بالفعل والعمل والمثال، وجزءًا من واقع حياتى يومى مشاهد وملاحظ من قبل الملايين، وهذا ما يجعلها، مرة أخرى تعتمد منهج تقديم النموذج العملى، أكثر من تقديم الصورة الإعلامية، رغم أهميتها، ولكن الجماعة اعتمدت أكثر على تقديم النموذج الذى يراه الناس، ويحكموا عليه بأنفسهم، فيعايشوه أكثر من سماعهم عنه، فأصبحت المعرفة بالمعايشة هى منهج جماعة الإخوان الأول، لنشر رؤيتها بين الناس، وتقديم النموذج الذى تدعو الناس له.

وبهذا يصبح النموذج مجسدًا على أرض الواقع، بكل ما فيه من صعوبات، وتصبح الجماعة حالة معاشة بين الناس، يرى الناس حقيقتها فى حياتهم، مما يحول دون تشويه

صورتها. وإن كانت حملات تشويه صورة الجماعة تنجح نسبيًا فى المساحات التى لا تتواجد فيها الجماعة، ولا يتعرف فيها الناس على الجماعة مباشرة. ولكن منهج الانتشار المعرفى العملى، يحمل الجماعة مسئوليات عديدة، حيث يتطلب منها هذا المنهج التواجد بين الناس بصورة مكثفة، ودعوتهم بصورة مباشرة، ومساعدتهم بصورة مباشرة أيضًا. وهذا النهج يحتاج لكثير من الجهد، ولكنه يمثل أداة فاعلة فى مواجهة التشويه الإعلامى الذى تتعرض له الجماعة. وفى الوقت نفسه، تواجه الجماعة تحديًا مهمًا، يتمثل فى الفئات التى لا تتمكن من الوصول لها، والتى تتأثر بالتشويه الإعلامى، مما يزيد من التحديات التى تواجهها الجماعة.

**الجذور الممتدة**

يمكن قول الكثير عن منهج جماعة الإخوان المسلمين فى حماية التنظيم وحماية الجماعة، وبالتالى فى قدرتها على الاستمرار والبقاء، ولكن جزءًا مهمًا من منهجها الذى تشكل عبر خبرتها الطويلة تمثل فى تمدد الجذور الاجتماعية للجماعة داخل المجتمعات التى تعمل وتنشط فيها. فالجماعة توجد فى كل مجتمعات الأمة الإسلامية، وأيضًا توجد فى معظم التجمعات الإسلامية، لذا أصبح تمدد جذورها داخل بنية تلك المجتمعات والتجمعات، من أهم العوامل التى تحمى الجماعة، وتوفر لها سبل البقاء والاستمرار. فقد أصبحت الجماعة بنية قوية داخل بنية المجتمع، ولا يمكن فصلها عن المجتمع أو عزلها عنه، ولا يمكن انتزاعها من المجتمع. فقد تشعبت جذور الجماعة داخل جذور المجتمع نفسه، بحيث أصبحت جزءًا لا يتجزأ منه، وقطاعًا لا ينفصل عنه. فلم تعد الجماعة نموذجًا لمشروع يقدم للمجتمع، بل أصبحت نموذجًا لمشروع بنى داخل المجتمع، فأصبح النموذج نفسه داخل بنية المجتمعات التى يعمل بها، وبهذا تأصل بصورة تجعله داخل إطار الحاضن الاجتماعى للأمة ومحميًا به.

لقد وفر الانتشار والشعبية التى تحققت لجماعة الإخوان المسلمين، محمية اجتماعية مترامية الأطراف، تحفظ الجماعة وتحتضنها، وتحافظ عليها، بحيث أصبحت قادرة على الاستمرار، بما توفر لها من دعم من جماهير من الأمة.

## (٦)
## الإخوان والإصلاح من الداخل

منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين وهى تواجه وضعًا سياسيًا يخرج عن المرجعية الإسلامية، ويقوم على أساس الدولة القومية القطرية، ويستند للعلمانية. مما يبعده عن المشروع الحضارى الإسلامى، ويبعده أيضًا عن إقامة الوحدة السياسية الإسلامية. ورأت الجماعة منذ البداية، أن المرجعية القائمة للدولة القومية الوطنية، والتى تستند للعلمانية والنموذج السياسى الغربى، ليست الطريق لتحقيق الاستقلال والنهضة. فكانت رؤية الإخوان تقوم على الاستقلال الحضارى الشامل، والنهوض الحضارى الشامل. وهى بهذا قد أعلت من أهمية الاستقلال الحضارى، وجعلته طريق الاستقلال السياسى والعسكرى، كما جعلته الطريق المناسب لتحقيق النهوض. فغياب المرجعية الحضارية الإسلامية، كان فى نظر جماعة الإخوان المسلمين، خروجًا للأمة عن هويتها، مما يعرقل نهضتها وتقدمها، ويخرجها من مسارها التاريخى، ويتعارض مع التزامها الدينى.

فالمشروع السياسى لجماعة الإخوان المسلمين، كان مختلفًا فى مرجعيته عن الوضع القائم عند تأسيسها، وظل هذا طيلة العقود التالية. وهو ما جعل هناك مسافة فاصلة بين مشروع الجماعة وكل المشروع الإسلامى، والوضع القائم على تكريس النموذج السياسى الغربى، ذى الأساس العلمانى القومى. وأمام هذا الواقع، تبنت جماعة الإخوان المسلمين، طريق الإصلاح السلمى المتدرج، واتبعت منهجًا يهدف إلى إصلاح وتغيير الواقع تدريجيًا، دون أن تعتبر مشروعها لا يتحقق إلا بهدم الواقع بالكامل وبناء واقع جديد.

وهنا يظهر أهمية التفرقة الواضحة فى خطاب جماعة الإخوان المسلمين بين الدولة والنظام الحاكم. فهى تعتبر الدولة منفصلة عن النظام الحاكم، وتحافظ عليها قدر حفاظها على المجتمع، وتعتبر الدولة والمجتمع هما نواة بناء المشروع الإسلامى. مما يكشف على أن الجماعة تتعامل مع الدولة بوصفها مؤسسة مركزية مهمة، وبوصفها ملكًا للمجتمع. ومعنى هذا، أنها ترى المشكلة فى التوجهات السياسية للنخبة الحاكمة، وليس فى بناء الدولة نفسه. مما يعنى أن الدولة يمكن إصلاحها وتعديل مسارها بتعديل النظام السياسى

الحاكم، وتغيير التوجهات السياسية. لذا كانت الجماعة تعمل من خلال الوضع القائم، وتبحث عن النقاط التى تلتقى مع المشروع الإسلامى، سواء فى النظام السياسى أو الدستور، وتحاول الاستناد إلى المساحات التى تسمح بتعديل توجهات الحكم، دون الدعوة للخروج على النظام الحاكم.

**العمل من داخل النظام**

ركزت جماعة الإخوان على فكرة العمل من خلال الوضع القائم، دون محاولة هدمه، واعتبرت أن دورها هو إصلاح الوضع الدستورى والقانونى من داخله، ومن خلال أدواته فى التعديل والتغيير، وبهذا رسخت تواجدها داخل النظام العام، ولم تقم بوصفها حركة خارج النظام العام. وأصبحت بذلك حركة إصلاح من الداخل، تعمل من خلال الوضع القائم لتغييره وإصلاحه. وتلك الفكرة هى التى أسست لمنهج جماعة الإخوان، الذى مكنها من العمل مع الأنظمة المختلفة، بحيث توجه عملها إلى العمل على تغيير ما تراه متعارضًا مع المشروع الإسلامى، والإبقاء على ما يتوافق مع المشروع الإسلامى. وهى السياسة التى ساعدت الجماعة على الحفاظ على منهجها الإصلاحى، دون أن تدخل فى مواجهة مع الوضع القائم من خارجه، ودون أن تقترب من المنهج الثورى أو الانقلابى. فظلت الجماعة ترى أن الإصلاح يأتى من خلال الوضع القائم، وإصلاحه تدريجيًا بقوة التيار المساند لها.

ورغم التباين الكبير بين رؤى الجماعة، والرؤى السائدة داخل النخب الحاكمة، فإنها لم تر أن هذا التعارض أو الاختلاف سبب يؤدى إلى اتباع منهج التغيير من الخارج، أى من خارج النظام القائم. وربما يفسر هذا أسس منهج الجماعة فى الإصلاح، فهى لا ترى أن مشروعها سوف يتحقق فى لحظة واحدة، أو دفعة واحدة، ولكنها ترى أنه سوف يتحقق تدريجيًا. لذا يصبح من المناسب العمل من خلال الوضع القائم، حتى يمكن تغييره وإصلاحه تدريجيًا، ليحل نموذج مكان نموذج آخر.

ورغم سلمية منهج جماعة الإخوان المسلمين، فإن النظم الحاكمة كانت ترى فيه خطرًا عليها، لأن هدفه فى النهاية تحويل مسار النظام السياسى، بدعم شعبى، تجاه المشروع الإسلامى، والذى رأت فيه النخب الحاكمة تهديدًا لوجودها فى الحكم. ولأن الجماعة

تعتمد أساسًا على إصلاح المجتمع، ومن ثم على قوة المجتمع، ظلت الجماعة على نهجها السلمى، رغم أن النخب الحاكمة لم تتعامل معها بنفس هذا النهج السلمى، بل تعاملت معها بنهج أمنى. ولم يدفع هذا الجماعة إلى تغيير موقفها أو فكرتها عن الإصلاح السلمى المتدرج؛ لأنها رأت أن هذا المنهج هو المنهج القادر على تحقيق مشروعها، واعتبرت أن المواجهة الأمنية معها، هى جزء من مقاومة السلطات الحاكمة لأى حركة تغيير. لذا ظلت الجماعة تضع نفسها داخل إطار الشرعية والمشروعية، أيًا كان موقف النظام منها، وتعتمد فى شرعيتها على التأييد الجماهيرى، والذى يدل على أن فكرتها تعبر عن قطاع واسع ومهم من المجتمع الذى تعمل فيه.

لهذا يمكن القول بأن الأنظمة الحاكمة، حاولت إخراج الجماعة من إطار الشرعية، ودفعها للعمل من خارج النظام القائم، حتى يسهل عليها مواجهة الجماعة، ولكن الجماعة أدركت أن الإصلاح المتدرج يحتاج للعمل المتواصل من خلال الوضع القائم، ليس للتكيف معه، بل لتغييره وإصلاحه. وهنا برزت أهمية قيام منهج الإخوان على إصلاح المجتمع، فلأن الجماعة ترتكز على المجتمع وتعتبره أداة الإصلاح الحقيقية والمكلف أيضا بعملية الإصلاح؛ لذا ظلت الجماعة تعمل من داخل النظام القائم، ولا تستسلم لأية محاولة لإخراجها من الوضع القائم، ودفعها للمنهج الثورى أو الانقلابى. ولأن الجماعة تريد بناء حركتها على حركة المجتمع، وتريد بناء قوة المجتمع وتفعل طاقاته تدريجيًا، لذا لا يمكنها الخروج على الوضع القائم، واعتماد المنهج الثورى. ففى المنهج الثورى، تقوم الطليعة الثورية بتحريك واسع للمجتمع لإسقاط النظام، ولكنها لا تقوم ببناء هذا المجتمع وإصلاحه، بل تهدف إلى تغيير الحكم بالكامل، كوسيلة لإحداث التغيير السياسى الذى تهدف له.

ظلت جماعة الإخوان المسلمين إذن، ترى أن المنهج الإصلاحى من الداخل، هو المنهج الأنسب لمشروعها، والذى يحقق الإصلاح التدريجى للمجتمع، ومن ثم يحقق الإصلاح للنظام السياسى، كنتيجة لإصلاح المجتمع، وهى رؤية تختلف عمن يريد إصلاح النظام السياسى أولاً، وقبل إصلاح المجتمع. ففى هذه الحالة يصبح الأسلوب الانقلابى والثورى أو العمل السياسى المباشر، هو الأنسب لتغيير النظام السياسى، ثم تغيير المجتمع من

أعلى. ولكن منهج جماعة الإخوان المسلمين يعتمد على إصلاح المجتمع، أو جزء منه، ثم إصلاح النظام السياسى بقوة المجتمع والجماهير المؤيدة للجماعة. وبعد ذلك يصبح إصلاح النظام السياسى، وسيلة لاستكمال إصلاح المجتمع، وأيضًا لبناء نهضته وبناء وحدة الأمة الإسلامية.

### الدولة ملك المجتمع

وعليه تتعامل جماعة الإخوان مع الدولة بوصفها ملكًا للمجتمع، ويجب الحفاظ عليها وحمايتها، كما يجب فصلها عن النخبة الحاكمة، والتمييز بينها وبين سياسات الحكم. ولكن النخب الحاكمة فى المقابل تستقوى بالدولة، وتريد أن تجعل عداوتها مع جماعة الإخوان المسلمين، عداوة بين الدولة والجماعة. فالنخب الحاكمة تحتاج الدولة لفرض سيطرتها على المجتمع، وعلى قوى المعارضة، ولكن جماعة الإخوان المسلمين ترى أن الدولة ملك المجتمع ويجب الحفاظ عليها، حتى إذا تحقق الإصلاح السياسى، يجد المجتمع الدولة التى يستند عليها، ويبنى عليها مشروعه الحضارى.

لذا يمكن القول بأن جماعة الإخوان المسلمين تعمل من خلال الدولة القائمة، ليس لتغيير الدولة، بل لتغيير السياسات الحاكمة لها، والتى تعتبرها الجماعة السبب فى التوجهات التى تعارضها، خاصة التوجه القومى العلمانى، أو التوجه التغريبى. كما تعتبر الجماعة أن الدولة كمؤسسة ليست هى التى تحالفت مع أعداء الأمة، خاصة الكيان الصهيونى، ولكن النخب الحاكمة هى التى تحالفت. لذا نرى دائمًا أن جماعة الإخوان المسلمين تميز بين الدولة والنخبة الحاكمة فى كل المواقف، وتلقى بتبعة الأوضاع القائمة على النخبة الحاكمة، وليس على الدولة.

هذا المنهج يحصر كل السياسات التى تتعارض مع المشروع الإسلامى، فى النخبة الحاكمة، وليس فى الدولة، وهو تمييز يقوم على أن الدولة مؤسسة إدارية فى الأساس، وتوجهاتها السياسية تأتى من النخبة الحاكمة، وليس من البنية الإدارية للدولة. ولهذا تحاول الجماعة الحفاظ على موقف إيجابى من كل مؤسسات الدولة، وإن كانت النخبة الحاكمة تدخل الجماعة فى مواجهة مع الأجهزة الأمنية.

## تغيير السياسة وليس الدولة

ترسم جماعة الإخوان المسلمين موقفها من النظام السياسى القائم، على أنها تحاول دفع الوضع القائم لما تراه أحسن بفعل ما تحصل عليه من تأييد جماهيرى. وهى تؤيد كل سياسة توافق عليها، وترفض ما لا توافق عليه، وليست معنية بأخذ موقف معارض للنظام الحاكم طيلة الوقت. وهذا جزء من إستراتيجية الجماعة لتحقيق الإصلاح من الداخل، وبالتالى لا تعمل الجماعة على تغيير النخبة الحاكمة كهدف وغاية نهائية لها، بل تعمل على تغيير السياسات بكل السبل المتاحة؛ لأنها ترى أن توجه السياسات نحو الوجه الصحيحة فى نظرها، يؤدى إلى بناء المشروع الإسلامى تدريجيًا، ويساعد على تحقيق عملية إصلاح المجتمع والنظام السياسى تدريجيًا، وترى الجماعة أن كل موقف إيجابى، يساعد على بناء المشروع، ويمثل خطوة فى طريق تحقيق المشروع الإسلامى.

يُمكن هذا الموقف الجماعة من تأسيس وضعها كحركة إصلاحية، تعمل بين الناس، وتستند لقوة الرأى العام المؤيد لها، ولا تحاول دفع عملية التغيير بأكثر مما تحتمل. فالجماعة لا تعامل النخبة السياسية كمنافس لها، بل تعاملها بوصفها السلطة المسئولة عما يحدث، والتى تحاسب عما تفعله، وفى الوقت نفسه يمكن دفعها فى طريق الإصلاح. ولأن الجماعة لا تشترط تحقيق الإصلاح السياسى بنفسها، أى لا تشترط أن تصل للحكم حتى تحقق الإصلاح بنفسها، فهى بهذا تفتح الباب أمام كل طرق الإصلاح الممكنة، وتعتبر نفسها قوة تدفع للإصلاح، وتحشد الجماهير لتأييد مشروعها.

من السهل تصور التناقض الكبير بين إستراتيجية عمل الجماعة وإستراتيجية النخب الحاكمة تجاهها. فغالب النخب الحاكمة تخشى من تمدد المشروع الإسلامى بما يفقدها شرعيتها؛ لأنها لن تؤيد هذا المشروع أو لن تتمكن من تأييده، وهى نخب مستندة على الدعم الغربى، وتقود أنظمة تقوم على المرجعية الغربية القومية العلمانية. لذا ترى غالب النخب الحاكمة أن المشروع الإسلامى، سوف يفقدها شرعيتها، وسوف ينهى حكمها. لذا تتعامل السلطات الحاكمة بالقوة مع جماعة الإخوان المسلمين، والجماعة ترد بالمنهج الإصلاحى السلمى المتدرج، وترى أن قوتها الحقيقية هى فى منهجها السلمى، الذى يبنى ولا يهدم ويحافظ على ما هو قائم ويصلحه. وتلك المقابلة بين طريقين فى التصرف، هى

التى ترسم تلك الصورة التى نراها فى المواجهة بين النخب الحاكمة وجماعة الإخوان المسلمين.

### قوة منهج الإصلاح

تتمثل عناصر القوة فى المنهج الإصلاحى لجماعة الإخوان المسلمين، فى النهج السلمى المتدرج، وفى الاعتماد على إصلاح المجتمع والاعتماد على قوة المجتمع؛ لأن كل تلك العناصر تكسب الجماعة القدرة على الاستمرار فى منهجها، ما دامت قادرة على جذب المزيد من المؤيدين كل يوم. ويساعد هذا المنهج جماعة الإخوان المسلمين، على الاستمرار كقوة فاعلة داخل المجتمع وليست منعزلة عنه رغم كل الحصار المضروب عليها.

وتتمثل قوة منهج الإصلاح من الداخل، فى قدرة الجماعة على مواصلة عملية الإصلاح، حتى فى ظروف الحصار الشديد عليها، كما تتمثل فيما يحدث فى المجتمع من تغيير تدريجى يمهد لإصلاح شامل. ولكن الإصلاح من الداخل يواجه أيضًا بعقبات تتمثل فى مواجهته بأدوات غير أدواته، وهى الأدوات الأمنية وكل أدوات السلطة المستبدة، وهى أدوات لا تهزم مشروع الإصلاح ولكنها تؤجله.

## (٧)
## الإخوان والدولة: معركة الهوية

بعد سقوط الخلافة، واجهت الحركة الإسلامية منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، دولة تقوم أساسًا على القومية القطرية، فكانت دائرة الانتماء للدولة، وبالتالى للنظام السياسى الحاكم تضيق تدريجيًا، للتحول إلى الانتماء القومى الجامع المانع، والذى يقوم على فرضية أن كل قومية من القوميات المشكلة للبلدان العربية والإسلامية، هى قومية منفصلة ومستقلة بذاتها، مما يعنى أن الروابط بين القوميات العربية والإسلامية، تمثل روابط مصالح، وتحكمها اعتبارات الأمن القومى لكل قومية على حدا. ولقد تم تضييق الهوية الإسلامية الجامعة؛ لتصبح هوية قومية عربية، ثم بدأت القوميات القطرية فى البروز على حساب الهوية الجامعة.

هنا من الضرورى التمييز بين مسارات مختلفة لتعريف الهوية. فالهوية القومية تخص قوم بعينهم، وتجعل مصالحهم الخاصة هى المحدد لتوجهات الدولة والنظام السياسى،

ويتشكل مفهوم الأمن القومى لكل قومية قطرية، لحماية شعب الدولة وحماية مصالحه. ثم تتعاون الدولة القومية مع الدول المحيطة بها لتبادل المصالح، باعتبار أن التعاون فى المحيط الجغرافى يستند للمصالح المتبادلة والتاريخ المشترك، وتستدعى مختلف الروابط لتعميق العلاقات مع الجوار، ولكن بهدف حماية المصالح القومية لكل قطر، على قاعدة تبادل المصالح.

هذا النمط يمثل النموذج الغربى، والذى قام على الدول القومية المنفصلة عن بعضها، ثم تحول هذا النموذج إلى مرحلة تأسيس اتحاد القوميات الأوروبية. ففى داخل الإطار الأوروبى العام، توجد قوميات لها خصوصيتها، ولكن أوروبا اكتشفت أهمية تأسيس اتحاد أوروبى، يقوم لحماية المصالح الأوروبية المشتركة، ويستند لما هو مشترك فى التاريخ الأوروبى، ولما هو مشترك فى الحضارة الأوروبية.

وفى مقابل هذا النموذج، تبنت جماعة الإخوان المسلمين نموذج الهوية الإسلامية الجامعة، وهو نموذج يقوم على أن الهوية الأساسية هى الهوية الحضارية الإسلامية، وكل الهويات الأخرى، هى هويات فرعية، وبهذا تصبح الهوية الوطنية والهوية القومية، هويات فرعية، ولا تمثل هوية نهائية أو هوية جامعة مانعة، بل هى هوية جزئية، أى أنها دائرة من دوائر الانتماء، ولكنها لا تصلح أن تكون دائرة انتماء فى حد ذاتها، ولا يمكن الاكتفاء بها، فهى ليست هوية كاملة، بل هوية ناقصة؛ لأنها لا تعرف الفرد تعريفًا نهائيًا، بل تعريفًا جزئيًا. فأصبحت الهوية الوطنية والهوية القومية، فى نظر جماعة الإخوان المسلمين، مثل الانتماءات الصغرى، كالانتماء العائلى والانتماء الجغرافى، وغيرها. وهنا برز أن القومية ليست انتماءً فى حد ذاتها، ولكنها تعريف لانتماء فرعى، داخل لانتماء الحضارى الإسلامى.

ومثلت رؤية جماعة الإخوان المسلمين امتدادًا طبيعيًا للموروث الحضارى الإسلامى، فهى تعد استمرارًا لفكرة الهوية الإسلامية الجامعة، كما تحققت تاريخيًا. فقد كانت أهم مميزات الحضارة والدولة الإسلامية تاريخيًا أنها دولة وحضارة عابرة للقومية، وتقوم على صهر القوميات وتوحيدها، وتجاوز التعصب القومى والوطنى. لهذا أصبحت الدولة والحضارة الإسلامية، هى النموذج الأهم فى تاريخ البشرية، للكيان العابر للقوميات. مما

شكل تميز الحضارة الإسلامية عن الحضارة الغربية، والتى تستمد قوتها من الانتماء القومى، وحتى عندما تتوحد تصبح قوتها فى تحالف واتحاد قوميات، لكل منها خصوصيته المستقلة.

بهذا حددت جماعة الإخوان المسلمين موقفها من القومية والوطنية، باعتبارها دوائر انتماء مهمة، ولكنها ليست نهائية، وباعتبارها تمثل الدوائر الأقرب، وأنها جزء لا يتجزأ من الهوية النهائية، وهى الهوية الإسلامية. ولهذا رأت الجماعة أهمية الحرص على الوطنية والقومية؛ لأن حماية الوطن هى بداية لحماية الأمة. وتعاملت مع هذه الانتماءات باعتبارها انتماءات أولية تنصهر فى النهاية فى الانتماء الإسلامى، وعليه واجهت الجماعة كل الأفكار التى تجعل من الوطنية والقومية انتماءات جامعة مانعة، تبنى وتؤسس للقومية العنصرية، وللتعصب الوطنى.

وبهذا استوعبت جماعة الإخوان المسلمين مفاهيم الوطنية والقومية، باعتبارها تمثل دوائر الانتماء الصغرى، ولم تدخل فى معركة مع تلك المفاهيم، بل عرفتها بالصورة التى تتوافق مع المرجعية الإسلامية، كما عرفتها بالصورة التى تتوافق مع الواقع التاريخى للمجتمعات العربية والإسلامية، والتى تعى انتماءها إلى الأمة الإسلامية. فجاءت تصورات جماعة الإخوان معبرة عن الجماهير، ولكن الدولة كانت تميل لتعريف هويتها فى تصرفاتها وتصرفات النظام السياسى بصورة أخرى، تعلى من الهوية القومية القطرية، على حساب أية هوية أخرى.

### موقف الإخوان من الدولة

يتضح فى الكيفية التى تتعامل بها جماعة الإخوان المسلمين مع الدولة، أنها تراها الأداة الرئيسة للنظام السياسى، وأنها تمثل وسيلة لتشكيل السلطة التنفيذية، وإعمال النظام السياسى. فالدولة ليست غاية فى حد ذاتها، بل هى وسيلة لتحقيق غايات الأمة، وبالتالى غايات المجتمعات. وتلك النظرة جعلت الجماعة تنظر للدولة، ليس بوصفها حاملة لمشروع وهوية فى حد ذاتها، بل بوصفها أداة لحمل هوية المجتمع والأمة. كما نظرت الجماعة للدولة، على أساس أنها ملزمة بهوية المجتمع، وهوية الأمة التى ينتمى لها المجتمع، وليست ملزمة بهوية النخبة الحاكمة.

لهذا نجد الجماعة فى مواقفها السياسية المختلفة تتعامل مع الدولة باعتبارها دولة إسلامية، أو يجب أن تكون إسلامية. وتستند إلى نصوص الدستور التى تحدد هوية الدولة، خاصة النص على أن دين الدولة الإسلام، وهو النص الأهم، والموجود بشكل مستمر فى أغلب الدساتير العربية والإسلامية. فهذا النص يعنى بالنسبة للجماعة أن الدولة تستند للمرجعية الإسلامية، وهى بهذا تعد دولة إسلامية. كما أن الجماعة تعتبر الدولة ملك المجتمع، وخاضعة لهوية المجتمع. ولهذا تتصرف الجماعة باعتبار أن الدولة إسلامية بالضرورة، وعليه تحاسبها وتراقبها وتحدد موقفها من تصرفاتها، باعتبارها دولة إسلامية، ولا يجوز أن تكون غير ذلك. هنا تتضح هنا أهمية التمييز بين الدولة والنخبة الحاكمة، فالدولة فى نظر جماعة الإخوان المسلمين إسلامية، أو يجب أن تكون كذلك، وهى إسلامية بحكم نص الدستور، وبحكم إسلامية المجتمع، ولكن النخبة الحاكمة قد يكون لها توجهات سياسية مختلفة. لذا فإن جماعة الإخوان المسلمين، تحاسب النخبة الحاكمة أو تقيم تصرفاتها باعتبارها نخبة تدير دولة إسلامية، أيًا كانت مواقفها السياسية.

والمثال الأبرز لهذا الموقف، يظهر فى مواجهة العدوان الخارجى، خاصة العدوان الصهيونى؛ حيث ترى الجماعة أهمية قيام الدولة بواجبها ضد كل عدوان يقع على أرض من أراضى الأمة، أو وطن من أوطان الأمة، وتصبح الدولة فى كل الأقطار العربية والإسلامية، مطالبة بالدفاع عن الأمة ضد العدوان الذى تتعرض له. ومن هنا تتعامل الجماعة مع الأمن القومى، بوصفه جزءًا من أمن الأمة، ولا يمكن أن يكون منفصلاً عنها. كما ترى أن السيادة الوطنية جزء من سيادة الأمة، وغايتها حماية الأمة. وبالتالى تصبح الدولة الوطنية فى تصور جماعة الإخوان المسلمين، هى وسيلة لتحقيق غايات المجتمعات، وهى غايات الأمة فى النهاية. وتصبح الدولة الوطنية، هى مشروع لبناء وحدة الأمة الإسلامية السياسية، ومشروع لتأسيس الدولة الإسلامية النموذجية أو المنشودة.

### الدولة إسلامية

سنجد فى مختلف مواقف جماعة الإخوان المسلمين، أنها تعتبر الدولة إسلامية، وتحاسب النظام الحاكم على هذا الأساس. ويفهم ضمنًا من هذا، أن الجماعة تتعامل مع الدولة بإستراتيجية احتواء الدولة داخل المشروع الحضارى الإسلامى، واحتوائها أيضًا

داخل هوية المجتمع. وهى بهذا تمنع وجود صدام بينها وبين الدولة، بل تتصرف وكأن الدولة وجماعة الإخوان فى صف واحد. وتستند الجماعة فى ذلك، إلى نصوص الدستور، كما تستند إلى عدم قدرة الأنظمة الحاكمة على إعلان خروجهم من الهوية الإسلامية علنًا. لذا تظل النخب الحاكمة تشعر بأنها مقيدة بالعنوان الإسلامى، حتى وإن لم تكن تفعله عمليًا. ومن داخل هذا السقف تتصرف جماعة الإخوان على أساس أن الدولة لا يمكن أن تكون غير إسلامية، ويجب أن ينظر لها بصفتها الإسلامية.

ويفيد هذا النهج فى جذب الدولة داخل الهوية الإسلامية، ومنع الصدام بين الحركة الإسلامية والدولة، باعتبار أن ما بين الدولة والجماعة، هو الخلاف أو حتى الخصومة، بين النخب الحاكمة وجماعة الإخوان المسلمين، مما يؤثر على تصرفات الدولة تجاه جماعة الإخوان، ولكن لا يوجد خلاف هوية بين الدولة والجماعة، مما يعنى شرعية الدولة فى نظر الجماعة، وشرعية الجماعة فى نظر الدولة، حتى وإن لم تعترف بهذه الشرعية النخب الحاكمة.

## حقيقة الدولة

رغم هذا النهج الإصلاحى لجماعة الإخوان المسلمين، فإن تصرفات الدولة الإدارية، وتلك السياسية تشير إلى تعمق الخلاف بين الدولة والجماعة، بفعل عمق الخلاف بين النخب الحاكمة والجماعة. فموقف النخب الحاكمة من جماعة الإخوان المسلمين، يقوم على الخلاف الواضح بين ما تتبناه النخب من رؤية علمانية قومية، وما تتبناه الجماعة من رؤية حضارية إسلامية. فالنخب الحاكمة تحتمى بالعلمانية القومية، وتعفى نفسها من المسئوليات الإسلامية، لذا تعمل النخب الحاكمة على تغيير الدولة من داخلها، حتى تصبح علمانية وقطرية، وتتناسب مع نهج وتوجه النخب الحاكمة. لهذا نرى معظم النخب الحاكمة تدفع الدولة إلى تصرفات أمنية أو عسكرية أو إدارية، تتعارض مع الهوية الإسلامية المفترضة بحكم نصوص الدستور، وهى بهذا تريد تقنين تصرفات الدولة داخل حيز الدولة الوطنية القومية، والتى تستند للقومية الجامعة المانعة، والتى ترفض أية هوية خارج إطارها وحدودها، وتعتبر نفسها هوية مستقلة بذاتها.

لذا نجد بعض تصرفات الدول فى البلدان العربية والإسلامية، مع الحركة الإسلامية

عمومًا، وجماعة الإخوان المسلمين خصوصًا، تتميز بالشدة، خاصة تجاه تمدد الحركة الإسلامية داخل كل أوطان الأمة، بل إن من أهم ما يسبب ضغوط شديدة على جماعة الإخوان المسلمين، هو تمددها المنظم فى مختلف البلاد العربية والإسلامية، لحد سمح لها أن تكون بالفعل تعبير عن وحدة الأمة، أو حالة نموذجية لوحدة الأمة. وهنا تواجه الدولة حالة تعمق الهوية الإسلامية الجامعة، فى حين أن الدولة أصبحت تسير من خلال سياسات قومية قطرية، وأصبح تعريفها لأمنها القومى -إن وجد- يدور فى نطاق المصلحة الوطنية الخاصة. وبهذا أصبحت السياسات والتوجيهات تضغط على الدولة للخروج من إطار الهوية الإسلامية الجامعة.

بجانب هذا، نجد أن تعمق النزعة القومية والحس القومى لدى الدولة وأجهزتها، يعمق علمنة الدولة، ويجعلها تتبنى داخل أدواتها وسياساتها النموذج الغربى العلمانى القومى. وهذا النموذج يعادى فكرة المرجعية الدينية والحضارية الإسلامية، ويعادى دور الدين فى الحياة العامة، ودور الدين فى السياسة، كما يعادى نموذج التلاحم بين الدين والدولة. وكل هذا يفسر تلك السياسات المتشددة التى تنتهجها الدولة تجاه الحركة الإسلامية، حتى الدول التى تحتفظ بهويتها العربية والإسلامية. فالكثير من الدول جعل الهوية العربية والإسلامية جزءًا من تعريف الهوية القومية، حتى لا يعادى تلك الهويات، ولكنه بذلك جعل الهوية العربية والإسلامية جزءًا من الهوية القومية، وجعل العنوان القومى هو الأعلى والنهائى. ولهذا تستمر الدولة فى مواجهة التنظيمات والحركات الإسلامية؛ لأنها تمثل تهديدًا لسلطة الدولة فى تحديد هويتها، بغض النظر عن الهوية السائدة فى المجتمع، فكلما برزت الحركة الإسلامية ومشروعها، ظهر مدى خروج الدولة عن هوية الأمة والمجتمعات العربية والإسلامية، وهو ما يدين الدولة ويسحب شرعيتها.

### الدولة تواجه الإصلاح

لهذا تتعامل الدولة بقسوة مع الحركة الإسلامية، ومع جماعة الإخوان المسلمين؛ لأن الدولة أصبحت فى داخلها علمانية وقومية، ولم تعد تحتفظ بالهوية العربية والإسلامية، والتى بقت عنوانًا دستوريًا، ليس له حظ من التطبيق العملى. وجماعة الإخوان المسلمين تتعامل مع الدولة بوصفها دولة إسلامية، أو يفترض أن تكون إسلامية، ولكن الدولة

أصبحت تهرب من هذه الصفة، أو تتنكر لها، بسبب ما فرض على الدولة من سياسات وتوجهات. فأصبحت جماعة الإخوان بالنسبة للدولة مصدراً يثير قلق الهوية، ويؤثر على توجهات الدولة، ويضغط عليها فى اتجاه عكس اتجاه النخبة. ومع ذلك، ظلت جماعة الإخوان المسلمين تتعامل مع الدولة، على أنها مشروع لدولة إسلامية، وأنها لبنة لبناء الدولة الإسلامية، ويجب الحفاظ عليها، والضغط على النخب الحاكمة لتعميق الهوية الإسلامية للدولة، حتى تظل الدولة وسيلة لبناء المشروع الإسلامى فى نهاية الأمر.

## (٨)
## الإخوان فى مواجهة العلمانية

عند النظر فى موقف جماعة الإخوان المسلمين من العلمانية والتغريب، نفهم جانباً مهماً من منهج الإصلاح لدى الجماعة. فالجماعة تعتمد المنهج الإصلاحى التدريجى السلمى، بكل عناصره، فى القضايا العملية والتنفيذية، فهو بالنسبة لها نهج تحقيق المشروع الإسلامى الذى تحمله. ولكن فى القضايا الفكرية التى تتعلق بثوابت المشروع الإسلامى، تتبع الجماعة نهج المواجهة الفكرية المباشرة. فعندما يتعلق الأمر بالأفكار والقيم والمبادئ، تأخذ الجماعة مواقف حازمة وحاسمة. وهنا يظهر أن المنهج الإصلاحى المتدرج، يتعلق بالجانب العملى وكما يتعلق أيضاً بالفروع، أما الثوابت فالجماعة تحافظ على وضوحها وثباتها، عبر كل المراحل، وفى كل الظروف.

فعندما تواجه الجماعة الدولة القطرية، تتعامل معها باعتبارها مرحلة أولى تسبق بناء الوحدة السياسية الإسلامية، ولكن عندما تتعامل الجماعة مع الأفكار الخاصة بعلمنة السياسة، أى فصل الدين عن الدولة، تأخذ موقفاً حاسماً. فالآليات يمكن أن تتطور عبر المراحل، كأن تكون الدولة القطرية مقدمة للدولة أو الوحدة الإسلامية، ولكن الأفكار والقيم لا تتجزأ، ولا يمكن بناء دولة علمانية تمهيداً لبناء دولة إسلامية، والعلمانية لا يمكن أن تكون مرحلة مقبولة، حتى يتاح بناء النموذج الإسلامى.

وهنا يظهر الطابع الرئيس للجماعة، فهى هيئة إسلامية جامعة، يتأسس دورها الأول على الدعوة لمشروعها، وتلك الدعوة لا يصح إلا أن تكون واضحة وبينة منذ اللحظة الأولى، ولا يستقيم مع العمل الدعوى الدينى والسياسى والحضارى أن تكون الفكرة

غامضة أو ملتبسة . كما أن المرحلية تتعلق بالتنفيذ فقط ، ولكن الرؤى الأساسية والقيم العليا والمبادئ، ليس فيها مرحلية . فالجماعة تدعو الناس لفكرة ، وهى تبشر بهذه الفكرة بصورتها الكاملة والواضحة ، وتقدمها للناس بصورة لا تحتمل الالتباس . ولكن التنفيذ هو الذى يتميز بالمرحلية ، من داخل إطار المشروع . فالمراحل المشروعة ، هى تلك المراحل التى تنقل الوضع القائم ، ليصبح أكثر قربًا من الوضع المنشود .

لهذا يظن البعض أن خطاب جماعة الإخوان المسلمين ، يتراوح بين الشدة واللين ، أو التشدد والمرونة ، ولكن الناظر إلى فحوى الخطاب ، يجده يجمع بين الشدة فى الثوابت ، والمرونة فى المتغيرات والفروع والآليات ، والشدة فى الثوابت تصل لحد المفاصلة مع الأفكار التى تتجاوز تلك الثوابت ، والمرونة فى المتغيرات والفروع ، تصل لحد تقبل العمل من خلال آليات وأوضاع تستخدم ضد المشروع الإسلامى ، بهدف تغيير وجهتها لتصبح فى صالح المشروع الإسلامى . وهذا ما يشكل المنهجية الخاصة للإخوان ، والتى تشكل تصورهم عن الوسطية والاعتدال . فالموقف المعتدل للجماعة يتحقق بقدرتها على تحقيق الموازنة بين التشدد فى التمسك بالثوابت ، والمرونة فى تبنى الآليات وفى الموقف من القضايا الفرعية .

**أما العلمانية**

لذلك يلاحظ الموقف المتشدد لجماعة الإخوان المسلمين من قضايا العلمنة والتغريب ، فهى منذ بدايتها تحارب كل أشكال التغريب بصورة حادة ومباشرة ، وتعمل على نزع آثار التغريب والعلمنة من المجتمع . وهى بالفعل ساهمت مع غيرها فى حصار التغريب والعلمنة فى المجتمع بصورة كبيرة ، حتى أصبحت عملية العلمنة فى معظم البلاد العربية والإسلامية ، تواجه برد شعبى واضح ، يمنع انتشار وتغلغل العلمنة فى المجتمع المصرى .

والناظر إلى تصرفات الجماعة العملية ، يجد أنها تعتبر نفسها جماعة ضد العلمنة ، وتعمل على أساس أن الخطر الأكبر يكمن فى علمنة المجتمع ، أو انتشار التغريب بين الناس ، فهى تحصن المجتمع أولاً ، على قاعدة أن الإصلاح المجتمعى يسبق الإصلاح السياسى . كما أنها تتصرف بصورة تؤكد على أنها ترى أن علمنة النظام السياسى ليست هى الخطر الأول ، بل إن علمنة المجتمع هى الخطر الأكبر . وهى بهذا تصد العلمنة

والتغريب عن المجتمع، وتعمل مع المجتمع لتحصينه ضد التغريب، ثم تحاصر العلمنة فى المجال السياسى، حصاراً شديداً.

لهذا تقف الجماعة موقفا متشددا من فكرة الفصل بين الدين والسياسة، بكل تجلياتها الواضحة أو تلك الملتبسة، ولا تقبل أية حلول أو تعبيرات غامضة فى تلك المسألة، لتؤكد على الدور المحورى للدين كمرجعية عليا للعمل السياسى، وحتى تأكد على أن مشروعها يقوم على مرجعية الدين لكل النظام العام، والنظام السياسى. وهنا تحاول الجماعة صد كل الأفكار العلمانية، ومنع انتشارها بين الناس، وأيضًا الحد من الترويج لها، وكشفها أمام عامة الناس. فالعلمانية تمثل قيمة مضادة للقيمة الإسلامية، والتغريب يمثل حضارة مغايرة للحضارة الإسلامية، لذا تتخذ الجماعة مواقف واضحة وربما متشددة، من تلك القضايا التى تمس ثوابت المشروع الإسلامى، وتدخل فى مجال القيم العليا.

والحقيقة أن هدف الجماعة هو إعادة بناء الهوية الإسلامية، وتحقيقها على الأرض، فى صورة وحدة سياسية إسلامية ونهوض إسلامى. لذا فهى تعمل على بناء وعى الأمة، وهو ما يجعلها تحاول حراسة هذا الوعى، ومنع أى فكر غريب أو وافد من التسرب إلى وعى الجماهير. خاصة وأنها تراهن على الوعى الجمعى للأمة، وعلى العمل الجماهيرى، باعتباره القوة التنفيذية الحقيقية لمشروعها الإصلاحى الحضارى.

### بين الآليات والقيم

مع الموقف المتشدد من الجماعة تجاه العلمانية، نجدها تتعامل بمرونة مع آليات العمل الديمقراطى، وتقبل بالعديد من الآليات الخاصة بالدولة المدنية الحديثة، أى دولة القانون والمؤسسات، والدولة القائمة على النظام الديمقراطى. والبعض يتصور التباس أو غموض فى الخطاب السياسى للإخوان، ولكن الملاحظ أن الجماعة تفرق بالكامل بين القيم والآليات، وتفتح الباب أمام اقتباس الآليات، وتمتنع بالكامل عن اقتباس القيم، بل ولديها حساسية شديدة لأى تعبير يحمل حمولة قيم بداخله، وتحاول تأكيد أنها لا تقتبس قيمًا، ولكن آليات فقط. ومن ضمن الآليات، تأتى قواعد العمل والتنظيم والتقنين الدستورى والقانونى والإجرائى. فجماعة الإخوان تقتبس الديمقراطية لتحقيق الشورى، وتقتبس المواطنة والمساواة، لتحقيق قيم المساواة الحضارية والإنسانية فى المرجعية

الإسلامية. فحتى بعض المفاهيم، التى تبدو وكأنها قيمًا أو مبادئ، تتعامل معها الجماعة باعتبارها تقنينًا إجرائيًا وقاعدة قانونية، لتطبيق القيم التى تؤمن بها. ولهذا تقوم بتعريف كل ما يتم اقتباسه من داخل منظومتها الفكرية، ومن خلال الحفاظ على الثوابت الفكرية للجماعة. فتصبح تلك المقتبسات، أدوات تستخدمها الجماعة لبناء الجانب السياسى التطبيقى لرؤيتها. لذا تتشدد الجماعة عندما تجد بعض تلك الآليات يراد تحميلها بمعان وقيم، ولكنها تستمر فى قبولها للآلية، والتأكيد على رفضها لأية قيمة غربية ووافدة تحملَ لتلك الآلية.

فالجماعة ترى ضمنًا، أن الدولة المدنية الحديثة، أو دولة القانون والمؤسسات، والنظام السياسى الدستورى، هى أدوات لبناء نموذج ناجح للدولة، وهى تقبل بتلك الآليات؛ لأنها ترى أنها مناسبة لتحقيق الغايات الإسلامية التى تتبناها الجماعة. ولكن فى الوقت نفسه نجد أن خطاب الجماعة يحاول فصل تلك الآليات عن أى معنى علمانى، بصورة تبدو متشددة أحيانًا؛ لأن الجماعة تحصر على وضوح القيم العليا لمشروعها، ومبادئه الأساسية، وتعتبر أن اقتباس الآليات هو تطوير يفتح الباب أمام تطبيقات جديدة للرؤية الحضارية الإسلامية التى تحملها الجماعة، بما يناسب العصر، ويفيد فى التجديد الحضارى، كما يفيد فى تطوير آليات التنفيذ، والتى تعد من الفروع المتغيرة.

لذا يمكن القول بأن جماعة الإخوان المسلمين لم تتبنَ الفلسفة الديمقراطية، ولا القيم الغربية الديمقراطية، أى الليبرالية الغربية، ولكنها تبنت الإجراءات الديمقراطية، كوسيلة لاختيار الحاكم وممثلى الأمة؛ لأنها وجدت تلك الآليات مناسبة لاختيار أهل الحل والعقد، أى ممثلى الأمة، ومن ثم اختيار الحاكم. وهو ما يتوافق مع أسس الشورى، والتى تعتبرها الجماعة فريضة ملزمة. وبهذا أصبحت الجماعة تتبنى فى الواقع مبدأ الشورى، وفكرة الشورى، وتنفذها عمليًا بالإجراءات والآليات الديمقراطية. وبهذا أصبحت الجماعة تفرق بوضوح بين الآليات والقيم، وتواجه القيم الوافدة، وتستفيد من الآليات الوافدة، فالتعلم من الآخر يحدث فى مجال الآليات والوسائل والمعارف والتجارب، وليس فى مجال القيم.

**وأما الغرب**

يلاحظ أن موقف جماعة الإخوان المسلمين من الغرب، ارتبط بموقف الغرب من الدول العربية والإسلامية، وسياسته الخارجية، كما ارتبط أيضًا بموقف الدول الغربية من مشروع نشر قيمها فى العالم، والمسمى بالعولمة. فالجماعة تقف بشدة أمام المشروع الاستعمارى الغربى، سواء المشروع الاستعمارى العسكرى، كما فى دولة الاحتلال الصهيونى، أو المشروع الاستعمارى الحضارى، والمتمثل فى نشر القيم الغربية من خلال المواثيق الدولية، أو المشروع الاستعمارى السياسى، والمتمثل فى هيمنة الحكومات الغربية على حكومات الدول العربية والإسلامية.

وهنا يظهر المغزى الحقيقى لحركة الإخوان المسلمين، كحركة إصلاحية حضارية، فهى تعمل أساسًا من أجل تحقيق الاستقلال الحضارى، الذى يعيد الهوية الإسلامية والمرجعية الإسلامية لتصبح هى أساس وحدة الأمة ونهضتها. لهذا نجد الجماعة تواجه كل محاولات الهيمنة الغربية فى كل المجالات، بصورة تؤكد على أن الجماعة ترى فى الهيمنة الغربية الخطر الأكبر على هوية الأمة، والذى يفوق أى خطر آخر. وحتى إن خطاب الجماعة المطالب بالاستقلال، يجعل الاستقلال السياسى والعسكرى والحضارى، مكونات للاستقلال الحقيقى. وتلك فى الواقع ميزة تفرق بين حركات التحرر الوطنى القائمة على المرجعية العلمانية، وحركات التحرر الحضارى القائمة على المرجعية الإسلامية، فالأخيرة تمثل محاولة للاستقلال الكامل عن الغرب، أما التحرر العلمانى فكان استقلالاً عسكريًا، دون أن يكون استقلالاً حضاريًا.

والتجربة فى البلاد العربية والإسلامية، توضح أن الاستقلال الجزئى غير الكامل، لم يحقق الاستقلال الحقيقى، فكانت التبعية السياسية تحل محل الاستعمار العسكرى، وكانت التبعية الحضارية تأتى لتجعل الدول المستقلة شكلاً تابعة فى جوهرها. أما الخطاب الحضارى الإسلامى لجماعة الإخوان المسلمين، فركز منذ البداية على الهوية الحضارية المتميزة للأمة الإسلامية، وركز على رفض كل أشكال التبعية والهيمنة، ونادى بالاستقلال الحضارى الكامل، مما جعله خطابًا للتحرر الحضارى.

أصبح المتابع للحركة الإسلامية عمومًا، ولجماعة الإخوان المسلمين، يرى بوضوح المعركة الدائرة باستمرار ضد كل الهجمات الحضارية الغربية، بكل أشكالها وصورها. ومنها تلك الهجمات التى يشنها أتباع الفكرة الغربية والنخب المؤيدة لها فى البلاد العربية والإسلامية، ومنها الهجمات التى تشنها المؤسسات الدولية، والتى تريد نشر منظومة القيم الغربية فى صورة مواثيق دولية، ومنها هجمات العلمنة التى تشنها النخب الحاكمة لتأمين وضعها وتبعيتها للغرب فى مواجهة المشروع الإسلامى، ومنها هجمات الدول الغربية نفسها، والتى تريد نشر قيمها الأساسية خاصة السياسية والاجتماعية، لتصبح تلك القيم مشكلة للنظام العام فى مختلف بلاد العالم، حتى يُبنى نظام عالمى مستند للقيم الغربية المركزية، لحماية التفوق الغربى، وحماية المصالح الغربية.

فجماعة الإخوان المسلمين، والتيار الإسلامى عمومًا، يعمل أساسًا على بناء الهوية الإسلامية للمجتمع، لذا يعتبر مهمة التصدى لكل الهجمات التى تصيب تلك الهوية، من مهامه الرئيسة. لأن كل محاولات التغريب والعلمنة تهدم المشروع الإسلامى برمته، لذا يصبح التصدى لها أولوية أولى لدى الحركة الإسلامية. لهذا تبرز المعركة الدائرة حول الهوية، بوصفها المعركة الرئيسة، والتى تسبق فى أهميتها المعارك الأخرى. فالأمة المدركة لهويتها والمنتمية لتلك الهوية الحضارية التاريخية، هى النواة لبناء الوحدة والنهضة، وبالتالى يعد الوعى بالهوية من أسس المشروع الحضارى الإسلامى، وله الأولوية. فمعركة التحرر والاستقلال والنهوض، فى جانب مهم منها، هى معركة حول الهوية.

## (٩)
## الإخوان: الإصلاح تحت الحصار

تمسكت جماعة الإخوان المسلمين عبر تاريخها، بمنهج الإصلاح الحضارى الشامل، مستهدفة تحقيق وحدة الأمة ونهضتها. وواجهت الجماعة وما زالت تواجه حصارًا خانقًا من قبل الأنظمة الحاكمة المتعاقبة وبدعم غربى، يستهدف إفشال محاولاتها فى الإصلاح. وبين فعل الإصلاح، وفعل الحصار الأمنى، تتشكل ملامح المعركة الدائرة منذ عقود. وفى داخل المعركة انتصارات وإخفاقات، تنتج من طبيعة المنهج الإصلاحى، ونوعية الحصار

الأمنى الذى يستهدفه. وتتوالى سلسلة الفعل ورد الفعل، فعملية الإصلاح الحضارى هى الفعل الأول، الذى يعقبه الحصار الأمنى الذى يحاول إفشال الإصلاح، ثم تستمر عملية الإصلاح لترد على الحصار الأمنى، وهكذا تدور دائرة الصراع بين محاولة الإصلاح الحضارى الشامل، وبين محاولة فرض الاستبداد القائم على الالتحاق بالغرب.

وتتشكل مساحات للمواجهة، تمثل نقاط التحدى الرئيسة. حيث تهدف إستراتيجية الحصار الأمنى إلى حصار عملية الإصلاح الحضارى الإسلامى فى حدود بعينها لا تتجاوزها، وتحاول حركة الإصلاح اختراق تلك الحدود، حتى تخترق الحصار الأمنى وتحقق هدفها. فالمواجهة بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين، تتركز على محاولات النظام لحصار مشروع الجماعة فى نطاق محدود، ومحاولات الجماعة لتعدى تلك الحدود ونشر رؤيتها فى أرجاء المجتمع المصرى. ومآل تلك المواجهة يرتبط فى جانب منه، بما يحدث على أرض الواقع، فكلما استطاع النهج الأمنى حصار الجماعة داخل حدود معينة، كلما تأجل مشروعها، وتراجعت قدرتها على تحقيقه، وكلما استطاعت الجماعة الخروج من الحدود المفروضة عليها، كلما فشل النهج الأمنى، وتحركت الجماعة نحو تحقيق هدفها. لذا يصبح اكتشاف المناطق التى تمثل ذروة المواجهة بين الطرفين، كاشفًا لمصير تلك المواجهة فى المستقبل.

### الانتشار المجتمعى فى الشرائح العليا

ينظر البعض لمدى انتشار جماعة الإخوان المسلمين فى المجتمع، من خلال حجم التأييد الشعبى لها. ولكن الأمر يرتبط أيضًا بمناطق الانتشار ونوعيته، كما يرتبط بحجمه. والإستراتيجية الأمنية تهدف إلى حصار الجماعة عن التمدد فى المجتمع، كميًا ونوعيًا. فالملاحظ فى منهج النظام الحاكم، محاولته لمنع الجماعة من التمدد فى مساحات محددة داخل المجتمع، خاصة فى الشرائح العليا منه. فالنظام الحاكم يحاول جعل الشرائح العليا مؤيدة له؛ لأن كل ما قام به حتى الآن من سياسات اقتصادية ومالية لم يحقق فائدة إلا للشرائح العليا. فالنظام لم يحقق مكاسب للشرائح الوسطى أو الدنيا، لذا يرى ضمنًا أهمية تأييد الشرائح العليا له، ومنها بالطبع الشريحة العليا من الشرائح الوسطى. وحيث أن تلك الشرائح هى التى حققت قدرًا من التحسن والنمو فى عهد النظام الحالى، لذا

يحاول النظام جعلها كتلة مؤيدة له، بل ويحاول جعلها كتلة تخشى من أى تغير سياسى كبير، ويجعلها أيضًا تخشى على وجه الخصوص من وصول الإسلاميين للسلطة، خاصة جماعة الإخوان المسلمين.

وتمثل الشرائح العليا، تلك الفئة المسيطرة على الثروة الاقتصادية للبلاد، والتى تدير عجلة الاقتصاد الوطنى. وهى بهذا تملك الكثير من مقومات القوة والتأثير، ويمكن أن يكون تحركها فاعلاً ومؤثرًا على الأوضاع العامة فى البلاد، لذا يرى النظام أهمية تنقية الشرائح العليا من أى فئة تؤيد جماعة الإخوان المسلمين، أو المشروع الإصلاحى الحضارى الإسلامى عامة. وحدث هذا بالفعل، عندما بدأ النظام يدخل فى مرحلة التنمية الرأسمالية، منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضى؛ حيث بات النظام يفرز رجال الأعمال الذين تتوسع أعمالهم، ليتأكد أنهم لا يوالون جماعة الإخوان المسلمين، ولا ينتمون للفكرة الإسلامية. واستمر هذا النهج، مدعومًا بالهجوم الأمنى المتواصل على رجال الأعمال المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، حيث حظا خيرت الشاطر القيادى البارز بالجماعة، بالعديد من الهجمات الأمنية لتصفية أعماله، منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٦ والضربة الأمنية التى وجهت للعديد من رجال الأعمال فى عام ٢٠٠٦، ومنهم النائب الثانى للمرشد العام خيرت الشاطر، لم تهدف فقط لتجفيف المنابع المالية والاقتصادية لأعضاء وقيادات الجماعة، بل هدفت أيضًا لتخويف رجال الأعمال من الانتماء للجماعة، ومن التعاطف معها، وأيضًا هدفت لتخويف المستثمرين الأجانب من مشاركة رجال أعمال لهم علاقة بجماعة الإخوان المسلمين.

كما لوحظ تركيز النظام الحاكم على خطورة وصول الإخوان إلى السلطة، وأفترض أن ذلك سيؤدى إلى قطع العلاقات الاقتصادية مع مصر من قبل الدول الغربية، بما ينتج عنه إلحاق الضرر برجال الأعمال. وكما يقال، فإن رأس المال جبان؛ لأنه يمكن أن يتعرض لهزات وضربات قاضية. والنظام يعمل على تخويف أصحاب رأس المال، ليزيد مخاوفهم، حتى يؤثر على من يدعم جماعة الإخوان المسلمين، أو من يتعاطف معهم، أو من يتعاطف مع المشروع الإسلامى، ويصور للجميع أن أى تغيير فى نظام الحكم سوف يقضى على مصالحهم.

والأمر لا يتوقف فقط على رجال الأعمال، أو الأثرياء، ولكن يمتد أيضًا للنخب، وهى تلك الفئات التى تتقلد المناصب العليا فى مختلف مجالات النشاط، ومنها الفئات التى تتصدر العمل العام بمختلف مجالاته. فالشريحة المهنية والوظيفية العليا، ومعها الشريحة العليا من الخبراء والمختصين، تمثل فئة لها تأثير على المجتمع، كما أن لها حضورًا إعلاميًا، وتؤثر فى الرأى العام. وكل من ينتمى للشريحة المؤثرة إعلاميًا، والحاضرة فى الوعى العام، يعد ضمنًا شخصية مؤثرة. والنظام يحاول منع وجود أى شخصية تنتمى لشريحة النخبة من جماعة الإخوان المسلمين. ومثال الداعية عمرو خالد حاضر فى الأذهان. فعندما أصبح الداعية الشاب ضمن الرموز المؤثرة على الرأى العام، كان عليه ترك جماعة الإخوان المسلمين. فلا يمكن الجمع بين العضوية فى الجماعة والحضور الإعلامى المؤثر على الرأى العام. وقد رأت الجماعة أن من مصلحة الدور الذى يقوم به عمرو خالد أن يترك الجماعة، فتوافق الطرفان على ذلك. ولكن المعنى المهم هنا، يتمثل فى محاولة النظام لحصار شريحة النخبة فى المجتمع، حتى يبعدها عن أى تمدد لجماعة الإخوان المسلمين داخلها. فالنظام يخشى من مواجهة تضعه أمام أسماء بارزة من شريحة النخبة فى المجتمع، يمكن أن تؤثر على عامة الناس وتجذبهم لتأييد الجماعة.

### الانتشار المجتمعى فى الشرائح العمالية

ورغم المقابلة الواضحة بين الشريحة العليا فى المجتمع، والشريحة العمالية، إلا أن النظام يرى أن التمدد داخل الشريحة العمالية من قبل جماعة الإخوان المسلمين، يمثل خطرًا عليه، مثل التمدد فى الشرائح العليا. وموقف النظام تجاه العمال يختلف عن موقفه تجاه الفلاحين. فالعمال يمثلون شريحة مهمة من الأيدى العاملة مثل الفلاحين، ولكن العمال يتواجدون فى المدن، وفى المصانع، وهم على مقربة من المدينة والعاصمة. والعمال أيضًا يتواجدون فى تجمعات كبيرة، خاصة فى المناطق الصناعية، وأى تحرك لهم، يمكن أن يكون منظمًا وفاعلاً ومؤثرًا، ويمكن أن يتجه مباشرة للمدينة وللعاصمة نفسها. وهم فى التصور العام، يمثلون شريحة مهمة فى المدينة، وهم أيضًا فئة مؤثرة على رجال الأعمال، وبيدهم حركة المصانع وحركة الاقتصاد، وحركة التصدير. وهم بهذا يمثلون فئة ذات تأثير عال. وبالنظر لوجودهم فى تجمعات، وإمكانية تحريكهم بصورة منظمة، تصبح شريحة العمل ممثلة لمنطقة بشرية حية وفاعلة.

لذا نجد النظام الحاكم مهتمًا بالحد من تواجد جماعة الإخوان داخل الشرائح العمالية، وهو ما ظهر من السيطرة الكاملة على نقابات العمال، بصورة تختلف عن أى نقابات أخرى. فالنظام لا يريد أى تواجد لأية قوة سياسية مؤثرة داخل شريحة العمال، خاصة جماعة الإخوان المسلمين. لذا يترك الجماعة تنتشر بين شريحة الفلاحين أكثر من انتشارها بين شريحة العمال، رغم أن كلتيهما من الشرائح الدنيا فى المجتمع من حيث حظوظهم فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى. ويلاحظ أيضًا، أن تمدد الجماعة فى المناطق الريفية لا يمكن وقفه، فالنظام الحاكم نفسه غير حاضر فى الريف المصرى؛ حيث يتمتع الريف بقدر من الاستقلال الذاتى، بحكم تقاليده وأعرافه، والتى تحول دون سيطرة النظام الحاكم عليه، كما يحدث فى المدن. كما أن الريف المصرى يشهد حالة ترابط أسرى واجتماعى مرتفعة، ولم تؤثر عليها أنماط الحياة فى المدن نسبيًا، لذا يصبح الريف أكثر منعة اجتماعيًا، وقادر على مواجهة تغلغل النظام الحاكم داخله. كما أن أجهزة الأمن نفسها، لا تستطيع السيطرة على الريف، قدر سيطرتها على المدينة. ولكن الأمر يختلف فى التجمعات العمالية المخترقة من الأمن والنظام الحاكم، والتى توضع تحت السيطرة المباشرة والمتابعة الأمنية اللصيقة.

ولعل مشهد الغضب فى المحلة الكبرى شاهد على ذلك، فقد استعد النظام ليوم ٦ أبريل بصورة مكثفة، تؤكد على أنه يرى ضمنًا فى تحرك العمال خطرًا داهمًا عليه، وأدركت جماعة الإخوان حساسية المعركة، ولم تشارك فيها، وكان من الممكن أن تتحول تلك الحادثة إلى محرقة كبرى لجماعة الإخوان المسلمين، إذا اشتركت فيها بفاعلية.

### الانتشار المجتمعى والفئة الحرجة

الناظر لتاريخ الحياة السياسية المصرية، يعلم ضمنًا الدور البارز للطلاب فى الحياة السياسية المصرية، خاصة فى المواقف واللحظات الحاسمة. والمتابع لدور الطلاب فى الاحتجاج السياسى، يعلم أن دورهم لا يقل أهمية عن دور العمال. فهم أيضًا شريحة توجد فى تجمعات خاصة بها، وداخل حرم جامعى، كثيرًا ما اعتدى الأمن على حرمته بسبب دور الطلاب البارز فى تحريك الحياة السياسية. لذا ظل تأثير حركة الطلاب والعمال معًا، علامة بارزة فى لحظات الحراك السياسى الفاعل. وبالطبع تختلف فئة الطلاب، فى

أنها لا تؤثر على عجلة الإنتاج ولا على الأوضاع الاقتصادية، ولكنها تتميز بأنها الفئة القادرة على الحركة الفاعلة، والقادرة على المغامرة والقادرة أيضًا على المخاطرة. لأن الطالب لا يرتبط بقيود الحياة اليومية، وهو يقبل على المستقبل، ويهمه هذا المستقبل، ويرى أنه المالك الأصلى للمستقبل. لذا تصبح شريحة الطلبة، من أهم الشرائح حيوية وقدرة على الحركة.

ولكن جماعة الإخوان المسلمين تواجدت فى الشريحة الطلابية ومنذ بدايتها زمن مؤسسها ومرشدها الأول، بصورة مكثفة وفاعلة ومؤثرة. وهى الآن أيضًا، توجد داخل شريحة الطلبة بصورة مكثفة، خاصة فى مستوى الجامعات المصرية. كما أنها تتواجد داخل فئة أعضاء هيئة التدريس بصورة ملحوظة ومؤثرة. مما يعنى أن الشريحة الطلابية الجامعية، لم تقع تحت سيطرة النظام الحاكم، ولم يتمكن من التعامل معها بصورة تكسبه السيطرة عليها. فهى فئة توجد فى تجمعات، ولكنها لا تخضع لنظام إدارى، مثل العمال، وهى فئة تتعلم، ولا تعمل مقابل أجر، لذا تصبح السيطرة الإدارية عليها غير ممكنة، كما أن السيطرة عليها من خلال قرارات الحرمان والمنع من دخول الامتحان، ليست مؤثرة بالصورة التى تخضعها إلى سيطرة الأمن. ورغم تواجد الأمن بكثافة داخل حرم الجامعة، وإدارته للجامعة من وراء الستار، فإن كل ذلك لم يحقق للنظام الحاكم السيطرة التى يريدها على الحرم الجامعى، وعلى الشريحة الطلابية عمومًا. وظلت تلك الشريحة حية ومؤثرة، وتقوم بدور واضح داخل المشروع الإصلاحى الإسلامى.

### الانتشار المجتمعى والنسبة الحرجة

رغم أهمية الانتشار النوعى لجماعة الإخوان المسلمين بالنسبة للنظام الحاكم، فإنه يولى اهتمامًا كبيرًا بالانتشار الكمى. فمجرد تزايد أعداد المؤيدين للجماعة فى المجتمع المصرى عمومًا، يؤدى إلى ضعف قدرة النظام على السيطرة على الجماعة أو الحد من دورها، حتى وإن كان هذا الانتشار محدودًا فى فئات بعينها، ومتزايدًا فى فئات أخرى. فحجم عضوية الجماعة، وحجم المؤيدين لها، يمثل الرقم الأصعب فى معادلة المواجهة بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين. فلا يوجد نظام قادر على مواجهة نسبة معتبرة من المجتمع، ولا يوجد نظام أيضًا قادر على حصار نسبة عالية من المجتمع. ومعنى هذا ضمنًا، أن تزايد

أعداد المنتمين للجماعة والمؤيدين لها، يؤدى إلى فقدان النظام للقدرة على السيطرة على الجماعة ونشاطها مع الوقت، مما ينتج عنه تزايد نشاط الجماعة، وقدرتها على القيام بأنشطتها خارج أى نوع من الحصار، مما يؤدى إلى توسعها فى الانتشار أكثر. وعندما تبدأ عملية الخروج من دائرة الحصار تدريجيًا، فإن تلك العملية مع الوقت تصل بالجماعة إلى النسبة الحرجة، أى إلى التواجد فى المجتمع بنسبة لا يمكن للنظام السيطرة عليها أو حصارها. فمعروف أن النظم المستبدة تستطيع حصار فئة، تسميها عادة فئة ضالة أو محظورة أو ما شابه من أسماء، ولكن النظام لا يستطيع الوقوف أمام فئة واسعة من المجتمع، أى شريحة لا يستطيع أن يعتبرها فئة خاصة أو حالة خاصة، ولن يوافق عامة الناس على تصويرها بأنها مجرد مجموعة. لذا يصبح وصول أى حركة معارضة داخل المجتمع إلى نسبة حرجة، سببًا فى تراجع قدرة النظام على مواجهتها تدريجيًا، مما يجعلها قادرة على تحقيق مشروعها الإصلاحى فى نهاية الأمر، بدفع من قوة الجماهير المؤيدة لها.

لذا يعمل النظام الحاكم على إرهاق جماعة الإخوان المسلمين واستنزاف قدرتها حتى يحاصر معدل نمو الجماعة فى المجتمع المصرى، ليس فقط النمو العددى، بل الأهم النمو كنسبة من المجتمع. فحصار الجماعة يعتمد على حصارها داخل نسبة معينة من المجتمع المصرى لا تتجاوزها، حتى وإن كانت تزيد عدديًا. حتى يمنع الجماعة من الوصول إلى النسبة الحرجة، أى النسبة التى تمنعه من حصار الجماعة فى البداية، ثم تمنعه من مواجهتها فى نهاية الأمر. وتلك النسبة أيضًا، هى النسبة الحرجة للفعل الشعبى المؤثر، أى النسبة التى تمثل تجمعًا شعبيًا يصعب الوقوف أمامه والحد من تأثيره. وهى بهذا النسبة التى تمكن الجماهير من الضغط على النظام لتنفيذ مطالبها. فأى حركة اجتماعية سياسية، تصل إلى نسبة معينة من التأييد الإيجابى داخل المجتمع، تستطيع أن تفرض رأى الناس على النظام الحاكم، وتمثل قوة ضغط شعبى فاعل على النظام. لأن النظام بمنهجه الأمنى يستطيع الوقوف أمام فئة من الناس، ولكن إذا توسعت تلك الفئة إلى نسبة معينة من المجتمع، يصبح من الصعب عليه الوقوف أمامها بالقوة الأمنية، لما يؤدى له ذلك من تفجر حرب داخلية، تقضى على النظام نفسه.

## الحرب الإعلامية

باتت الحرب الإعلامية جزءاً مهمًا من الحرب التى يشنها النظام الحاكم على جماعة الإخوان المسلمين، مما يؤكد على أن عمليات الاعتقال المتكرر، لا يقصد منها إجهاد الجماعة فقط، بل تستخدم كعنصر أساسى فى الحرب الإعلامية على الجماعة. حيث تصبح واقعة الاعتقال هى السبب المحورى والدليل المادى، فى حرب تشويه صورة الجماعة لدى الرأى العام. وكأن عملية الاعتقال تمثل الدليل المادى على القصص التى ترويها الصحف والجرائد حول الجماعة، لتوحى للرأى العام أن الجماعة ترتكب أخطاء قانونية، رغم أن كل تلك الوقائع لا تحول للقضاء الطبيعى، لعدم وجود دليل مادى على ما يتم ترويجه من تهم للجماعة.

وقد أصبح واضحًا، أن الحرب الإعلامية ليست مجرد حرب تكميلية، بل أصبحت عنصراً أساسيًا فى الإستراتيجية الأمنية. مما يؤكد على أن تشويه صورة الجماعة أصبح هدفًا مركزيًا للسياسة الأمنية. وتطلب هذا قدرًا من السيطرة على ما ينشر عن الجماعة فى معظم وسائل الإعلام. وبعض تلك الوسائل الإعلامية تعمل مباشرة بتوجيه من الأمن، وبعضها تعمل تحت ضغوط الأمن، وبعضها تحاول التخفف نسبيًا من تلك الضغوط، ولكن المشهد الإعلامى الإجمالى يدار بالفعل من قبل أجهزة الأمن. نفهم من ذلك، اهتمام الأجهزة الأمنية بصورة الجماعة لدى الناس، قدر اهتمامها بالملاحقة الأمنية المباشرة. فصورة جماعة الإخوان المسلمين لدى عامة الناس، تحدد موقف الرأى العام منها، وبالتالى تحدد تصرفات عامة الناس تجاه الجماعة، سواء فى الانتخابات أو فى مواقف سياسية أخرى، مثل لحظات خروج الجماعة إلى الشارع فى أى تظاهرة سياسية. وهذه السياسة الإعلامية الأمنية، لها عدة أهداف تحاول تحقيقها، وأيضًا لها تأثير فى الواقع. وغالبًا ما تختلف الأهداف عن التأثيرات المتحققة بالفعل. ولكن جملة ما يحدث من تشويه إعلامى مركز للجماعة، يؤثر فى النهاية على ما تستطيع الجماعة تحقيقه من مشروعها الإصلاحى الحضارى الشامل.

## إقناع الخصوم

أول تأثير يمكن رصده، هو تأثير الحملة الإعلامية على خصوم الجماعة. ونقصد بهم

الفئات التى لا توافق على المشروع الحضارى للجماعة، ولا توافق على توجهاتها السياسية. وهذه الفئات تمثل المنتمين لتوجهات فكرية مخالفة لتوجه الجماعة مخالفة كاملة، أى الفئات التى لا تؤيد المشروع الإسلامى. وحملة تشويه صورة جماعة الإخوان، تؤثر على هذه الفئات أكثر من غيرها؛ لأنها فى الأصل فئات مستعدة لتصديق كل ما يقال عن الجماعة؛ لأنها تعادى مشروعها أساسًا. ورغم أن ما يحدث من تشويه صورة الجماعة لدى خصومها يعد تحصيل حاصل، فإن له أثرًا لا يمكن إغفاله، يتمثل فى تعميق الخصومة السياسية، لحد مبالغ فيه. فيتعمق لدى هذه الفئات الشعور بخطر وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم، وبخطر دورها السياسى، حتى تصل لقناعة مفادها أن الدور السياسى لجماعة الإخوان المسلمين، يمثل خطرًا على وجودها وطريقتها فى الحياة. وتنتشر فكرة لدى هذه الفئات، تصل بهم لقناعة أن وصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم، قد يدفعهم لترك مصر. وتعميق الخصومة السياسية لهذا الحد، كفيل بتعميق حالة الاحتقان المجتمعى، وتصوير الأمر بصورة تخالف طبيعته. فالتنوع فى المواقف السياسية، يؤدى إلى نوع من التنافس بين تيارات سياسية مختلفة، ولكن تحويل القضية إلى صراع وجودى بين فئات المجتمع، من شأنه أن يمهد لمواجهات سياسية حادة، ويجعل الصراع السياسى بديلاً عن التنافس السياسى الممنوع أصلاً.

ويبدو أن السياسة الأمنية تريد بالفعل تكوين فئات تخشى من المشروع الإسلامى ومن جماعة الإخوان المسلمين، لحد يجعلها تعادى دور الجماعة، وكأنه مسألة حياة أو موت لها. وعليه تصبح هذه الفئات رهينة النظام الحاكم، وتقع تحت سيطرته المباشرة، بوصفه المنقذ الوحيد لها.

ومن جانب آخر، سنجد أن خصوم الجماعة من أصحاب الاتجاه العلمانى، يتحولون بفعل عملية تشويه صورة الجماعة والتخويف منها، إلى أنصار أشداء للاستبداد، وأعداء للديمقراطية. وبهذا تتحول تلك الفئات إلى تأييد الاستبداد، حماية لحياتها أو نمط معيشتها. ويتم مصادرة خصوم الجماعة لصالح النظام الحاكم، وليس لصالح الأفكار التى يؤمنون بها. ويتم بذلك ضرب توجهات وتيارات فكرية بكاملها، وتحويلها إلى فئات متحالفة مع الاستبداد والفساد، خوفًا من المشروع الإسلامى وجماعة الإخوان المسلمين.

## الكتل المعادية

ويحاول النظام الحاكم من خلال الحملة الأمنية المكثفة ضد الجماعة، تحويل خصوم الجماعة إلى كتل معادية لها. يفعل النظام هذا مع مسيحيى مصر، فى محاولة لجعل الجماعة المسيحية تخشى من أى فكرة أو مشروع إسلامى، وبالتالى تخشى من الدور السياسى لجماعة الإخوان المسلمين. وهنا استطاع النظام ومعه النخب المثقفة المتحالفة معه، تخويف الجماعة المسيحية فى مصر، ليس فقط من جماعة الإخوان المسلمين، بل من أى مشروع إسلامى.

وبنفس هذا المنطق، يحاول النظام تخويف الفئات المتغربة فى نمط حياتها، بجعل المشروع الإسلامى مهدداً لها، ولحريتها، حتى يكسبها فى صفه. وهذه الفئة، تخشى المشروع الإسلامى برمته، كما تخشى جماعة الإخوان المسلمين. ويضاف لذلك محاولة زرع الخوف فى نفوس رجال الأعمال، من المشروع الإسلامى أيضًا، ومن جماعة الإخوان المسلمين، على أساس أن المشروع الإسلامى سيؤدى إلى حصار مصر اقتصاديًا.

والأمر المهم هنا، هو أن تشكيل كتل متجانسة معادية للمشروع الإسلامى، حتى تصبح معادية لجماعة الإخوان المسلمين، يحول المسألة السياسية، إلى مسألة اجتماعية، ويحول الخلاف السياسى، إلى خلاف اجتماعى. ونتحول بهذا إلى حالة أشبه بالنزاع الطائفى. فكلما تكتلت جماعات متجانسة لتحمى مصالحها من حركة اجتماعية، كلما أصبحنا بصدد كتل تتنازع داخل المجتمع. وهو ما يؤدى إلى ضرب الوحدة الوطنية. ولكن النظام يركز أساسًا على حماية بقائه، وليس حماية المجتمع. كما أن تشكيل كتل معادية للمشروع الإسلامى يمثل خطرًا كبيرًا، خاصة وأن أغلبية المجتمع تميل لهويتها الحضارية الإسلامية، مما يشكل حالة من الفتنة الداخلية. ولكن النظام يحمى نفسه بتفكيك المجتمع وإضعافه، حتى لا يتوحد المجتمع فى مواجهة النظام.

## فصل المنتمين للفكرة

ولكن للسياسة الأمنية هدفًا آخر يتمثل فى التأثير على المنتمين للفكرة والمشروع الإسلامى، وتشويه صورة جماعة الإخوان المسلمين لديهم. فمعظم الحملات الأمنية الإعلامية، تحاول رسم صورة غير حقيقية للجماعة، وتجعل منها كيانًا غامضًا وخطرًا.

وهى بهذا تحاول تصوير الجماعة بصورة تتعارض مع المشروع الإسلامى الذى تحمله. وترسم لها صورة وكأنها تدعى لنفسها مشروعًا تحمله، على غير الحقيقة.

وهذه العملية هى من أهم ما تقوم به الحملات الإعلامية. فالفئات التى تخالف المشروع الإسلامى ولا تنتمى له، أو تقف منه موقف الخصومة، ليست فئات واسعة، وإن كان بعضها مؤثرًا، ولكن الفئات التى تنحاز ضمنًا للهوية الحضارية الإسلامية، تمثل فى الواقع قاعدة عريضة، حسب معظم التحليلات والمؤشرات المتاحة. وتلك الكتلة العريضة المنحازة للهوية الحضارية الإسلامية، يمكن أن تكون كتلة مؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين. لذا تعمل الحملة الإعلامية على تشويه صورة الجماعة لدى تلك الكتلة، حتى لا تنحاز لجماعة الإخوان المسلمين، رغم انحيازها للمشروع الحضارى الإسلامى.

وهنا يحدث تأثير مزدوج، فالحملات الأمنية والاعتقالات تؤثر على عامة الناس، وتخيفهم من تأييد الجماعة أو التعامل معها، والتشويه الإعلامى يؤثر على تصور الناس عن الجماعة. فيتم حصار الفئة المؤيدة للمشروع الإسلامى، وهى تمثل أغلبية، بحيث تبتعد أعداد كبيرة منها عن جماعة الإخوان. ولأن الكثير من هذه الفئة ليس له علاقة مباشرة بالجماعة، والبعض يخشى من أن تكون له علاقة مباشرة مع أعضاء فى الجماعة، والبعض الآخر يتعامل مع أعضاء فى الجماعة دون أن يعرف، لكل هذا يصبح لدينا فئة واسعة من الكتلة المؤيدة للمشروع الحضارى الإسلامى، لا تؤيد جماعة الإخوان المسلمين.

يتحقق بهذا الفصل بين من يؤمن بفكرة جماعة الإخوان المسلمين ومن يؤيدها. ومعنى هذا حرمان جماعة الإخوان المسلمين من الكتلة الطبيعية المؤيدة لها، وحصار حجم التأييد الذى تحصل عليه الجماعة. ويصبح ما تلقاه الجماعة من دعم شعبى، يمثل جزءًا من الكتلة المفترض أن تؤيد الجماعة.

### تخويف المؤهلين

بهذه الصورة يمكن تصور حجم الحصار المفروض على عقول الناس، وعلى مشاعرهم. وهذا ما يؤدى إلى فقد الجماعة لعدد مهم من الأفراد المؤهلين للانضمام لها. فبعض من يؤمن بمشروعها، ولديه القدرة على النشاط والعمل من داخل الجماعة، يقع تحت تأثير عملية التخويف المستمر، ويبتعد عن الجماعة. وكثير ممن لا يصدقون التشويه

الإعلامى للجماعة، يدركون أن تلك الحملات الأمنية والإعلامية، تمثل موقفًا حازمًا من النظام الحاكم ضد الجماعة، يجعل كل من ينتمى للجماعة خصمًا للنظام الحاكم. وبهذا تنجح الخطة الأمنية فى تخويف أعداد ممن كان من الممكن أن يلتحقوا بجماعة الإخوان، وتحرم الجماعة من عدد من الكوادر المهمة والنشطة.

فقدرة الناس على تحمل المخاطر تختلف من فرد إلى آخر، وتختلف أيضًا بالنسبة لكل فرد عبر المراحل العمرية. وليس كل فرد يستطيع تحمل المخاطرة المستمرة. ولقد ساد بين الناس فى عهود الاستبداد المتواصلة، خوف من مواجهة النظام الحاكم. حيث نجح النظام فى تحديد صورة خصومه، والتبعات التى تنتج من الانضمام لهم. فأصبح الكثيرون لا ينتمون لمن يعتبرهم النظام خصومًا له، رغم أنهم لا يؤيدون النظام، وبهذا دخل إلى الكتلة الصامتة أعداد كبيرة من الرافضين للنظام الحاكم، يخشون الانضمام إلى من يعتبرهم النظام خصومًا له. وربما يفسر لنا هذا جانبًا من حقيقة الكتلة الصامتة فى مصر، فجزء منها يؤيد قوى سياسية موجودة بالفعل، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، ولكنه يميل للتأييد الصامت، أو التأييد عن بعد، بعد تأثره بحملة التخويف التى يشنها النظام.

وهذا يجعلنا ندرك لماذا يخشى النظام من أى تحرك واسع فى الشارع المصرى؛ لأنه ضمنًا يخشى من خروج الكتلة الصامتة عن صمتها، فتتكشف مواقفها، فيجد أن غالبها مع خصومه، وجزء مهم منهم مع جماعة الإخوان المسلمين. وهنا يمكن أن تهدم جدران الحصار التى أقامها حول الجماعة، وينفلت الأمر من يديه. لذا يحاول النظام كبح أى بادرة لتحرك فاعل فى الشارع المصرى.

### حصار العاصمة

لعل من أهم أهداف التزاوج بين الحملة الإعلامية والحملة الأمنية، هو زيادة حد المخاوف لدى عامة الناس من تأييد المشروع الإسلامى، فى مدينة القاهرة الكبرى. فقوة الأمن الباطشة تظهر فى العاصمة أكثر من أى مدينة أخرى، ويحاول الأمن الضغط على جماعة الإخوان المسلمين وتحجيم نشاطها فى القاهرة الكبرى. وهو ما يظهر فى موقفه من المظاهرات، فالمظاهرات التى تجرى خارج العاصمة، تختلف عن تلك التى تجرى فى داخل شوارع العاصمة. حيث يواجه الأمن أية حركة فى الشارع داخل العاصمة بشدة مبالغ فيها؛

لأنه يريد ضمنًا منع أى حراك داخل العاصمة. فالحركة فى العاصمة تكون تحت أضواء الإعلام والمتابعة المستمرة، كما أنها حركة فى مقر الحكم. والتحرك فى العاصمة يمثل فعلاً سياسيًا مباشرًا فى مواجهة النظام الحاكم؛ حيث يتمثل النظام الحاكم فى العاصمة. فهو ليس نظامًا جماهيريًا، بل نخبة مسيطرة مستبدة، لذا تصبح العاصمة هى المقر الرسمى والوحيد لتلك النخبة. ويصبح أى حراك فى العاصمة هو مواجهة مباشرة مع النخبة المسيطرة.

كما أن النظام يعلم ضمنًا، أن غضبة الجماهير إذا انفجرت تنفجر فى العاصمة، وأن الناس إذا تمردت عليه، تخرج فى شوارع العاصمة. وأن اللحظة التى يخشاها، وهى لحظة خروج الجماهير ضده، سوف تحدث فى العاصمة. لذا يحاول النظام تقليل أى مساحة للحراك السياسى فى العاصمة، وجعل الفعل السياسى فى العاصمة فعل نخب سياسية مؤيدة أو معارضه له، وليس فعلاً فى الشارع العام وبين عامة الناس. وبهذا يحاول النظام تخويف الناس من الاقتراب من جماعة الإخوان المسلمين. فتقل قدرتها على جذب أعضاء جدد فى القاهرة الكبرى، كما تقل قدرتها على تحريك أعضائها فى مظاهرات عامة فى القاهرة الكبرى عن غيرها، وأيضًا تقل قدرتها على تحريك جماهير مناصرة لها من غير أعضائها، فى القاهرة الكبرى عن المحافظات الأخرى.

وبهذا تصبح العاصمة تحت الحصار الأمنى المباشر، حتى تظل تحت سيطرة النخبة الحاكمة، بما أنها مركز صناعة القرار السياسى، ومقر الحكم.

### بناء الحواجز

تعمد السياسة الأمنية فى مواجهة جماعة الإخوان المسلمين، إلى بناء أكبر قدر ممكن من الحواجز، المانعة لتشكل تيارًا إسلاميًا سائدًا، يكون من شأنه فرض رؤيته على النظام الحاكم، وإجبار النظام على تلبية مطالبه من خلال الضغط الشعبى الواسع. فقدرة أى تنظيم يمكن أن تتضاعف، إذا أصبح ممثلاً عن تيار عريض، بكل ما فيه من اتجاهات وتيارات فرعية. لذا تحاول السياسة الأمنية ضمان عدم توحد التيار الإسلامى بأية صورة من الصور. وعليه نجد عملية مستمرة لبناء الحواجز بين مكونات الحالة الإسلامية، بصور وأشكال عديدة. ويصل الأمر لحد محاولة زرع الفتنة والتناقض بين مكونات الحالة الإسلامية، وضرب مكوناتها بعضها البعض، وتوسيع هوة الخلاف بينها. يحدث هذا

على مستوى العلاقة بين التيارات الإسلامية المختلفة، كما يحدث داخل التيار الواحد. فكلما زادت هوة الخلاف بين التيارات الإسلامية، كلما استنفذت جزءاً من طاقتها فى التنافس فيما بينها.

**ترك السياسة**

من أهم القضايا التى يحاول النظام الأمنى من خلالها توسيع الهوة بين التيارات الإسلامية، هى قضية العمل بالسياسة؛ حيث يسمح للتيارات التى تبتعد عن السياسة بالعمل، ويضيق على التيارات التى تعمل بالسياسة، بل يجعل العمل بالسياسة، هو حجته فى التضييق على العمل الإسلامى عمومًا. وبهذا تصبح التيارات التى تعمل بالسياسة هى السبب فيما يحدث من حصار للعمل الإسلامى. وعليه، تكون جماعة الإخوان المسلمين، وبسبب عملها فى المجال السياسى، هى المبرر الذى يستخدمه النظام للتضييق على العمل الإسلامى عمومًا، ليجعلها السبب فى تعطيل العمل الدعوى، بسبب طموحها السياسى، حسب رؤية النظام. مما يجعل تيارات إسلامية أخرى، تأخذ موقفًا سلبيًا من جماعة الإخوان المسلمين، على أساس أن عملها فى المجال السياسى، يعطل العمل فى المجال الدعوى الإسلامى. لذا تتبرأ بعض الاتجاهات الإسلامية من جماعة الإخوان المسلمين، من خلال مهاجمتها ومهاجمة دورها السياسى، حتى تبتعد عن الجماعة، وتبعد أتباعها عنها، وبهذا تفتح لنفسها مجالاً للعمل الدعوى.

يدخل فى هذا النطاق، الشرط الذى تضعه الأجهزة الأمنية على أى عمل دعوى، والمتمثل فى أهمية نقد جماعة الإخوان، ونقد عملها فى المجال السياسى. وكأن الهجوم على جماعة الإخوان المسلمين، هو شرط العمل بحرية فى المجال الدعوى الإسلامى. كما تركز أجهزة الأمن، فى تبرير تضييقها على العمل الدعوى، أنها تفعل هذا حتى لا يتحول أتباع التيارات الإسلامية إلى مؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين. بمعنى آخر، تضييق أجهزة الأمن على العمل الإسلامى ككل، بدعوة أن أى عمل إسلامى، يمكن أن يصب فى النهاية فى مصلحة جماعة الإخوان المسلمين، ويزيد من حجم التأييد لها. لأن كل نشر للفكرة الإسلامية، هو فى نهاية الأمر نشر للمشروع الإسلامى، أى لمشروع استعادة المرجعية الإسلامية الشاملة فى الحياة، بما فى ذلك المجال السياسى.

### دعم التشدد

تلجأ أجهزة الأمن لدعم التيار الأكثر تشدداً فى مواجهة جماعة الإخوان المسلمين، حتى تبدو الجماعة وكأنها مرنة أكثر مما ينبغى. وهى محاولة لنشر رؤية تعارض العمل السياسى، وتعارض العمل من خلال آليات العمل الديمقراطى، بوصف تلك الآليات غير إسلامية، وبهذا يكون العمل السياسى لجماعة الإخوان المسلمين، من خلال الانتخابات وهى آلية ديمقراطية، بمثابة خروج على الفكرة الإسلامية.

ويبدو غريبًا بالطبع لجوء أجهزة الأمن لتلك العملية؛ لأن الرؤى التى ترى عدم مشروعية العملية السياسية، هى رؤى ترفض النظام السياسى القائم ضمنًا، وتعتبره خروجًا على الإسلام. ولكن الأجهزة الأمنية تغامر بفتح المجال أمام هذه الرؤى، حتى يبدو العمل السياسى لجماعة الإخوان المسلمين فاقداً للشرعية الإسلامية، رغم أن ذلك يؤدى ضمنًا لنشر رؤية تؤكد فقدان النظام القائم لأية شرعية إسلامية.

والملاحظ أن الأجهزة الأمنية تتجه بعد ذلك لمحاربة التشدد، تحت زعم أنه يمثل التطرف. لأنها فى الواقع تخشى فى النهاية انتشار رؤى أكثر تشدداً من رؤية جماعة الإخوان المسلمين. لأن هذه التوجهات المتشددة يمكن أن تنقلب على النظام الحاكم فى نهاية الأمر. ورغم ذلك، تظل الأجهزة الأمنية مهتمة أكثر بدعوة بعض الاتجاهات لنبذ العمل السياسى، والمناداة بطاعة ولى الأمر، وعدم الخروج على الحاكم. وبهذا يحصل النظام أمراً مهمًا، وهو نشر فكرة ترك السياسة بين الاتجاهات الإسلامية، رغم أنه يعود لمحاربة الاتجاهات المتشددة خوفًا من تحولها نحو مناهضة النظام الحاكم.

### تعميق الفتن

يلاحظ أن الإستراتيجية المعتمدة من النظام الحاكم، تحاول تعميق الهوة بين التيار الصوفى والتيار السلفى والتيار الوسطى. وتحاول تعميق الهوة بين السنة والشيعة، وتعميق أى خلاف يمكن أن يبرز فى مجال الرؤية الإسلامية، وحتى تلك الخلافات بين الرموز الإسلامية. وتلك العملية تهدف إلى تحويل الحالة الإسلامية، إلى حالات لا تربطها أية علاقة. مما يساعد على تشجيع التنافس السلبى بين الاتجاهات الإسلامية. و تلك العملية

تؤدى إلى تزايد شدة الخلافات، وزرع الفتن بين مكونات الاتجاهات الإسلامية؛ لأن النظام الحاكم يعتمد أساسًا سياسة فرق تسد، فى مختلف المجالات. فهو يحاول الاستفادة ضمنًا من الخلاف الإسلامى المسيحى، كما يحاول توظيف الخلاف السلفى الوسطى، وتوظيف الخلاف الصوفى السلفى. كما يحاول توظيف الخلاف السنى الشيعى، على المستوى الإقليمى. ورغم أن هذه الخلافات موجودة بالفعل، فإن السياسة الأمنية تحاول توظيف تلك الخلافات للحد من قوة كل التيارات. فهى فى النهاية تستفيد من تزايد المواجهات بين التيارات الإسلامية، حتى تتحول تلك التيارات إلى معارك جانبية. وتلك سياسة أصبحت معتمدة على المستوى الإقليمى، وتغذيها قوى غربية.

ومن الملاحظ، أن وسائل الإعلام تعمل على إبراز كل الخلافات داخل الساحة الإسلامية، وتركز عليها، سواء بسبب البحث عن الخبر، أو استمرار لسياسة تفريق الحالة الإسلامية. فكل فعل أو قول من شأنه أن يزيد من حالة الخلاف داخل تيار الصحوة الإسلامية العام، تفرد له مساحات واضحة فى الإعلام.

وكأننا بصدد مواجهة بين النظام الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين فى المجال السياسى، وخلفها مواجهة أخرى تحدث بين تيارات إسلامية وجماعة الإخوان المسلمين، على أرض الواقع، تعد تصريفًا للخلاف بين جماعة الإخوان والنظام الحاكم، داخل الحالة الإسلامية.

## تمثيل الحالة الإسلامية

أهم ما تهدف له السياسة الأمنية، هو منع جماعة الإخوان المسلمين من تمثيل الحالة الإسلامية بكل تياراتها فى المجال السياسى. خاصة وأن جماعة الإخوان المسلمين، هى الوحيدة التى تصر على العمل السياسى وتستمر فيه، ومع غياب عمل التيارات الإسلامية الأخرى من المجال السياسى، تصبح جماعة الإخوان المسلمين، هى الممثل الفاعل للتيار الإسلامى فى الساحة الإسلامية. والنظام يخشى من حصول الجماعة على تأييد كل التيارات الإسلامية، حيث إنها التيار الأقرب لهم من أية قوة سياسية أخرى. فمع غياب أية حركات إسلامية تعمل فى المجال الإسلامى، ومع غياب أى أحزاب إسلامية، يمكن أن تتجه الجماهير المؤيدة للتيار الإسلامى الواسع، لتأييد جماعة الإخوان المسلمين فى

الانتخابات، باعتبارها ممثلاً عن التيار الإسلامى، والأقرب لهم من التيارات السياسية الأخرى. فإذا حدث هذا، تصبح جماعة الإخوان المسلمين هى ممثلة التيار الإسلامى فى العمل السياسى. ولأن النظام يمنع العمل السياسى عن أى تيار أو حركة إسلامية، لذا سوف يصبح تمثيل جماعة الإخوان المسلمين للحالة الإسلامية بلا منافس.

وهنا تواجه السياسة الأمنية أكبر مخاطر تتعرض لها. فهى لا تستطيع ضمان عدم تحرك الجماهير المؤيدة للمشروع الإسلامى لتأييد جماعة الإخوان المسلمين. رغم أنها تضمن أن لا تنادى رموز التيارات الإسلامية الأخرى جماهيرها بتأييد الإخوان. وهذا ما يدفع الأجهزة الأمنية إلى تشويه صورة جماعة الإخوان المسلمين، حتى لا تحظى بدور ممثل التيار الإسلامى. وأيضًا تهتم الأجهزة الأمنية بدفع رموز العمل الإسلامى إلى نقد جماعة الإخوان، من زوايا متعددة، حتى يتم تشويه صورتها لدى المنتمين للتيارات الإسلامية المختلفة.

والصورة السائدة فى الإعلام عن جماعة الإخوان المسلمين، والصورة التى تنشر فى بعض المنابر فى المساجد، تجعل جماعة الإخوان المسلمين، متهاونة أكثر مما ينبغى، ومتشددة أكثر مما ينبغى. وهى صورة متناقضة، والحقيقة أنها تمثل رسائل متناقضة ترسل لمختلف الأطراف، حتى يبتعد عن الجماعة من هم أكثر منها تشددًا أو أكثر منها مرونة، وفى الوقت نفسه يتم التشويش على من لهم موقف مماثل لموقف الجماعة.

### ضرب التيار السائد

الملاحظ أن الحرب التى يشنها النظام الحاكم على جماعة الإخوان المسلمين، لا تتوقف. فهو يخشى من تلك اللحظة التى يتبلور فيها تيار إسلامى متعدد الاتجاهات، ولكن يعمل لهدف مشترك، وينسق فيما بينه. فالتيار الإسلامى الواسع، بكل تياراته الفرعية، قادر على حمل لواء الإصلاح والتغيير، لذا تصبح مهمة بناء الحواجز داخل هذا التيار أساسية، لمنع تشكل التيار الإسلامى السائد.

### فى مواجهة الحصار

يتحدد مسار عملية الإصلاح الحضارى الشامل، من خلال المواجهة بين فعل الإصلاح، والحصار المضروب حوله. والإصلاح الحضارى عملية تاريخية واجتماعية متعددة المراحل، وتأخذ زمنًا حتى تتحول إلى مرحلة تأسيس واقع جديد للأمة. ولكن

الحصار المضروب حول عملية الإصلاح، يعيق انتقال الإصلاح من مرحلة إلى أخرى، ويعيق تحقيق أهداف كل مرحلة من مراحله. فالحصار يمنع أساسًا تكون التيار السائد المؤمن بفكرة الإصلاح الحضارى الشامل، وتكون هذا التيار ضرورة لأنه يعنى أن فكرة الإصلاح أصبحت سائدة وغالبة، وبالتالى أصبح لها تأييد شعبى واسع. وبعد تكون التيار السائد المنادى بالإصلاح الحضارى الشامل، تبدأ مراحل إصلاح الأحوال العامة، بما فيها الأوضاع السياسية. لذا تحاول السياسة الأمنية وقف عملية الإصلاح الحضارى الشامل، عند مرحلة تكون النواة الصلبة للحركة، وهى مرحلة لا يمكن للسياسة الأمنية منعها، ولكن تلك السياسة تحاول منع تحول النواة الصلبة للمشروع، والمتمثلة فى التنظيم أو التنظيمات القائمة بعملية الإصلاح الحضارى، إلى تيار شعبى عريض.

كما تحاول السياسة الأمنية منع عملية التحريك الواسع للجماهير، فحتى إذا انتشرت الفكرة بين الناس، تحاول السياسة الأمنية منع تحول الفكرة إلى فعل على أرض الواقع. وبهذا يتم عرقلة الدخول فى مرحلة تنفيذ مشروع التجديد الحضارى على المستوى العام، خاصة فى المجال السياسى. فكل عملية إصلاحية تبدأ بالقاعدة المجتمعية، ولكنها تنتقل بعد ذلك للبناء الرسمى، وهو البناء السياسى والدستورى والقانونى. وتلك هى منطقة التحدى، حيث تعمل السياسة الأمنية على منع فكرة الإصلاح الحضارى الشامل من التأثير فى المجال السياسى، وحجز حركة الإصلاح بعيدًا عن التأثير على مجمل المجتمع. ويتكرر هذا ليس فى مصر فقط، بل فى غالب الدول العربية والإسلامية، مما يمنع حركة الإصلاح الحضارى الإسلامى، من إصلاح حال الأمة، وتحقيق وحدتها ونهضتها.

وسوف تظل تلك المعركة قائمة، فالوضع القائم لن يستسلم لمحاولة تغييره وإصلاحه، وعملية الإصلاح تواجه مصالح النخب الحاكمة، وبالتالى تواجه حربًا تهدف لمنعها وعرقلتها. كما أن عملية الإصلاح الحضارى تقوم أساسًا على تحقيق التحرر الحضارى الكامل، مما يجعلها تواجه القوى المهيمنة على عالم اليوم، وهى نفسها القوى الداعمة للأنظمة الحاكمة. ووسط تلك المعركة، يمكن معرفة تطور وقائعها على أرض الواقع، من خلال المؤشرات التى تكشف مدى نجاح عملية الحصار، وتلك التى تؤكد على حدوث اختراق فاعل للحصار المضروب حول المشروع الحضارى الإصلاحى. فالرد على الحصار،

هو بإيقاف تأثيره، وكلما كان فعل الإصلاح قادرًا على تجاوز حواجز الحصار المضروبة حوله، كلما كان أقرب للوصول إلى التوافق المجتمعى الذى يمكنه من استكمال مشروعه.

**الانتشار الرأسى**

فكرة الإصلاح الحضارى الشامل التى تتبناها جماعة الإخوان المسلمين، تمثل فكرة معبرة عن الهوية الحضارية للمجتمع، وهى هوية جامعة لكل فئات المجتمع، لذا يصبح انتشارها فى المجتمع رأسيًا، أى أنها تنتشر بين كل الفئات والشرائح فى المجتمع، وليست فكرة خاصة بفئة أو شريحة، مثل الرؤى الرأسمالية والاشتراكية. وبقدر انتشار الفكرة رأسيًا فى المجتمع، يصبح المنتمون لها ممثلين لمختلف فئات المجتمع. وكلما كان المؤيدون لجماعة الإخوان المسلمين والداعمون لها، ممثلين عن مختلف فئات وشرائح المجتمع، كلما تأكد تمثيلهم للمجتمع. وتلك مرحلة مهمة، لأنها تؤكد على طبيعة الفكرة نفسها، وأنها تعبر عن الهوية الجامعة للكل. وهذا يتطلب اختراق الحصار الأمنى المضروب حول بعض الفئات، ومنعها من التفاعل الحر مع الفكرة الحضارية الإسلامية. وكلما تمكنت جماعة الإخوان من الانتشار بغض النظر عن الحصار الأمنى، فى مختلف شرائح المجتمع، كلما أصبحت فكرتها جزءًا من نسيج المجتمع، وتحولت الجماعة نفسها إلى كيان مرتبط عضويًا بالمجتمع وممثل لمختلف شرائحه.

وللانتشار الرأسى الكامل أهمية خاصة؛ لأنه يزرع الفكرة فى كل وسط وكل تجمع وكل كيان، وكل منطقة جغرافية. فتصبح الفكرة حاضرة بين الناس، كل الناس، ليس بمعنى أن الكل يؤمن بها، ولكن الكل يعرفها ويعايشها، والكل مر بخبرة التفاعل مع من يحملون الفكرة. وبهذا يتحقق لفكرة الإصلاح الحضارى الشامل، التواجد المجتمعى الكافى لجعلها جزءًا من التفاعل اليومى المباشر لمعظم الناس.

وهنا تبرز أهمية مدى وحجم الانتشار. ففى كل الأحوال فإن أى فكرة تنتشر بين بعض الناس، وهذا البعض قد يتحول إلى أغلبية، ولكن الوصول إلى الأغلبية ليس أمرًا سهلاً. فالبداية تكون بعمق الانتشار، ومدى تمثيله لمختلف شرائح المجتمع، حتى يتم زراعة الفكرة فى كل الأوساط. وبعد ذلك تتحرك الكتلة المؤمنة بالفكرة، لتنتشر بين الناس أكثر فأكثر. حتى تصل إلى النسبة الحرجة. ثم تبدأ معركة المواجهة، أى معركة تحويل أنصار الفكرة إلى أغلبية.

## تعويض المناطق المحاصرة

فى كل الأحوال، تنتشر الأفكار بين الناس ولكن بدرجات مختلفة، فقد تنتشر فى وسط أو شريحة أكثر من غيرها. والحصار الأمنى المضروب حول الفكرة الإصلاحية، يحاول منعها من الانتشار فى فئات بعينها. ولكن الرد على هذا الحصار، يظهر فى القدرة على نشر الفكرة بنسب متقاربة فى مختلف الشرائح والفئات، مما يحول دون تحويل الفكرة إلى فكرة خاصة بفئة دون غيرها. وتلك العملية ليست سهلة، ولكنها ضرورية. فكلما أصبحت الفكرة موجودة بنسب متقاربة ومعقولة، كلما أصبحت الفكرة تياراً مهمًا وأساسيًا فى المجتمع.

ولكن سوف تظل هناك مناطق أو فئات أو شرائح، تنتشر فيها الفكرة بدرجة منخفضة نسبيًا، وتقابلها مناطق أو فئات أو شرائح، تنتشر فيها الفكرة بدرجة واضحة. وتلك المقابلة التعويضية مهمة، ولو مرحليًا. فكثافة انتشار الفكرة فى مناطق بعينها، ولدرجة تجعلها تتجاوز النسب الحرجة، يمثل تعويضًا مهمًا عن حصار الفكرة فى مناطق أخرى. وإذا وصلت الجماهير المؤيدة للفكرة إلى الأغلبية فى بعض المناطق، أصبحت تلك المناطق محررة بالكامل من الحصار، مما يجعلها ضمنًا تمثل الركيزة الأساسية لمرحلة العمل على تحصيل الأغلبية لتأييد فكرة الإصلاح الحضارى الشامل. مما يؤدى إلى نوع من التوازن، بين الانتشار الرأسى، والانتشار الأفقى. فإذا تحقق للفكرة الانتشار الرأسى التمثيلى الكامل، مع تباين فى حجم الانتشار الأفقى فى كل فئة، يصبح من المهم أن تكون الشرائح التى تنتشر فيها الفكرة أفقيًا بدرجة كبيرة، تتجاوز حجم التقلص الموجود فى شرائح أخرى. وبهذا تصبح المناطق ذات الانتشار الواسع، لها قدرة تعويضية مرحلية عن المناطق المحاصرة، والتى يصعب فيها الانتشار. وتلك القدرة التعويضية تكتمل، مع الوصول إلى الأغلبية فى بعض المناطق، فيصبح زرع الفكرة فى كل الفئات والشرائح، مقدمة لتطور انتشار الفكرة فى كل شريحة من الشرائح، حتى تصل تدريجيًا للنسبة الحرجة المؤثرة، ثم تصل للأغلبية. وبهذا يتشكل تدريجيًا التيار السائد الحامل للفكرة.

وجغرافيًا، نتوقع مساراً مختلفًا لفكرة الإصلاح، معاكسًا لمسار حكم الاستبداد. فالاستبداد مسيطر على العاصمة، ثم يقل نفوذه فى الأطراف البعيدة فى القرى والنجوع.

والبعض يتصور أن مواجهة الاستبداد يجب أن تحدث فى العاصمة مباشرة، ولكن هذا الأمر يبدو صعبًا. لذا فإن فكرة الإصلاح يمكن أن تنتشر فى الأطراف بكثافة أكبر، وتزحف تدريجيًا نحو المدن، وتمثل عامل ضغط سكانى مكثف. فتحدث حركة جماهيرية مستقلة عن الاستبداد وغير خاضعة له، تتجه من الأطراف إلى المركز، حتى يصبح المركز هو المقر الوحيد للاستبداد. ثم يتفاعل المركز مع محيطه الخارجى، فتدخل فكرة الإصلاح داخله، وتنتشر بفعل ثقلها خارج المركز.

**نشر الفكرة خارج الحصار**

هناك علاقة مهمة أيضًا بين مساحة التنظيم الذى يحمل الفكرة، ومساحة التأييد للفكرة، ومساحة التأييد للفكرة والتنظيم الذى يحملها معا. وتلك العلاقة تشكل فى الواقع حدود التيار. فالتيار هو الحالة العامة، التى تشمل العديد من المكونات، والتنظيم هو المؤسسة المركزية بداخل التيار. وحتى يتشكل التيار، يجب أن تتبلور الفكرة، ويؤمن الناس بها، ويدركون انتماءهم لفكرة واحدة، ثم يدركون دور التنظيم أو التنظيمات التى تعمل على نشر الفكرة وتنفيذها، وبهذا تتشكل حالة التيار، الذى يعرف لنفسه خطًا وطريقًا، ويتجه الناس فى هذا الطريق عن وعى به، رغم تباعد المسافات بين الناس. ثم يتحرك المؤيدين للفكرة وراء التنظيم الذى يحملها، حتى يستطيع تحقيق الفكرة بتأييدهم ومشاركتهم.

وتلك ليست حالة سهلة التحقق، بل إنها تمثل التحدى الأساسى؛ لأن تشكل التيار يحتاج إلى تكون وعى عميق بفكرة التيار وحدوده وثوابته، وتلك الرؤية الواضحة والبسيطة هى التى تشكل عنوان التيار وملامحه الأساسية. وبعد ذلك يصبح من الضرورى لتشكل تيار الإصلاح الحضارى الشامل، أن تنتشر الفكرة خارج الحصار، وتصبح الفكرة عابرة للحواجز. وتلك قضية مهمة، فأى فكرة لا يمكن حصارها، ولكن التنظيم يمكن حصاره، لذا يصبح من المهم أن يستطيع التنظيم نشر فكرته خارج الحصار المضروب عليه، بحيث تنتشر الفكرة بحرية خارج إطار الحصار. وحتى لا تظل الفكرة حبيسة فى داخل إطار الحصار المضروب حول التنظيم وكل كيان نشط ينتمى للفكرة.

هنا يمكن ملاحظة قدرة التنظيم والمنتمين له لنشر فكرتهم بين الناس، وليس فقط نشر

الفكرة، بل نشر الإيمان بأهمية تحقيق الفكرة، والرغبة فى العمل من أجل تنفيذها. وكلما أصبحت الفكرة رغبة وأمنية لدى الناس، كلما تشكلت الكتلة المؤيدة للفكرة. ولأن الحصار يمنع التنظيم من التمدد، حتى لا يصل للنسبة الحرجة، ومن ثم يصل للأغلبية، لذا يصبح من المهم توسيع دائرة انتشار الفكرة، فيصبح انتشار الفكرة أوسع من انتشار التنظيم، مع وجود رابط واضح بين الفكرة والتنظيم. نعنى بهذا، أن تنتشر الفكرة لدى فئات واسعة من الناس، تزيد عن الفئات المؤيدة للتنظيم مباشرة والفاعلة فيه. ولكن تظل هذه الفئات التى تنتشر فيها الفكرة، تعرف أنها تؤمن بنفس الفكرة التى قام عليها التنظيم، أى جماعة الإخوان المسلمين. وبهذا يتشكل رصيد بشرى للفكرة، يظهر فى الوقت المناسب.

وفى كل الأحوال، فإن أى فكرة إصلاحية تنتشر داخل مؤسسات تتبناها، ثم تنتشر خارج تلك المؤسسات، ويصبح المنتمون للفكرة أكبر من المنتمين للمؤسسة، حتى فى حالة عدم اعتراض تلك الفكرة بأى حصار. وعندما يصبح للفكرة جماهير واسعة، ويصبح للتنظيم جماهير واسعة، أكثر من المنتمين له والناشطين فيه، عندئذ يتحول التنظيم إلى فاعل أساسى فى المجتمع، ويصبح من المحتمل تحوله إلى الأغلبية.

**الإنزال خلف خطوط المواجهة**

فى كل المناطق أو الفئات أو الشرائح، التى تعانى من حصار شديد، يحول بينها وبين التفاعل مع الفكرة الإصلاحية الحضارية، بسبب الضغوط الأمنية، يصبح من الضرورى إحداث نوع من الإنزال خلف خطوط المواجهة، أى اختراق تلك الكتل التى تشكل لتصبح كتل معادية للمشروع الحضارى الإسلامى. لأن المشروع الإصلاحى الحضارى قائم على استعادة هوية الأمة، وهى هوية الجميع، لذا يصبح من الخطر على هذا المشروع تكوين كتل اجتماعية معادية له، أو كتل تشعر بأن وضعها معرض للخطر بسبب هذا المشروع. فكل محاولة لتحويل الصراع بين نخبة الحكم المستبدة والمشروع الإصلاحى الحضارى، إلى مواجهة بين المشروع الإصلاحى الحضارى وكتل ما فى المجتمع، تعنى تحويل المواجهة مع الاستبداد والعدوان، إلى مواجهة داخل المجتمع، وبالتالى داخل الأمة، لتصبح المواجهة نوعًا من الحرب الأهلية. وتلك النوعية من الحروب الداخلية، تمثل التهديد الأول

للمشروع الحضارى؛ لأنه قائم أساسًا على تحقيق وحدة الأمة، لذا تصبح كل المواجهات التى تحدث بين المنتمين له وأى فريق داخل الأمة، هى نوع من النزاع الداخلى المعطل لوحدة الأمة، والذى ينشر الفتن الداخلية. وتلك سياسة أمنية معتمدة، وهى معتمدة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى. لذا يصبح من المهم درء كل أنواع الوقيعة بين تيار الإصلاح الحضارى الشامل وبين أى فئة من فئات الأمة، حتى يتم وقف كل محاولات ضرب تيار الإصلاح الحضارى من خلال الفتن والمعارك الداخلية والأهلية.

وللتأمين ضد تلك الحالة، تحتاج حركة الإصلاح الحضارى، لعملية الإنزال خلف خطوط المواجهة، وداخل المناطق المحاصرة. حتى تصبح موجودة داخل المنطقة المحاصرة، والتى يعمل النظام الأمنى لتحويلها إلى منطقة عازلة، تفصل الحركة عن فئة من المجتمع. كما يعمل النظام الأمنى لتحويلها إلى كتل معادية، حتى يصبح المشروع الإصلاحى فى مواجهة فئة من أبناء مجتمعه. وكلما استطاعت حركة الإصلاح تحقيق عملية إنزال ناجحة داخل المناطق المحاصرة، كلما أصبح لها تمثيل فى تلك المناطق، يمكن أن ينمو مع الوقت، ويحول دون تشكل كتلة معادية لها، ويحول دون حدوث نزاع أهلى لضرب حركة الإصلاح الحضارى.

### تعميق المشترك الإسلامى

عندما نتكلم عن جماعة الإخوان المسلمين، نصفها بأنها حركة اجتماعية تحمل مشروع الإصلاح الحضارى الإسلامى. وهى تنتمى لتيار الوسطية، الذى يمثل مكونًا مهمًا من تيار الصحوة الإسلامية. نقصد من هذا، أن لدينا حركة داخل تيار يمثل اختيارها الإسلامى، وهذا التيار يقع داخل تيار الحالة الإسلامية العامة. وعندما يتشكل تيار إسلامى سائد، فهو يتشكل بسبب غلبة رؤية معينة داخله نسبيًا، وليس كليًا. فإذا تصورنا المرحلة التى يتحول فيها المشروع الحضارى إلى واقع ينفذ على أرض الواقع، فنقول إنها اللحظة التى يتشكل فيها تيار إسلامى سائد، وبداخله تيار وسطى غالب، وبه أيضًا تيارات إسلامية أخرى. فالتيار السائد ليس حالة متجانسة بالكامل، ولكنه حالة عامة بداخلها العديد من التنوع. لذا فإن تشكل التيار السائد، يحتاج إلى قدر من الاقتراب بين التيارات الإسلامية المختلفة، لتتفق على مرجعيتها العامة، وتتفق على منهج الإصلاح. فيصبح لدينا تيار سائد يقوم

على المنهج الإصلاحى الحضارى الشامل، وبداخله تنوع بين تيارات إسلامية وسطية إصلاحية، وتيارات سلفية إصلاحية، وهكذا. وتلك المرحلة ليست سهلة، فكل ما يحدث الآن من حصار أمنى يقوم أساسًا على زرع الفتن بين مكونات الحالة الإسلامية، حتى لا تصبح تيارًا له معالم مشتركة، وتبقى تيارات متصارعة.

والسياسة الأمنية فى المنطقة، محليًا وإقليميًا ودوليًا، تقوم على تفريق التيارات الإسلامية، حتى لا تصبح حالة لها اتجاه واحد، وحتى تتحول إلى النزاعات والخلافات الداخلية، وربما الحروب بينها وبين بعض. كما أن الخلاف بين تيارات الحالة الإسلامية، ليس سهلاً. ومن غير المتوقع تحويل كل تيارات الحالة الإسلامية إلى تيار واحد متجانس، فالتعدد مهم وضرورى. لذا فالمطلوب هو تجميع تيارات الحالة الإسلامية داخل وعاء عام، يمثل التيار السائد، ويحمل أسس الإصلاح الحضارى الشامل المتفق عليه. وتبقى التيارات الإسلامية ممثلة للتعددية داخل تيار الإصلاح الحضارى.

والتيار السائد يتشكل حول بعض الثوابت والمسلمات الأساسية؛ حيث يصبح الاتفاق حولها سببًا كافيًا لتشكل هذا التيار، وتوحد التيارات الإسلامية داخل وعاء التيار السائد، مع حفاظها على تنوعها الداخلى. واكتشاف الثوابت الأساسية، والتعبير عنها ببساطة، وتحويلها إلى شعارات محددة لتيار عريض، كلها من العلامات التى تنبئ بتشكل وحدة عامة لمسار مختلف التيارات الإسلامية، مما يمهد لبلورة التيار السائد.

## حقيقة الجماعة

كل الحملة الأمنية الإعلامية المكثفة التى تتعرض لها جماعة الإخوان المسلمين، تهدف إلى طمس صورة الجماعة الحقيقية، ونشر صورة مزيفة عنها. والجماعة تحتاج لنشر صورتها الحقيقية، بكل ما فيها، بكل سلبياتها وإيجابياتها. فمن يريد مواجهة عملية التشويه، عليه أن يواجهه بفيض من الحقائق، ومزيد من الشفافية، وإظهار للمعلومات. مما يتيح تحدى التزييف بالواقع، والواقع بكل ما فيه أقوى من أية محاولة تزييف، وهو أفضل من أية صورة غير حقيقية. لذا يصبح من المهم أن تواجه الجماعة سيل التشويه الذى تتعرض له، بإظهار حقيقة أوضاعها كما هى. وجعل واقعها حاضرًا ومعلنا، بطريقة تمكن الصورة الحقيقية من الانتشار تدريجيًا بين الناس، لتقاوم كل الصور المزيفة.

والجماعة حاضرة إعلاميًا، كما أنها حاضرة مجتمعيًا. لذا تحتاج لتحويل حضورها الإعلامى والمجتمعى معًا، لأداة لنشر فكرتها والتعريف بحقيقتها. وجماعة الإخوان المسلمين، هى تنظيم يحمل فكرة ويعمل من أجلها، وفى مسار حركته يتخذ قرارات وإجراءات، بعضها يصيب وبعضها يخطئ. ولا يوجد تنظيم مثالى، وكل تنظيم يقاس بالفكرة التى يقوم عليها، وهى الأصل والمركز، ثم يقاس بحركته واختياراته، والتى تحتمل الصواب والخطأ.

هى معركة إذن، بين حركة الإصلاح والحصار المفروض عليها. وكلما تجاوزت فكرة الإصلاح الحصار المضروب ووصلت لأبناء الأمة، وكلما تحرك أبناء الأمة تجاه غاية تجمعهم، كلما اقتربت مرحلة الإصلاح والنهوض الحضارى.

## (١٠)
## معركة الصمود والبقاء

فصول كثيرة مرت من معركة العلمنة وحركات الإصلاح والنهوض، ولكنها ليست كل الفصول، فالمعركة ما زالت مستمرة، بين مشروع للعلمنة الغربية، تحميه الدولة القومية القطرية، والاستبداد الداخلى، أو الاستعمار المحلى، وبين حركات الإصلاح والنهوض، وتمثلها الحركة الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين. وهى نفس المعركة بين الاستعمار الذى يحتل أرضًا عربية أو إسلامية، وحركات المقاومة المسلحة، خاصة الحركات الإسلامية الجهادية. وهى معركة مستمرة منذ عهد الاستعمار الغربى العسكرى المباشر، وما زالت فصولها تكتب فى عهد الهيمنة الغربية والاستعمار غير المباشر. والقوى التى تواجهها حركات النهوض والإصلاح، والتى تحمل المشروع الحضارى الإسلامى، تمثل قوى طاغية فى عالم اليوم، وهى القوى المهيمنة والمسيطرة، ولكن حركات الإصلاح الحضارى الإسلامى، تحمل مشروعًا مهيمنًا على وعى الأمة، ويمثل تاريخها الحضارى، وقيمها الدينية والحضارية.

فالمعركة إذن بين القوة المادية الكبرى فى عالم اليوم، وقوة الانتماء التاريخى والحضارى والدينى، وهى معركة بين القوى المهيمنة وبين الأمة. هى معركة بين السلاح والعقيدة،

وبين المدفع والفكرة، وبين الآلة والإنسان، وبين القوة الحربية والاقتصادية والقوى البشرية. وتلك هى المعركة على أرض فلسطين المحتلة. فالمقاومة الإسلامية تستمد قوتها الحقيقية من قوة المجتمع نفسه، وتستند إلى الإيمان الدينى والانتماء الحضارى للمجتمع، وتسلح نفسها بقوة الفكرة وعزيمة الناس، ولولا حماية المجتمع لحركات المقاومة، ما كانت استمرت. ولكن العدو الإسرائيلى يواجه تلك المقاومة بقوة السلاح، وبالتفوق العسكرى. فالمعركة إذن هى بين قوة التفوق العسكرى، وبين قوة التفوق البشرى، بين قدرة نيران السلاح وبين قدرة اعتقاد الإنسان.

هذا هو ميزان القوى المختل، فى المعركة بين الأمة وبين قوى الاستعمار والاستبداد. فالميزان مختل؛ لأن القوى المعادية تملك قدرات عسكرية هائلة، ولكن الميزان مختل أيضًا لأن الأمة تملك قدرات إنسانية هائلة. هذا هو المعنى الأعمق لاختلال التوازن، والذى يؤدى إلى قلب موازين التوازن والقدرة على الردع. فالسلاح قادر على التدمير، ولكن الإنسان قادر على مواجهة التدمير، وقادر على الصمود. وبين الصمود الإنسانى، وقدرة السلاح على التدمير، تحدث المفارقة فى معركة الأمة.

فالأمة الإسلامية غير قادرة على تحقيق النصر الآن، ولكنها لم تنهزم أيضًا. والقوى الاستعمارية الخارجية والقوى الحاكمة المستبدة، استطاعت فرض هيمنتها، ولكنها لم تستطع تحقيق النصر النهائى. فلم تخضع الأمة لعملية العلمنة والتغريب، ولم تستسلم لعوامل التفكيك، رغم كل ما حدث فيها من تفكك. فالأمة تقاوم، وتمنع القوى المهيمنة من تحقيق النصر النهائى.

هى نفس المعادلة التى تواجه جماعة الإخوان المسلمين، فلم يستطع أحد تحقيق النصر عليها، رغم ما تواجهه من حصار خانق، ولكنها مع ذلك تتمدد، وتتمدد معها فكرتها. لم تستطع الجماعة تحقيق النصر، ولكنها لم تهزم، وما زالت قدرتها على تحقيق النصر حاضرة. والحركات الإسلامية هى طاقة بشرية، وهى بالتالى تمثل الأمة وتعكس أوضاعها، فالحركة الإسلامية تمثل طاقة بشرية لم تهزم، حتى وإن لم تحقق النصر بعد، والأمة تمثل طاقة بشرية لم تهزم حتى وإن لم تحقق النصر بعد.

## الصمود

هو الصمود إذن، أى القدرة على عرقلة الطرف الآخر عن تحقيق أى نصر مؤكد، والقدرة على تحويل الحرب إلى حرب مفتوحة لا نهاية واضحة لها. وكلما أصبحت الحرب مستمرة، والمعارك متتالية، فقدت القوى المهيمنة قدرتها على الصمود والاستمرار، وتعرضت لنزيف مستمر فى طاقتها وإمكانياتها، وضعفت قدرتها على التحمل والاستمرار. ولكن الأمة فى المقابل، ومعها الحركات الإسلامية، وحركات المقاومة الإسلامية، تستمر فى المعركة بقدرة هائلة على الصمود والاستمرار فى المقاومة والإصلاح. وتبدو جماعة الإخوان المسلمين، وكأنها مجهزة للمعركة طويلة الآجل، والتى لا يعرف لها نهاية محددة، وهى بهذا مجهزة للصمود لعقود طويلة. والناظر للحركات الإسلامية عمومًا، وحركات المقاومة الإسلامية خاصة، يجد أنها معدة لخوض المعارك الطويلة الأجل. لذا فالنصر الذى حققته حركة حماس فى قطاع غزة، فى مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، يمثل أساسًا فى القدرة على الصمود. فحركات المقاومة ليس لديها طاقة نيران يمكن أن تلحق بالعدو نفس القدر من التدمير الذى يتسبب فيه العدو، فهو يملك السلاح المدمر، ولكن حركة المقاومة تملك القدرة على الصمود، ليس فقط كحركة بل كشعب، وكأمة. ومن خلال الصمود الإنسانى، للحاضن الاجتماعى الذى يحمى المقاومة فى الأرض المحتلة، وفى كل أرض العرب والمسلمين، تتحول المقاومة إلى طاقة هائلة، قادرة على الصمود والتصدى لكل عدوان.

والصمود هو الذى يمنع الطرف المهيمن من تحقيق أى نصر نهائى وحاسم. فلا العلمنة استطاعت تغيير هوية الأمة، ولا التغريب قضى على قيمها، ولا الدولة القومية القطرية فكت وعى الأمة بوحدتها. وكذلك فإن الاستعمار الاستيطانى الصهيونى، لم يستطع نزع أرض فلسطين من أهلها، أو نزعها من الأمة. وبقيت كل المعارك مفتوحة؛ لأن هناك قوى تقاوم تلك الأوضاع، وتدفع للإصلاح والتغيير.

## معركة الأجيال

معركة الأمة هى معركة أجيال، فقد يتراجع جيل عن القيام بدوره، ولكن يظهر جيل آخر يحمل الراية ويقاوم، ثم يتبعه جيل بل وأجيال، وتستمر المسيرة، قد تتراجع تلك

المسيرة مرات، وتتقدم مرات، ولكنها مسيرة مستمرة. وتلك هى طبيعة الأشياء، فالمعارك التى تعتمد على القوة البشرية، هى معارك تستمر ولا تتوقف، فالأمة التى تحمل هويتها وتحارب من أجل وحدتها ونهضتها، هى أمة قادرة على تسليم راية المعركة من جيل إلى آخر، حتى يتحقق لها النصر. لذا تملك الشعوب القدرة على المقاومة، والتى لا يحدها زمن، بل تتجاوز حاجز الزمن، وتستمر المقاومة من جيل إلى آخر.

وبقدر ما تملك قوى الهيمنة فى عالم اليوم من إمكانيات، إلا أنها لا تملك تلك الطاقة البشرية التى تجعها تخوض الحروب المستمرة عبر الأجيال. فكل مشروع للهيمنة يحاول حصد نتائجه، وتحقيق الغاية منه، دون أن يتحول إلى حرب مفتوحة لا نهاية لها. ولكن المقاومة تحول تلك المعارك إلى حرب مفتوحة لا نهاية لها، فالأمة تقاوم من أجل تحقيق غايتها، حتى وإن استمرت مقاومتها لقرون. وقوى العدوان والهيمنة تريد إنجاز النصر، ولا يمكنها أن تصبر لعقود أو قرون.

تلك هى مفارقة معنى الزمن بين طرفين، فالقوى الحاملة لمشروع العلمنة وتغريب الأمة، تريد تحقيق النصر العاجل، أما القوى الإسلامية الإصلاحية والمقاومة، فتعمل من أجل النصر الآجل. فمن يملك السلاح والمال والإمكانيات، يريد نصرًا عاجلاً، قبل أن يستنزف، ولكن من يملك الطاقة البشرية الإيمانية، فيعلم أن الصمود والبقاء هو أول النصر، وأنه القادر على البقاء والصمود، لذا يعرف أن قوته فى قدرته على الاستمرار فى المعركة، لذا يعمل من أجل النصر الآجل.

**موعد النصر**

بهذا تشكلت قناعة لدى الحركات الإسلامية عمومًا، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، أن النصر الحاسم فى معركة الإصلاح، لا يمكن تحقيقه فى ظل الخلل الواضح فى موازين القوى، ولكن يمكن منع القوى المهيمنة من تحقيق أى نصر حاسم، وكلما استطاعت الجماعة منع القوى الاستعمارية من تحقيق نصر اليوم، زادت قدرة الجماعة على تحقيق النصر غدًا. فكلما فشلت القوى المعادية للمشروع الإسلامى من تحقيق أى نصر حاسم عليه، استنزفت تلك القوى ولم تعد قادرة على تحقيق النصر الحاسم غدًا. وفى المقابل فإن قوى الإصلاح والمقاومة، كلما استطاعت مواجهة ما تتعرض له اليوم واستطاعت الصمود والبقاء، أصبحت أكثر قدرة على تحقيق النصر غدًا.

فأصبحت المعركة بين من يريد تحقيق النصر اليوم، حتى يحسم الأوضاع لصالحه، ومن يريد تأجيل النصر إلى اللحظة التى يستطيع فيها تحقيق الحسم، من خلال قدرته على الصمود فى كل المعارك ومنع الطرف الآخر من تحقيق أى نصر حاسم. وفى فلسطين نرى هذا المشهد واضحًا، فلم تعد دولة الاحتلال الإسرائيلى قادرة على تحقيق النصر الحاسم فى أى من معاركها، بل لم تعد قادرة على تحقيق أى نصر، بل كل ما تستطيع تحقيقه هو التدمير الواسع كما حدث فى لبنان، وفى قطاع غزة .والمقاومة فى المقابل، لم تُلق بنفسها فى أية معركة حاسمة، ولم تزعم أنها قادرة على الحسم الآن، بل زعمت أنها قادرة على الصمود والبقاء، وقادرة على الدخول فى معارك جديدة، والصمود مرة أخرى، وهو ما تحقق بالفعل.

وجماعة الإخوان المسلمين فى البلاد العربية والإسلامية، وخاصة فى مصر، لم تزعم أنها قادرة على إزالة الاستبداد اليوم، ولم تحاول الدخول فى معركة حاسمة مع النظام الحاكم فى مصر، ولكنها تؤكد دائمًا قدرتها على البقاء والصمود فى وجه الاستبداد، وقدرتها على الاستمرار فى معركة الإصلاح، وهو ما حدث بالفعل. ولكن النظم الحاكمة، ومنها النظام المصرى، تريد إغلاق ملف الحركات الإسلامية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، ومع هذا تدرك أنها لا تملك القوة على تحقيق النصر الحاسم، لذا تلجأ إلى حصار الجماعة وإجهادها ومحاولة عزلها. ورغم كل القدرات التى يملكها النظام المصرى الحاكم، فإنه يعرف أن المعركة الشاملة ليست فى صالحه، كما يعرف فى الوقت نفسه أن بقاء الحركة الإسلامية وانتشارها، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، ليس فى صالحه أيضًا.

وهنا تكتشف القوى المعادية للمشروع الإسلامى، أنها غير قادرة على تحقيق نصر حاسم على هذا المشروع، وتدرك أيضًا أن استمرار المواجهة مع هذا المشروع، قد لا تكون فى صالحها فى المستقبل، حيث يمكن أن تتغير موازين القوة بفعل التأييد الشعبى للمشروع الإسلامى، مما يكسبه قوة شعبية هائلة، تجعل ميزان القوة لصالحه. ولكن رغم ذلك، فإن القوى المعادية للمشروع الإسلامى تخشى من الدخول فى معركة حاسمة معه، حتى إن العدو الصهيونى نفسه بدأ يخشى من الدخول فى معركة حاسمة مع حركة حماس أو حزب

الله، ومعنى هذا أن ميزان القوى قد تغير بالفعل، ولكنه فى المرحلة الأولى من تغيره، والتى أدت إلى خوف القوى المعادية للمشروع الإسلامى، من الدخول فى حرب حاسمة ونهائية مع القوى التى تحمل المشروع الإسلامى.

وفى المقابل، فإن قوى المشروع الإسلامى تعرف أيضًا، أن الوقت لم يحن بعد لدخولها فى معركة حاسمة مع القوى المعادية للمشروع الإسلامى، ولكنها تعرف أيضًا أنها نجحت مرات عدة فى امتحان الصمود والقدرة على البقاء، كما نجحت مرات عدة فى اختبار القدرة على الاستمرار والانتشار.

**الدولتان**

لم تعد الدولة القومية العلمانية القطرية قادرة على تأمين بقائها، ولم تستطع القضاء على الحركة الإسلامية، ولم تعد قادرة على الدخول فى معركة حاسمة ضد المشروع الإسلامى والمنتمين له، ولكنها فى الوقت نفسه أصبحت مشروعًا فى خطر، لذا بدأت النخب الحاكمة تحاول حمايته بأية وسيلة. ولم يعد الغرب قادر على بسط هيمنة العلمنة والتغريب، وحماية الدول القومية التى أسسها، ولكنه يحاول الحفاظ على هذا المشروع، رغم أنه لم يعد قادرًا على تحقيق النصر النهائى الذى تمناه.

لم تتحقق بعد الدولة الإسلامية، بوصفها النموذج الحضارى الأصيل، والبديل المقبول من الأمة أو أغلبيتها، للدولة القومية القطرية. ولكن مشروع الدولة البديلة لم يهزم، بل استطاع الصمود بأكثر مما توقع الآخرون. ومع صمود حلم الدولة البديلة أصبحت المعركة الحاسمة مؤجلة، والنصر الحاسم لم يتحقق بعد. فبين الدولة القومية المتغربة، والدولة الإسلامية الأصلية معركة مستمرة، ولم يظهر بعد موعد المعركة الحاسمة.

***